المدرســـة الوطنيـــة العليـــا للعلـوم السياسيـــة

قســـم علـم الاجتماع السياسي والعلاقـــات الدوليـة

البعد المجتمعي في صنع السياسة الخارجية التركية

2016-2002

مذكرة مقدمـة لنيـل شهادة الماستـر فـي العلوم السياسيـة

تخصـص تحليـل سياسـة خارجيـة

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذة:

قرماش سهيلة أ. لعجاني غنية

أعضاء اللجنة المناقشة:

أ/زراية العمري ..... رئيسا

أ/لعجاني غنية ..... مشرفا مقررا

أ/لوجاني وسيلة..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا أخفقنا، وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح.

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا، وإذا أعطيتنا تواضعا، فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا وتقبل دعاءنا".

اللهم آمين

"كُنْ عَالِمًا.. فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ..

فَكُنْ مُتَعَلِمًا.."

شكـــر وتقديـر

قال صلى الله عليه وسلم : (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

خالص الحمد والشكر لك ربي... يا من أعطيتني العزيمة والقوة لإكمال عمل بدأت به وخفت أن انهيه..

وخالص الشكر لكِ أستاذتي الكريمة "لعجاني غنية" على إشرافك على هذا الجهد.. واهتمامك ومتابعتك الحثيثة لكل ما كنت أقوم به..

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلى أساتذتي في قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية الذين كان علمهم وافرا .. ولما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة في جانب البحث العلمي..

إلى كل من دعمني وشجعني بحرف.. أو بكلمة.. من قريب أو من بعيد.. .. إلى كل هؤلاء وغيرهم..

الشكر وبالغ التقدير مع خالص الود..

إهـــداء..

إلـى الروح التي غادرت حياتي ولن تغادر ذاكرتي.. أختي

إلـى من تعجز الكلمات عن وصفـه.. والدي

إلـى ملاكـــي في الحيـــاة.. أمـي

إلـى تـوأم روحـــي... زوجـــي

إلى سندي.. الأخوة والأخوات

إلى..هبة.. عبير.. كريمة

إلى اعز صديقة.. أسماء

فهـــرس الـمحتويـــات

فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
ملـخـــص	
مقـدمـــــة	01
الفصل الأول: تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية ومؤسسات صنع القرار الخارجي فيها	
تمهيد	10
المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي التركي	11
المطلب الأول: الخلافة العثمانية	11
المطلب الثاني: جمهورية أتاتورك	13
المطلب الثالث: صعود التيار الإسلامي	16
المبحث الثاني: المقومات الداخلية للسياسة الخارجية التركية	19
المطلب الأول: المعطيات الثابتة والمتغيرة لتركيا	19
المطلب الثاني: المؤسسات الدستورية الفاعلة في السياسة الخارجية التركية	29
المطلب الثالث: القوى غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية التركية	33
استنتاج	45
الفصل الثاني: حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسة الخارجية التركية	
تمهيد	47
المبحث الأول: انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي على السياسة الخارجية	48
المطلب الأول: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة	48
المطلب الثاني: المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية وعوامل نجاح الحزب	51
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية الجديدة بين الاستمرارية والتغير بعد أحداث الربيع العربي	62
المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة	67
المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة	67
المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة	72
المطلب الثالث: نظريات السياسة الخارجية التركية الجديدة	74
استنتاج	78
الفصل الثالث: تأثير البعد المجتمعي على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة	
تمهيد	80

المبحث الأول: تأثير العامل الديني والحضاري في توجه السياسة الخارجية التركية الجديدة	81
المطلب الأول: التوجه الإسلامي في الرؤية التركية	81
المطلب الثاني: تأثير المحدد الكردي على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة	88
المطلب الثالث: تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا	94
المبحث الثاني: تحديات استمرار تأثير البعد المجتمعي على السياسة الخارجية التركية الجديدة	96
المطلب الأول: ما بعد الانقلاب الفاشل في تركيا	96
المطلب الثاني: خلفيات التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا	99
استنتاج	104
خاتمــة	106
قائمة المراجع	110

فهرس الأشكال والجداول

1- فهرس الأشكال

رقـم الشكـل	الصفحة
شكل رقم01: الخريطة الجيو-سياسية لتركيا	21
شكل رقم 02: مناطق توزيع الأكراد	88

2- فهرس الجداول

رقـم الجـدول	الصفحة
جدول رقم01:يوضح أهم القنوات التلفزيونية الإخبارية في تركيا	42
جدول رقم02:يوضح أهم وكالات الأنباء التي تحض بانتشار واسع في تركيا.	42
جدول رقم03: يبين أكثر الصحف انتشارا وعلاقتها بالمشهد السياسي التركي.	43

ملخـص:

تعرض هذه الدراسة التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية ، أين أرست قيادة الحزب ومنذ توليها الحكم لمدة 15 عاما، سياسة خارجية جديدة غير تلك التي انتهجها العلمانيون منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، وذلك انطلاقا من الأساس التنظيري لأحمد داوود أوغلو الذي ركز على ضرورة العودة إلى مقومات الدولة التركية المادية وغير المادية(البعد المجتمعي) من اجل التقدم بتركيا إلى مصاف القوى الإقليمية، فجاءت نظرية العمق الاستراتيجي لتركز على الإقليم الجغرافي وموقع تركيا في الخريطة الجيو–سياسية العالمية، فبالرغم من أنها دولة مترامية الأطراف في نظر الغرب، إلا أنها من وجهة نظر أوغلو يعد(الموقع الجغرافي) موقع قوة لها إن أحسن الحزب الحاكم استغلاله، وذلك بلعبها دور الجسر الذي يربط الغرب بالشرق بما يؤمن مصالحها، فاستطاعت تركيا التوفيق بين مصالحها تجاه المنطقة العربية وذلك بتصعيد وتيرة السياسات المتبادلة عن تلك التي كانت عليها سابقا، دون أن يؤثر ذلك على مصالحها مع شركائها الغربيين وعلى مسعاها إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

لقد لعبت أيضا الخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية دورا في التأثير في توجهات السياسة الخارجية التركية –وان لم يتبن هذه الخلفية كنهج سياسي–، فدعت أقطاب الحكومة ممثلة في(أردوغان، وجول داوود أوغلو) إلى ضرورة التصالح مع الإرث التاريخي والحضاري لتركيا الذي حاول أتاتورك تغييره ففعلت آليات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والدبلوماسي مع الدول الإسلامية، وكذا الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي كانت تحت وصاية الخلافة العثمانية، وهذا تحت إطار ما يسمى بنظرية العثمانية الجديدة التي يعمل أردوغان على إعادة أمجادها، وذلك بربط الدويلات التي كانت تحت إمرتها بالمركز السياسي في تركيا.

الكلمات المفتاحية:

تركيا، العلمانية، حزب العدالة والتنمية، الديمقراطية المحافظة.

Abstract

This study presents the transformation of Turkish foreign policy under the Justice and Development Party government,where the leadership of the party establish since 15 years ago a new foreign policy, rather that secularists have adopted since the founding of the modern Turkish Republic, and this is based on the theoretical basis of Ahmed Daoud Oglu which focused on the need to return to the components of the Turkish state material and intangible(social dimension) , In order to advance Turkey to the ranks of the regional powers, the Strategic Depth theory came to focus on the geographical region and the location of Turkey in the global geopolitical cartography, Even though it is a vast country for the West, But from Oglu's point of view, it is(the geographical location) a position of strength, that the ruling party is best able to exploit , by playing the rôle of the bridge that links the West with the East in order to secure its interests, Turkey was able to reconcile its interests with the Arab region by increasing the mutual policies from those it had previously done, Without affecting its interests with its Western partners and its bid to join the European Union.

The AKP's Islamist background has played a role in influencing Turkey's Foreign Policy orientations -even if this background is not adopted as a political approach-the govermnent represented by(Erdogan ,Gul, and Daoud Oglu)Called for the need to reconcile with the historical and cultural heritage of Turkey, which Ataturk tried to change it , It has implemented mechanisms of political, economic, cultural and diplomatic cooperation with Muslim countries, As well as the Islamic Republics of Central Asia, This is under the framework of the neo- Ottoman theory, Which Erdogan is working to restore it's Glory, by linking the former states under the Ottoman Empire to the political center in Turkey.

key words:

Turkey- Secularism- the Justice and Development Party- Conservative Democracy.

Résume

Cette étude présente la transformation de la politique étrangère turque par le gouvernement du parti Justice et Développement, où la direction du parti établit depuis 15 ans une nouvelle politique étrangère, contrairement à celle que les laïcistes ont adopté depuis la fondation de la République turque moderne. Cela repose sur la base théorique d'Ahmed Daoud Oglu qui a porté sur la nécessité de revenir sur les éléments de l'état turc matériel et immatériel (Dimension social). Afin de faire progresser la Turquie aux rangs des puissances régionales, la théorie de la profondeur stratégique s'est concentrée sur la région géographique et l'emplacement de la Turquie dans la cartographie géopolitique mondiale.Bien qu'il s'agisse d'un vaste pays pour l'Ouest du point de vue d'Oglu, c'est l'emplacement géographique :une position de force que le parti au pouvoir peut exploiter le mieux en jouant le rôle du pont qui relie l'Occident à l'Est afin de sécuriser ses intérêts.La Turquie a réussi à concilier ses intérêts avec la région arabe en augmentant les politiques mutuelles de celles qu'elle avait précédemment sans affecter ses intérêts avec ses partenaires occidentaux et sa volonté de rejoindre l'Union européenne.

Les antécédents islamistes de l'AKP ont joué un rôle dans l'influence des orientations de la politique étrangère de la Turquie. Si ce contexte n'est pas adopté comme approche politique - le gouvernement représenté par (Erdogan, Gul et Daoud Oglu) est appelé à la nécessité de concilier avec le patrimoine historique et culturel de la Turquie-Atatürk a essayé de le changer, il a mis en place des mécanismes de coopération politique, économique, culturelle et diplomatique avec les pays musulmans. En plus des républiques islamiques d'Asie centrale, c'est dans le cadre de la théorie néo-ottomane,que Erdogan travaille à restaurer sa Glorieuse en reliant les anciens États sous l'Empire ottoman au centre politique en Turquie.

Mots clés:

Turquie - Laïcité - Le parti Justice et Développement - La démocratie Conservatrice .

مقـــدمـــة

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ إعلان الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك سنة 1923 وإنهاء نظام الخلافة العثمانية، العديد من المسارات تأثرا بالتحولات الداخلية والظروف الإقليمية المحيطة بها. ونظرا لطبيعة موقعها الاستراتيجي تجاذبتها العديد من التيارات، التي وان اتفقت على أهمية تركيا في العلاقات الدولية إلا أنها اختلفت في كيفية تجسيد تلك الأهداف بين الشرق والغرب، فتصاعد تيار اجتماعي وسياسي عريض في تركيا عبر عقود اهتم بالحفاظ على القيم والتقاليد والإرث التركي المشترك، وسخر في الوقت نفسه العلمانية لتطوير المجتمع والدولة وتحديثهما، لقد تطور هذا التيار حتى انتقل من هامش الحياة السياسية إلى مركزها، وتجسد ذلك بوصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الإسلامي إلى سدة الحكم في عام 2002، والذي أضفى تحولا ديناميكيا كبيرا على السياسة الخارجية التركية من خلال الهوية والرؤية السياسية الجديدة، أين ركز هذا الحزب بزعامة رجب طيب أردوغان على تعزيز القيم والتقاليد المشتركة للأتراك وتجنب دور الدين في الحياة السياسية والتزم العلمانية هوية للدولة واستهدف توسيع الحريات والإصلاحات السياسية والاقتصادية.

لقد حدث تحول كبير في السياسة الخارجية التركية مع تولي احمد داوود أوغلو حقيبة السياسة الخارجية في ظل حكومة العدالة والتنمية،قدم أوغلو رؤية مختلفة لعلاقات تركيا الدولية انطلاقا من قراءته الجديدة لموقع تركيا الاستراتيجي، حيث اثبت داود أوغلو انه على عكس ما هو متداول بين الاستراتيجيين الغربيين، عن هامشية تركيا في العلاقات الدولية وتراجع أهميتها بعد النهاية الحرب الباردة، تعتبر تركيا دولة مركزية على غرار العديد من الدول بل وتتميز عنها بامتلاك خصائص فريدة أهمها امتداداتها الأوراسية وإطلالاتها على إفريقيا من خلالا البحر الأبيض المتوسط، كما سعى داود أوغلو لتجسيد نظرياته وأطروحاته على ارض الواقع من خلال سياسة الانفتاح على العالم والبحث عن المكانة العالمية التي تتناسب مع موقع تركيا الجيو–سياسي والحضاري.

إن الإرث التاريخي الذي استندت عليه السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية مع اعتماد نظام انفتاح الأقطاب والوجهات، أعطى ميزة جديدة لم تعهدها السياسة الخارجية التركية من قبل، خاصة بما توليه من أهمية لمناطق جغرافية لم تكن تدخل حيز اهتماماتها من قبل، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت في قلب الاهتمامات السياسية للساسة الأتراك، وذلك انطلاقا من جملة الروابط التاريخية والجغرافية والامتداد الاستراتيجي لهذه المنطقة وأهميتها في حفظ المصالح والأمن القومي التركي.

✓ **المشكلة البحثية:**

تقتضي توجه سياسة خارجية لدولة ما اتجاه إقليمها أو بيئتها الدولية سواء كانت هذه السياسة ذات مضمون تعاوني أو صراعي، مراعاة تفاعل متغيرات عديدة داخلية وخارجية، تاريخية وقيمية، وارتباطات شائكة من أهداف وأولويات وآليات، تؤدي في النهاية إلى بناء إستراتيجية الغاية منها تحقيق المصلحة الوطنية، وتعتبر تركيا من بين الدول التي امتلكت صيتا كبيرا في الآونة الأخيرة على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية الجديدة التي أرستها قيادات حزب العدالة والتنمية.

إذن تكمن المشكلة البحثية في محاولة التعرف على طبيعة السياسة الخارجية التركية، من خلال فهم المتغيرات الداخلية وخاصة المجتمعية منها، ودورها في صنع السياسة الخارجية التركية.

وعلى ضوء ذلك سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على **الإشكال** التالي:

كيف وُظِفَ البعد المجتمعي في صنع السياسة الخارجية التركية في الفترة الممتدة من 2002 إلى2016 ؟

وانطلاقا من هذا السؤال الإشكال تتفرع الأسئلة التالية:

- هل تمثل السياسة الخارجية التركية امتدادا لبيئتها الداخلية؟

- ما هي مقومات تركيا الداخلية التي أثرت على سياستها الخارجية؟

- هل تلعب المتغيرات المجتمعية دورا في توجيه السياسة الخارجية للجمهورية التركية الجديدة؟

✓ **الفرضيات:**

-إن السياسة الخارجية التركية هي امتداد لمتغيرات بيئتها الداخلية.

-هوية ومصالح تركيا الخارجية تتشكل في معظمها بفعل تأثير البناء القيمي والفكري والاجتماعي للوحدات السياسة الداخلية.

-توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة هي انعكاس لتأثير البعد المجتمعي في صنع السياسة الخارجية التركية.

✓ **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

انطلاقا من الحضور الإقليمي والدولي النشيط للسياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية أصبحت تركيا تثير العديد من التساؤلات لدى دارسي العلاقات الدولية، وبناءا عليه فان دراستنا للسياسة الخارجية التركية نابعة من محاولة تفسير وفهم وتوضيح خلفيات هذا التحرك الدولي التركي في ظل القيادات الجديدة المحسوبة على التيار الإسلامي، والتي دفعت إلى إعادة رسم تطلعات السياسة الخارجية حول ما يجب أن يستمر وما يجب أن يتغير في هذه السياسة.

إذا وبناءا على الأهمية التي يتمتع بها الموضوع وقع اختياري لموضوع دراسة السياسة الخارجية التركية على ضوء المتغيرات المجتمعية بالرجوع إلى اعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية.

✓ **الاعتبارات الذاتية:**

-هي المتعلقة أساسا بالرغبة في تناول موضوع يحتل موقعا هاما في أجندة المواضيع المستجدة ، بالإضافة إلى الاهتمام الشخصي بالشؤون التركية، وهنا بدا لي أن رغبة تركيا بلعب دور كبير وبروزها كقوة دولية هو محاولة منها لاستعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية التي قامت على أرضها.

-من ناحية أخرى أسعى من خلال هذا المشروع البحثي في المساهمة ولو بشكل متواضع في تقديم قيمة علمية نظرية، بخصوص إبراز أهمية المتغيرات المجتمعية في فهم وتفسير سلوكات الدول، عبر استخدامها كأداة تحليل ناجعة لفهم أسباب تحولات السياسة الخارجية التركية الجديدة.

✓ **الاعتبارات الموضوعية:**

الأهمية العلمية لهذا الموضوع تكمن أساسا في تناوله لواحد من الموضوعات المهمة في حقل الدراسات الدولية المعاصرة، حيث يتعلق الأمر بالنقاش الأكاديمي حول مكانة ومستقبل تركيا في النظام الدولي، ومحاولة تفسير ما وصف بعودة تركيا للساحة الدولية كقوة إقليمية، وفي هذا السياق تعتبر التغيرات التي عرفتها تركيا داخليا من أهم العوامل المفسرة لهذا التحول ضمن سياستها الخارجية خاصة مع مرحلة حكم حزب العدالة والتنمية ورغبته بتفعيل السياسة الخارجية التركية بكل الطرق.

-أهمية تركيا وموقعها الحساس المركزي بالنسبة لبؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط وتأثيرها المباشر على السياسة الخارجية التركية وهي أهم القضايا الآنية المطروحة على الساحة الدولية .

-بالإضافة إلى هذه الاعتبارات تقدم هذه الدراسة من الناحية الأكاديمية كإسهام علمي جديد يحاول الإحاطة بالشؤون التركية واهم مصادر التأثير على توجهاتها الخارجية.

- ✓ **الهدف العلمي من الدراسة :**

يظهر الهدف العلمي لدراسة هذا الموضوع، كون أن البحث فيه يندرج ضمن دراسات مواضيع تحليل السياسة الخارجية، التي تهتم بدراسة سلوك الفواعل الدولية والعوامل المؤثرة فيها والآليات المخول لها صنع القرار في الدولة، وفي ظل تصاعد النشاط التركي أثار فضول الباحثين للمزيد من الدراسات لمعرفة طبيعة التفاعلات الداخلية التركية التي تؤثر على قرارات وسلوك تركيا الخارجي إزاء العديد من القضايا.

وما يعزز من أهمية دراسة السياسة الخارجية التركية أيضا أن كل أنظار باحثي العلاقات الدولية والمختصين في مجال العلوم السياسة متجهة إلى مدي نجاح حزب العدالة والتنمية في الحكم، من خلال كونه نموذج الحزب الإسلامي الذي يعمل تحت راية دولة علمانية، أين زاوج هذا الحزب في سياسته الداخلية والخارجية بين الاتجاه الديني لقياداته ومبادئه، وبين الاتجاه العلماني الذي تدين به تركيا منذ قيام الجمهورية التركية على يد أتاتورك وهذا في ظل تصاعد موجة الإسلام السياسي الآخذ في الظهور في الدول العربية والإسلامية.

كما أن الخوض في غمار هذه الدراسة يؤدي بالباحث لمزيد من المعرفة والاطلاع على آليات صنع السياسة الخارجية التركية والعوامل المؤثرة في توجهاتها وهذا ما يضيف جديدا إلى معرفته.

- ✓ **الإطار المنهجي:**

اتبعنا في دراستنا مقاربة منهجية مركبة تستند إلى مجموعة من المناهج استدعتها طبيعة الموضوع :

المنهج الوصفي التحليلي: يستخدم هذا المنهج بصفة عامة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بصفة خاصة، حيث يتم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعياً وتحليلها من اجل الوصول أسبابها والعوامل المتحكمة فيها[1]، وقد تم الاعتماد عليه بشكل كبير في هذه الدراسة من خلال

[1]محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ط2، 1999، ص46.

التطرق إلى وصف وتحليل مقومات الدولة التركية، طبيعة والنظام السياسي التركي، وكذا وصف السياسة الخارجية التركية الجديدة و مبادئها وأهدافها.

المنهج السوسيولوجي (الاجتماعي): إن المجتمع هو وعاء السياسة، والبحث السياسي هو بالضرورة بحث اجتماعي، لذلك فان هذا المنهج يرمي إلى دراسة القضايا السياسية من منظور اجتماعي يأخذ بعين الاعتبار علاقات التفاعل والانسجام[1]، وارتأينا أن هذا المنهج مناسب للدراسة لارتباط البعد المجتمعي بمكونات مجتمعية تتعلق أساسا بالأفكار والقيم والقومية.

المنهج الاستقرائي:

وهو الذي يبدأ باستقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من اجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتصحيح الخطأ وتقديم مبادئ وأراء مستخلصه من ذلك الواقع أي الانتقال من الخاص إلى العام[2]، وقد استخدمنا هذا المنهج من اجل استقراء الواقع التركي لمعرفة خصوصية البيئة الداخلية التركية، ودورها في التأثير على توجهات السياسة الخارجية التركية.

- **النظريات المستخدمة:**

-النظرية البنائية:

ركزت هذه النظرية من خلال روادها على الاهتمام بتصور الثقافة ومختلف المتغيرات القيمية والاجتماعية الموجودة داخل البنى الداخلية للدول، كما طرحت أيضا فكرة أن صانعي القرار هو نتاج لمجتمعاتهم، فالبيئة التي ينتمي إليها هؤلاء الأشخاص تؤثر عليهم بشكل كبير،مركزة على أهمية مجموع القيم والأفكار والخطابات والثقافات السائدة في المجتمع لفهم وتفسير سلوك الدول الخارجي[3]. وقد تم الاستفادة من هذه النظرية في هذه الدراسة انطلاقا من محاولة فهم خلفيات التغير في السياسة الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي إلى السلطة، وذلك في ظل نظريات التحول الحضاري والعمق الاستراتيجي والعثمانية الجديدة التي ركزت على الطابع الهوياتي الإسلامي للشعب التركي، ولما لهذا البعد من تأثير على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة.

---

[1]محمد نصر مهنا : الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999، ص25.

[2]عبد الناصر جندلي: تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، 143.

[3]خالد المصري : النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد2، 2014، ص318.

-نموذج الربط عند جيمس روزنو:

تندرج دراسة جيمس روزنو حول العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية في إطار الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية، حيث يرى هذا النموذج بأنه لا يمكن رسم حدود واضحة وثابتة بين السياسة الداخلية والخارجية،فقد نجد أن الأحداث الداخلية تؤثر في الأحداث الخارجية والعكس صحيح.ومن خلال هذا المفهوم الجديد قدم روزنو تفسيرا يستند إلى تبين حجم الترابط بين المتغيرات الداخلية والسياسة الخارجية بحيث قدم مجموع المتغيرات المؤثرة في تحديد السلوك الخارجي ، وحصرها في خمس فئات :

النظام الدولي، العوامل المجتمعية، العوامل الحكومية، العوامل المتعلقة بالدور، العوامل الفردية لصانع القرار.[1]

- ✓ **الدراسات السابقة:**

-دراسة عودة العثمانيين الإسلامية التركية: لمجموعة من المؤلفين ، تحاول هذه الدراسة الكشف عن مختلف أطياف الحركة الإسلامية التركية وعن تمايزاتها،والتي تمتد من أنظمتها الفكرية وبناها التحتية والى رؤاها السياسية والاقتصادية. تطرقت إلى محاولة الكشف عن طبيعة الحركة الإسلامية التركية كحركة اجتماعية وكطريقة روحية واجتماعية، وعن علاقتها مع النظام العلماني في تركيا.

-دراسة التحول التركي تجاه المنطقة العربية: لمجموعة مؤلفين، تناولت هذه الدراسة السياسة الخارجية التركية بصفة عامة من خلال التطرق إلى أهدافها ومبادئها، ثم انتقلت إلى السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة العربية خاصة في فترة التحولات السياسة وما بعدها، كما عالجت في الفصل الثاني الموقف الأمريكي والإسرائيلي من التحول التركي في سياسته الخارجية وموقفه من-ثورات الربيع العربي-.

-دراسة السياسة الخارجية التركية بين البعد الديني والبعد العلماني فترة حكم حزب العدالة والتنمية : وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر لسنة 2015/2014 ، ركزت هذه الدراسة على أهم المراجعات لسياسة تركيا الداخلية والخارجية، ومعرفة ما إذا كان هناك قطيعة أم تواصل في الرؤية والسلوك بين فترتي العلمانية والإسلام السياسي الذي أرساه حزب العدالة والتنمية.

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985، ص203.

✓ **الإطار المفاهيمي:**

السياسة الخارجية: عرفها محمد السيد سليم على أنها:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"

وقد عرفها جيمس روزنو على أن " السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلزم باتخاذها ، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغير الجوانب غير المرغوبة فيها."[1]

وكتعريف إجرائي: يمكن القول بان السياسة الخارجية هي ذلك النشاط أو السلوك الخارجي الذي يصدر من المؤسسات أو الأشخاص المخول لهم صنع القرار حسب طبيعة النظام السائد في الدولة تجاه دولة أخرى في إطار تفاعلات النظام الدولي العالمي.

الفرق بين عملية صنع السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي:

عملية صنع السياسة الخارجية هي: مجموعة الخطوات والعمليات والاعتبارات التي توجه عمل المؤسسات أو البيروقراطيات ، التي تملك حق التصرف في الشؤون الخارجية لبلورة فعل أو سلوك أو قرار بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية و هي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة و قوى و جماعات عديدة رسمية و غير رسمية.[2]

صنع قرار السياسة الخارجية: تحتوي السياسة الخارجية على قرارات وأفعال ومواقف يتخذها صانع القرار في الدولة من بين عدة بدائل متاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين. وبهذا نعني بان صنع القرار هو جزء من عملية صنع السياسة الخارجية.

البعد المجتمعي:عُرف على أنه مجموعة الأفكار السياسة التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع والتي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي، كما تضمم بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان، ونسبة النمو السكان، ودرجة التطور الاجتماعي، وأنماط التدرج الاجتماعي.

[1]محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ، دار الجيل ، بيروت، ط2، 2001، ص ص 11-12.

[2]حسين بوقارة: السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، مطبعة دار هومة ،الجزائر، ص33.

وقد قسم روزنو العوامل المجتمعية إلى عوامل مادية حيث تظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة وموقعها، و الإمكانات الاقتصادية وتنوعها ومستوى التقدم التقني.أما العوامل غير المادية فتشمل الثقافة ونظام القيم والمعتقدات ودرجة التجانس الاجتماعي، وكذا التراث التاريخي والوطني ومدى وجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسية معينة[1] .

✓ **تقسيم الدراسة**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قسمت الدراسة إلى 6 مباحث مقسمة على ثلاث فصول بالإضافة إلى خاتمة البحث ، جاء الفصل الأول بعنوان تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية ومؤسسات صنع القرار الخارجي فيها، تضمن تطور النظام السياسي التركي منذ الحقبة العثمانية إلى وصول التيار الإسلامي للسلطة، بالإضافة إلى مقومات الدولة التركية من حيث موقعها الجغرافي والتركيبة البشرية، وكذا طبيعة الاقتصاد والمقومات العسكرية لتركيا، واحتوى هذا الفصل أيضا على مؤسسات صنع القرار في الجمهورية التركية الحديثة سواء الدستورية منها أو غير الرسمية ممثلة أساسا في الأحزاب السياسية والطرق والجماعات ووسائل الإعلام.

أما الفصل الثاني فتم عنونته على النحو التالي: حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسية الخارجية التركية، تطرقنا فيه إلى طبيعة حزب العدالة والتنمية والظروف التي أوصلته لسدة الحكم، وكذا المشروع السياسي الذي جاء به الحزب، وقد عرجنا على العوامل التي أدت إلى نجاح الحزب، حيث تم إدراج تحليل السمات الشخصية للقيادة التركية في ظل العدالة والتنمية ، وذلك باعتبار أن العوامل الشخصية للقيادة تلعب دورا في توجيه السياسة الخارجية للدول، لنتحدث بعدها عن توجهات السياسة الخارجية التركية بعد ما يسمى بأحداث الربيع العربي، دون إغفال التطرق إلى المبادئ والأهداف والنظريات التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة.

وكفصل تطبيقي للدراسة جاء الفصل الثالث بعنوان تأثير البعد المجتمعي على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة، ركزنا فيه على مظاهر تطبيق هذا البعد بشقيه الديني والحضاري على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة، وكذا تحديات استمرار لعب هذا البعد نفس التأثير في خضم التحولات التي شهدتها الساحة الداخلية التركية منذ الانقلاب الفاشل إلى الاستفتاء من اجل التحول إلى النظام الرئاسي. وجاءت الخاتمة كخلاصة عامة للدراسة، عرضت فيها الاستنتاجات المتوصل إليها، وكذا التأكد من صحة الفرضيات المطروحة.

[1] ناصيف يوسف حتي: مرجع سبق ذكره، ص194.

الفصل الأول:

تركيـا في ظـل متغيرات البيئـة الداخليـــة ومؤسسات صنع القرار الخارجي فيها

تمهيد:

إن العلاقات الدولية تحكمها جملة من الاعتبارات والأبعاد المرتبطة بين البيئتين الداخلية والخارجية، وان دراسة سلوك خارجي لدولة ما يستلزم بداية الوقوف عند طبيعة نظامه السياسي، والمؤسسات التي يخول لها الدستور صنع واتخاذ القرار الخارجي فيه، والقواعد التي تنظم العلاقة بين هذه المؤسسات، بالإضافة إلى وجود قوى غير رسمية داخلية تسعى للتأثير على قرارات صانع القرار من اجل تحقيق مصلحتها، إن قدرة هذه القوى في التأثير على السياسية الخارجية تعبر عن ديمقراطية النظام السياسي الذي يسمح بالتعددية والمشاركة في صنع القرار الخارجي.

فالسياسة الخارجية التركية عرفت سلسلة من التحولات الجذرية أعادت على إثرها صياغة سياستها الخارجية في مرحلة جديدة للقدرة على التكيف، وعلى وضع أولويات جديدة في توجهاتها، وأهداف واقعية تتناسب وطبيعة التحولات الجديدة التي مست بنيتها الداخلية.

سنحاول في هذا الفصل أن نقدم نظرة عن تطور النظام السياسي التركي وعن المكانة الجيو–سياسية التي تحتلها تركيا، كما سنتطرق إلى المؤسسات الرسمية الدستورية التي يخول لها القانون صنع السياسة الخارجية وكذلك المؤسسات غير الرسمية الفاعلة في تركيا، ومعرفة إن كان لها دور في التأثير على القرار الخارجي التركي أم لا.

المبحث الأول: التطور التاريخي للنظام السياسي التركي

إنّ تحليل النظام السياسي أصبح يشكل حجر الزاوية في فهم وتفسير سياسات الدول الداخلية والخارجية في أدق تفاصيلها، لذلك وجب التطرق إلى التطور التاريخي للنظام السياسي التركي من اجل فهم خلفيات السياسة الخارجية للجمهورية التركية بدءا بمرحلة الإمبراطورية العثمانية، ثم مرحلة قيام الجمهورية التركية الحديثة العلمانية على يد كمال أتاتورك، وكثالث مرحلة مر بها النظام التركي في السنوات الأخيرة هي فترة صعود الإسلام السياسي وعودته للواجهة عن طريق الأحزاب السياسية الإسلامية والتي ترأسها حزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: الخلافة العثمانية

كان النظام العثماني يقوم على أساس السلطنة، وكانت صلاحيات السلطان العثماني مطلقة ولكنها في الوقت نفسه منضبطة بأحكام الإسلام بشكل عام، إذ أن الدولة في ذلك الوقت كانت تستمد شرعية وجودها وقوة سلطانها على الشعوب التي تحكمها من دين الإسلام. وفي بعض مراحل ضعف السلطنة وأمام تعاظم الدور الأوروبي السياسي والحضاري كانت تنطلق محاولات للتحديث، يرجع مؤرخون أتراك بدايتها إلى السلطان سليم الثالث(1789-1807)وتمتد مراحلها إلى عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839).أين شهدت الدولة العثمانية عدة مشاريع إصلاحية عرفت باسم التنظيماتtanzimat نتيجة جهود بعض رجال الدولة المصلحين والمثقفين المتأثرين بالحضارة الغربية[1]، وقبل صدور الدستور العثماني وبدأ المرحلة الدستورية كانت مراسيم سلطانية تصدر مع جملة من قوانين إصلاحية وتنظيمية لتعالج المشكلات الصعبة التي بدأت تعاني منها الدولة والمجتمع ، بدءا بالجيش القديم والقضاء عليه، وانتقالا إلى الأقليات الدينية والملة العثمانية، ووصولا إلى قوانين للأراضي والطابور والتسوية والإدارة المركزية والأوقاف والقضايا الشرعية...الخ[2]

أمر السلطان عبد الحميد الثاني إلى السلطة بعد توليه الحكم بتأليف هيئة لوضع مشروع الدستور برئاسة الوزير مدحت باشا بصفته رئيسا لمجلس الدولة وعضوية 28 عضوا من كبار موظفي الدولة، وعلماء الدين والعسكريين وبعض الشخصيات العامة. وبعد عدة جلسات مطولة ومناقشات حامية انتهت الهيئة إلى وضع

[1]جليل عمر علي:**السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الوسط 1991-2006**،مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، بدون ب.ن،2011، ص7.

[2]ممدوح عبد المنعم:**تركيا والبحث عن الذات**،مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع،القاهرة ،2012، ص15.

هيكل للنظام البرلماني يقوم على مجلسين: مجلس الشيوخ يطلق عليه مجلس الأعيان، ومجلس للنواب يطلق عليه مجلس المبعوثان، وبانتهاء اللجنة من مهمتها عين رئيسها مدحت باشا صدرا أعظم للمرة الثانية.

وعندما تولى مدحت باشا الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) في عهد السلطان عبد الحميد الثاني،عهد إليه السلطان تأليف لجنة لإعداد دستور للبلاد، فكان أن أعدته اللجنة ونشرته تحت اسم "قانون أساس" في ديسمبر 1876، وضم الدستور الجديد الذي تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والروسي 12 قسماً و119 مادة، وأصبح دستوراً رسمياً للدولة ونص على أن الإسلام دين الدولة، وعلى إنشاء مجلسين للنواب والشيوخ، وأناط وضع الميزانية بمجلس النواب وأقام الحكم في الولايات على أساس اللامركزية. وبعد 11 شهراً من الحياة النيابية أوقف عبد الحميد العمل بالدستور، واستمر هذا التوقيف 30 عاماً إلى أن أصدر السلطان عبد الحميد الثاني مجدداً قراراً في 23 جويلية 1908 بإعادة العمل به[1].

الفاعلون الأساسيون في الحكم في مدة الخلافة العثمانية.

السلطان: أدار السلاطين العثمانيون أمور الدولة بشكل شخصي، فكانت كل القرارات تخرج باسم البادشاه (السلطان)، فهو الحاكم الفعلي وخليفة المسلمين بعد تقليد الخليفة العباسي المتوكل للسلطان سليمان القانوني سيف الرسول صلى الله عليه وسلم.

الصدر الأعظم: هو الرئيس الحقيقي للعاملين في الدولة، أطلق عليه في العصور الأولى وزيرا أعظم، وهو بمنزلة رئيس وزراء. يشترط ان يتدرج في مناصب الدولة، وان يكون مسلما سنيا، وينوب السلطان في كل اموره.

شيخ الإسلام: هو الشخص الثاني بعد الصدر الأعظم، ويضطلع بكل ماله علاقة بأمور الدين الإسلامي والأوقاف والتعليم الديني، ومراجعة تطابق القوانين مع الأحكام الشرعية.

الباب العالي: (ديوان همايون) وتعني الحكومة العثمانية بما فيها من وزراء كلٌ بحسب اختصاصه (المالية – العدل – الخارجية وغيرها من الوزارات)، ورئيس ديوان همايون هو الصدر الأعظم.

[1] يلماز اوزتونا: **تاريخ الدولة العثمانية**،ترجمة: عدنان محمود سلمان منشورات مؤسسة فيصل، المجلد الأول، اسطنبول،1988 ص7.

الجيش: هو عماد دولة الخلافة العثمانية، ويتكون بشكل أساسي من: الخيالة، المدفعية (التي عدت أرقى مدفعية في العالم حتى عام 1700م، الإنكشارية (المشاة) وقائد الإنكشارية عضو في الديوان الهمايوني، جنود الصاعقة، الأسطول الحربي (الذي يعد اليد الضاربة للخلافة).[1]

ويمكن تلخيص فترة الخلافة العثمانية بذكر محطتين أساسيتين من تاريخها:

الأولى وهي: أن نظام الحكم والإدارة في الدولة العثمانية لم يكن مستمدا من الشريعة الإسلامية وحدها فثمة أربعة مصادر أو مرجعيات كونت أسس النظام التي احتكمت إليه الدولة العثمانية وهي:

1- معطيات الأعراف التي توفرها المجتمعات القائمة: هي استصدار جملة من القوانين الوضعية العرفية سميت ب"قانون نامة" اختصت بالعلاقة بين الحاكم والمحكومين.

2- المعطيات البيزنطية: والتي هي مزيج من تأثيرات يونانية ورومانية.

3- مصادر الإدارة الفارسية: التي ورثها بنو عثمان عن أسلافهم سلاجقة فارس وسلاجقة الروم.

4- مصدر الشريعة الإسلامية: وكان حقلها الأساسي في التطبيق مجال الإفتاء والقضاء والتعليم.

الثانية: مرحلة الإصلاح والتنظيمات العثمانية وهي أكثر المراحل التي ساهمت في بناء الجمهورية التركية الحديثة، ولذلك لما تركته هذه التنظيمات لدى أجيال متعاقبة من السياسيين والمثقفين والقادة من أثار ارتبطت بمفاهيم التحديث في كل المجالات العسكرية والاقتصادية والتربوية والدستورية القانونية.[2]

المطلب الثاني: جمهورية أتاتورك

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية إلى مجموعة من الدويلات بعد أن دخل الأتراك هذه الحرب إلى جانب دول المحور ألمانيا والنمسا، فكان الانتداب البريطاني والفرنسي حسب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 وتم إعطاء فلسطين لليهود عام 1917 بموجب وعد بلفور _وزير خارجية بريطانيا_ واحتلال أجزاء كبيرة من الدولة العثمانية وإعلانها دولا أوروبية مستقلة ، الأمر الذي أدى إلى إعلان الجمهورية

[1] يلماز اوزوتا، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] وجيه كوثراني: **التحديات والبزوغ: مخاضات الإسلام السياسي في تركيا**، في: موجوعة مؤلفين، عودة العثمانيين"الإسلامية التركية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث،الإمارات، ط4، 2012)،ص56.

التركية عام 1923 من قبل مصطفى كمال والذي وقع هذا الأخير على معاهدة لوزان* عام 1923 وقبل بشروط اللورد جورج كرزون وزير الخارجية البريطاني ورئيس الوفد البريطاني في مؤتمر لوزان وقد تضمنت هذه الشروط الآتي :

- عدم مطالبة تركيا بالأراضي التابعة للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى.
- قطع صلة تركيا بالإسلام .
- إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما.
- إخراج الخليفة عبد المجيد الثاني أخر الخلفاء العثمانيين وأنصار الخلافة والإسلام من البلاد ومصادرة أموال الخليفة.
- اتخاذ دستور مدني بدلا من دستور تركيا القديم.[1]

و بعد سقوط الدولة العثمانية اختارت تركيا دستوراً مدنيا مستوحى من الدستور السويسري بدلاً من الدستور العثماني، وذلك في نوفمبر1922، وبعد إعلان الجمهورية انتخب كمال أتاتورك** رئيسا لها وتم الإعلان عن إلغاء نظام الخلافة وفصل الدين عن الدولة في 3 مارس 1924 في الممارسة السياسية.

بدأ مصطفى كمال أتاتورك سلسلة من الإصلاحات، والتغيرات كان الغرض منها قطع الماضي العثماني بالحاضر التركي وإلحاق تركيا بالدول الأوروبية وإدماجها في الحضارة الغربية،وعمد إلى إقامة "الدولة القومية العلمانية المتجانسة "[2]، وعلى إثرها أعلن أتاتورك عن مبادئه التي عدت الإطار العام الذي تسير عليه السياسة الداخلية التركية. وكان المبدأ الأتاتوركي الأشهر "**سلام في الداخل وسلام في الخارج**" أساس للعلاقة المتبادلة بين الاستقرار الداخلي والسياسة الخارجية لتركيا، حيث لم يُعرِف السياسة الخارجية على أنها امتداد للسياسة الداخلية فقط ، بل أيضا أن العلاقات الدولية السليمة قد تبلغ عن طريق تحقيق السلم والاستقرار الداخلي للدولة. وهذا ما سعى إليه أتاتورك بإصلاحاته الداخلية التي حددت ورسمت معالم السياسة الخارجية التركية في تلك

*وتعرف أحيانا باسم "**معاهدة لوزان** الثانية "تم توقيعها في 24 جويلية 1923 كانت معاهدة سلام وقعت في لوزان، سويسرا تم على إثرها تسوية وضع الأناضول وتراقيا الشرقية (القسم الأوروبي من تركيا حاليا) في الدولة العثمانية، وذلك بإبطال معاهدة سيفر التي وقعتها الدولة العثمانية نتيجة لحرب الاستقلال التركية،بين قوات حلفاء الحرب العالمية الأولى والجمعية الوطنية العليا في تركيا (الحركة القومية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك) .وقد قادت المعاهدة إلى اعتراف دولي بجمهورية تركيا التي ورثت محل الإمبراطورية العثمانية.

[1]علي محمد الصلابي: **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، ط 1، 2001، ص551.

**مصطفى كمال أتاتورك:مؤسس تركيا الحديثة وبطلها القومي، تمكن في سنين قليلة من البروز كقائد عسكري ثم كزعيم سياسي، ألغى الخلافة العثمانية وأسس الجمهورية التركية ذات الطابع العلماني ذو التوجه الغربي.

[2]Hakan Yafuz:Islamic Political Identity in Turkey,Oxford University Press,New York ,2003 ,p63

الفترة.[1]ومن بين أهم الإجراءات التنظيمية التي أرساها أتاتورك، تبني قانون توحيد التعليم والذي أكد على التعليم العلماني، ومنع ارتداء غطاء الرأس الديني والحجاب، وكذا منع ارتداء الطربوش، والعمامة، والترويج للباس الغربي، كما تم إغلاق المدارس الدينية والاستعانة بمعلمين ذوي توجهات علمانية، واستبدال المحاكم الشرعية بمحاكم علمانية تعتمد قوانين مأخوذة من القوانين الغربية محل القوانين الإسلامية، وتبديل الأبجدية العربية في اللغة التركية بأبجدية لاتينية.[2]

وقد عدل الدستور التركي سبع مرات خلال ست وثلاثون سنة، ومن بين أهم التعديلات التي أدخلت على دستور عام 1924 ما يتعلق بالعلمانية، إذ أن المادة الثانية من الدستور كانت تؤكد على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وبموجب التعديل الثالث أصبحت المادة الثانية تقرا كالآتي "أن تركيا هي جمهورية ملية شعبية دولتها علمانية ثورية، لغتها الرسمية التركية ومقرها مدينة أنقرة".[3] وقد احتوت هذه المادة على المبادئ الكمالية والتي جرى إقرارها في مؤتمر حزب الشعب الجمهوري الأول الذي أسسه مصطفى كمال في 15 اكتوبر1923،الذي يتألف شعاره من أربعة سهام متمركزة على أربعة مبادئ التي وُصف بها النظام التركي وهي:الجمهورية، الملية، الشعبية، العلمانية ثم أضيف مبدآن آخران في المؤتمر الثاني للحزب الجمهوري عام 1931 وهما الدولتية، والانقلابية أو الثورية.[4]

الجمهورية: وتعني الانتقال من نظام السلطنة إلى النظام الجمهوري ذو التوجه الغربي.

الملية: وتعني العمل والاستعداد للنضال والكفاح من أجل الاحتفاظ بالطابع القومي للأمة التركية.

الثورية: وتعني تطبيق هذه التغيرات من اجل إكمال التحديث والنهوض بالجمهورية التركية العلمانية.

الدولتية: تطوير الاقتصاد المحلي وتحريره من الرأسمال الأجنبي ، وذلك عن طريق تشجيع الدولة للصناعة المحلية والاستثمار الداخلي.

الشعبية: وتعني أن الشعب هو مصدر السلطة وان جميع الأفراد متساوون أمام القانون.

العلمانية: هي فصل الدين عن الحياة السياسية، واعتباره أمرا وجدانيا يتعلق بين الخالق والمخلوق.

---

[1] Yucel Bozdaglioglu ,Modernity ,Identity and Turkey 's Foreign Policy, Insight Turkey, vol.10, No. 1, 2008 , p70.

[2]احمد نوري النعيمي: **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 2011، ص89.

[3]احمد نوري النعيمي:**النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 2011،ص140.

[4]هزبر حسن شالوخ: **انقلاب 28 مارس 1960 العسكري في تركيا: دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها** ،مجلة كلية التربيةجامعة ديالي، العدد 4، ص 198.

ونتيجة لهذه الأفكار الكمالية أصبحت العلمانية في تركيا إحدى الأسس الفكرية الإيديولوجية الرسمية التي أسست لقيام الجمهورية التركية وحددت معالم سياستها الخارجية، على إثرها قامت تركيا بالعديد من العلاقات السياسية مع العديد من الدول وعقدت البعض من المعاهدات مع البلدان المجاورة لحل المشاكل المتعلقة، وسعت الجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحفاظ على علاقات التعاون مع روسيا من اجل الحفاظ على سلامة الحدود في الشرق والبحر الأسود، وذلك لضمان المصالح المشتركة في البلقان وحمايتها من أي تهديد خارجي، وكذلك الحفاظ على سلامة حدودها في الجنوب مع العراق وسوريا، وسعت تركيا من اجل لتحقيق هذه الأهداف الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952[1].

المطلب الثالث: صعود التيار الإسلامي:

رغم الإجراءات المتشددة التي فرضها نظام حكم مصطفى كمال تجاه التيارات الإسلامية وكل ما هو إسلامي إلا أن الدين بقي يشكل عنصرا فعالا في الحياة السياسية في تركيا الحديثة على مدى قرن من الزمن. فالعلمانية التي طورها حزب الشعب الجمهوري فيما بعد ، أصبحت لا تعني اللادينية ولا تهدف إلى هدم الدين الإسلامي، بل أنها تفصل الرؤية الدينية عن إدارة أمور الدولة الداخلية والخارجية، وبقاء تلك السلطة مقتصرة على الجانب الروحي والعقائدي. وقد انقسم المجتمع التركي في تلك الفترة إلى تركيبتان تتعايشان معا في تناسق غير مريح: مركز حضري علماني حديث ذات التوجه الغربي، ومحيط ريفي تقليدي متدين، أين أسس الكثير من المسلمين في الأرياف شبكاتهم وأنظمتهم التعليمية غير الرسمية ردا على استبعادهم من الحياة السياسية، وقد ظل الإسلام في تركيا كما يقول **هاكان يفوز** " الهوية الخلفية للدولة الكمالية".[2]

وقد سعى هذا المحيط الخارجي المهمش منذ إعلان الجمهورية وبعد وفاة أتاتورك وتولي خليفته عصمت انونو* الحكم إلى العثور على صوته وتمثيله السياسي ، وذلك عن طريق التيار الإسلامي الذي تزعمه شيوخ الطرق أو tarikat الذين فقدوا ثرواتهم ونفوذهم عندما أقرت الإصلاحات العلمانية إلغاء المؤسسات الدينية، وقد كانت هذه

[1]Yucel Bozdaglioglu ,op.cit ,p70.

[2]انجيل راباسا وإف، ستيفن لارابي:**صعود الإسلام السياسي في تركيا**،ترجمة:ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت،ط1، 2015، ص88.

*__عصمت انونو:__هو ثاني رؤساء الجمهورية التركية الحديثة، وقبلها تولى رئاسة الوزراء في عهد أتاتورك سبع مرات، سار على نفس النهج الذي اتبعه أتاتورك وعرف بمعاداته للإسلام وإبراز العصبية القومية التركية.

الطرق بمثابة القناة الوحيدة للتعبير عن أي معارضة للنظام القائم، واستمرت تلك الجماعات الإسلامية في العمل بشكل مستتر إلى حين إقرار مبدأ التعددية الحزبية عام 1946.[1]

وفي أول انتخابات تالية لإصدار هذا القانون في عام 1950 هزم حزب الشعب الجمهوري وتقلد الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مند ريس السلطة بدلا عنه، لقد استطاع هذا الحزب الهيمنة على الحياة السياسية طوال خمسينات القرن الماضي وارتبط اسمه بعودة الإسلام إلى الحياة التركية[2] وكان من مظاهر إحياءه للدين الإسلامي السماح برفع الأذان باللغة العربية، إلغاء الحظر على البرامج الدينية في الإذاعة وتلاوة القران فيها وتشريع دروس الدين في المرحلة المتوسطة وإقامة الكثير من المساجد آو ترميمها.[3]

وقد دفعت سياسات مندريس* هذه بالجيش التركي إلى التدخل عام 1960 بصفته حامي المبادئ الاتاتوركية حيث أكد الجيش بان حكومة مندريس انتهكت الحقوق الطبيعية للأمة التركية وعطلت إصلاحات مصطفى كمال وعرضت المبادئ الكمالية للخطر. وكان هذا أول الانقلابات العسكرية التي قام بها الجيش التركي ضد الحكومة القائمة في الجمهورية التركية الحديثة، وقد حصن الجيش دوره باعتباره حامي أسس الديمقراطية من خلال إقامة مؤسسة جديدة نص عليها دستور 1961 وهي مجلس الأمن القومي، الذي أصبح يضم قادة القوات المسلحة والوزراء الأساسين في الحكومة[4] ولم تقتصر نشاطاته على الأمور العسكرية فقط بل تعدتها إلى التدخل في السياسات العامة للدولة.

وقد تميزت فتره حكم عدنان مندريس بأنها:

- وسعت عملية نشر الديمقراطية وفتحت طريق المشاركة السياسية أمام الجماعات الدينية والعرقية التي كانت مهمشة في السابق أو مستبعدة.

---

[1] عمرو الشوبكي: **الإسلامية التركية: من الرفاه الى العدالة والتنمية**، مجموعة مؤلفين، عودة العثمانيين"الإسلامية التركية":مركز المسبار للدراسات والبحوث،الإمارات،ط4، 2012،ص63

[2] محمد زاهد غول:**التجربة النهضوية التركية:كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسات،بيروت، ط1،2013 ،ص54.

[3] انجيل راباسا وإف، ستيفن لارابي، مرجع سبق ذكره،ص82.

*__عدنان مندريس:__ رئيس وزراء تركيا طوال عقد الخمسينات، تحدى تشريعات أتاتورك العلمانية وعلى الرغم من انه ادخل تركيا في حلف شمال الأطلسي فان ذلك لم يشفع له حينما تحرك الجيش ضده في أول انقلاب في تاريخ تركيا المعاصر ليحكم عليه بالموت مع عدد من رفاقه بعد عشر سنوات قضاها في الحكم.

[4] Ivana Griacova :Turkey at the Crossroads: Analysis and Determinant of Turkish Forgein Policy, Florida Atlantic University, Florida ,2011,p17.

- أنها وفرت للجماعات الدينية مساحة سياسية للعودة إلى الظهور والشروع في تنظيم نفسها سياسيا.[1]

ومن بين هذه التنظيمات ظهور حزب النظام الوطني عام 1970 وهو أول حزب إسلامي في تاريخ تركيا ترأسه نجم الدين أربكان، والذي تركزت أسسه على إنشاء نظام اجتماعي واقتصادي قائم على المبادئ الوطنية إلا انه لم يعمر طويلا حيث تم إغلاقه بعد الانقلاب الثاني للجيش في عام 1971 بذريعة انه ضد الطبيعة العلمانية للدولة الحديثة، إلا انه عاد في عام 1972 تحت اسم حزب السلامة الوطني الذي استطاع النجاح في انتخابات 1973، واشترك في ثلاثة ائتلافات حكومية حتى تم إغلاق جميع الأحزاب السياسية في الانقلاب العسكري لعام 1980.

وقد مثلت انتخابات 1995 أكثر اللحظات التاريخية الحاسمة في التاريخ التركي و التي تحدد على أثرها وجه تركيا القادم، فقد فاز حزب الرفاه ذو التوجهات الإسلامية الذي أسسه نجم الدين أربكان* بعد حل أحزابه السابقة حزب النظام وحزب السلامة، وكان فوزه بمثابة الصدمة للمؤسسة العسكرية التي أدركت أن التيار الإسلامي هو خيار شعبي آخذ في النمو بشكل كبير ومتسارع، من هنا كان لابد من أن يستلم حزب الرفاه الحكم عملا بالأعراف الديمقراطية التي تتيح للحزب أكثر نجاحا في الانتخابات النيابية أن يشكل الحكومة[2]، وكان شعار أربكان الدعوة إلى "النظام العادل" الذي مكنه من الحصول على دعم الفقراء الذين كانوا يصوتون تقليديا لحزب الشعب الجمهوري، كما أن الأمر الذي ساعد في نجاح هذا الحزب هو التحول في أجندة الرفاه السياسية التي ركزت على القضايا الاجتماعية بدلا من الموضوعات الدينية.

كما اتخذ أربكان في الشهور الثمانية الأولى من حكمه، بعض التدابير في ميدان السياسة الخارجية على غرار تنفيذه لتجمع اقتصادي إسلامي(دي 8)** كبديل عن الاتحاد الأوروبي، وهو ما يشير إلى انه كان ينوي تنفيذ سياسة خارجية إسلامية، الأمر الذي أثار هواجس المؤسسة العسكرية، فسارع مجلس الأمن القومي إلى إيقاف نشاطه عن طريق تقديم توصيات والتي رفضها أربكان وامتنع عن تنفيذها، مما أدى بالمؤسسة العسكرية إلى إجباره على الاستقالة في 28 فيفري1998، وقد أُطلق على هذه العملية بالانقلاب الصامت أو ما

---

[1] انجيل راباسا وإف، ستيفن لارابي، مرجع سبق ذكره،ص83.

***نجم الدين أربكان:** مهندس وسياسي تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين 1996 و1997 عرف بتوجهاته الإسلامية

[2] جلال ورغي: **الحركة الإسلامية التركية:معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ط1، 2010، ص49.

****دعا أربكان إلى إنشاء منظمات إسلامية على غرار الأمم المتحدة واليونسيكو ، وبمادة منه ظهرت مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية التي تضم كل من: تركيا، إيران، باكستان، اندونيسيا، ماليزيا وبنغلاديش، مصر، ونيجيريا.

بعد حداثي لتغير النهج العسكري الذي اعتمد عليه الجيش في الانقلابات السابقة. ولقد أثرت هذه العملية على توجه الحركة الإسلامية التركية ، حيث أدركت أخيرا بان السبيل الوحيد لنجاح الإسلاميين ففي الحكم هو تجنب المواجهة المباشرة مع العلمانيين وعدم إظهار الأجندة الإسلامية.[1] وهو ما اخذ يظهر على يدي مؤسسي حزب العدالة والتنمية عام 2002.(سيتم الحديث عنه أكثر في الفصل الثاني)

المبحث الثاني: المقومات الداخلية للسياسة الخارجية التركية

إن الأداء السياسي الخارجي لأية دولة ضمن بيئتها الإقليمية أو الدولية ليكون فاعلا ومحققا للأهداف الدولة عليه أن يعتمد على أرضية صلبة تنطلق من تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية، لذلك وجب على صانعي القرار السياسي استغلال المعطيات المادية والمعنوية للدولة أحسن استغلال من اجل تحقيق أهداف السلوك الخارجي المطلوب. فالدول تتحرك سياستها الخارجية تحت تأثير خصائص النظام الداخلي للدولة، ومتغيرات بيئتها الداخلية، وان سلوك الدولة هو محصلة لخصائصها القومية أي الخصائص المادية والمعنوية التي تتميز بها، فضلا عن العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية .

المطلب الأول: المعطيات الثابتة والمتغيرة لتركيا

1- الموقع الجغرافي:للموقع الجغرافي اثر كبير في صناعة القرار في السياسة الخارجية يمكن تحديده باتجاهين أساسين :

- استعمال صانع السياسة الخارجية هذا الموقع كأداة تأثير في وحدات دولية أخرى في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية.
- حرص صانع السياسة الخارجية ألا يتحول هذا الموقع إلى أداة تأثير في يد وحدة دولية أخرى بأي شكل من الأشكال.ويمكن أن نحدد أهمية الموقع الاستراتيجي لتركيا في الخصائص التالية:

- تتوسط قارات العالم الثلاث: أسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها. وتمتد الأراضي التركية بين أسيا وأوروبا فيحتل الجزء الواقع غرب آسيا حوالي 97 % من مساحة البلاد، ويضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم أسيا الصغرى أو منطقة الأناضول، بينما يقع الجزء المتبقي منها

[1] انجيل راباسا وإف: ستيفن لارابي، مرجع سبق ذكره،ص94.

في جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول وهو ما يسمى بتراقيا، وهذا هو الجزء الوحيد من قارة أوروبا الذي يتبع سياسيا إلى دولة غير أوروبية.[1]

– تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح تسميته أوراسيا، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم الذي يؤهلها لان تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو سياسي.[2]

كما يمكن التعرف على أهمية تركيا بشكل أوسع من خلال التعرف على أهمية موقعها في وسطها الاوراسي، حيث الأهمية الجيوبولتيكية لهذا الجزء الحيوي من العالم والذي يمكن توضيح خصائصه بالاتي:

- تعتبر المساحة الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط أو أسيا هي الأكبر بريا على مستوى العالم.
- يقطن هذه المنطقة ما يقارب 75%من مجموع سكان العالم.
- تمتلك ما يقارب من 60%من إجمالي الناتج القومي العالمي و75 %من مصادر الطاقة العالمية.
- فيها اكبر6 دول منتجة للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية.
- تمتلك منطقة أوراسيا الثروات الطبيعية في شرقها أسيا والقوة الصناعية في غربها أوروبا.[3]

تبلغ مساحة تركيا حوالي780567كم،ويبلغ طول حدودها2753كم،وتتوفر على سواحل بطول8333كم كما يتمتع موقعها ببعض المميزات التي لازالت تلعب دورا كبيرا في العلاقات الدولية، كمضايق البوسفور والدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمره، وتفصل طرف أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف آسيا الغربي. وهي دولة قارية وبحرية وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا، هذا الممر الملاحي المائي يعطيها موقعا استراتيجيا حيويا ومهما سواء كان ذلك من ناحية الملاحة البحرية التجارية أو العسكرية، وتحد الجمهورية التركية 8 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود: وبذلك يحدها من الشرق كل من الاتحاد السوفيتي سابقا وإيران، ومن الجنوب جمهورية العراق وسوريا والبحر المتوسط، ومن الغرب بحر ايجة واليونان وبلغاريا، أما من الشمال فيحدها البحر الأسود، ويتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية اكبر لاختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

---

[1] احمد عبد العزيز محمود: **تركيا في القرن العشرين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012، ص9.

[2] علي حسين باكير: **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو–سياسية والجيو–إستراتيجية**، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2010، ص20.

[3] عباس فاضل عطوان: **العلاقات السعودية التركية2002 –2010**،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1، 2015، ص47.

هذا الموقع الجغرافي لتركيا اكسبها أهمية خاصة نظرا لوقوعها في قلب دوائر جيو–سياسية تشكل محددات أمنية واقتصادية، ووفر لها إمكانية القيام بدور فاعل ومحوري في محيطها، والمفتوح على انتماءات حضارية وثقافية مختلفة ، مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية، التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الاورواسي والبلقان والخليج العربي أو الشرق الأوسط[1]، ويتأكد ذلك بشكل جلي وواضح من خلال رصد الفعل التركي النشط في قضايا المنطقة وخاصة العربية منها خصوصا: في غزة، لبنان، مصر، ليبيا، تونس، وسوريا، كما يؤكد أن تركيا اعتمادا على موقعها الجغرافي استقرت على خيارات أكثر تحديدا واتجهت إلى البيئة الملائمة المعتمدة على إمكانياتها الذاتية.

شكل رقم01 : الخريطة الجيو–سياسية لتركيا

المصدر : http://countrystudies.us/turkey/18.htm في: 2017/05/08

2–التركيبة السكانية:

يعد حجم السكان عنصرا من عناصر قوة الدولة، وقد لعب هذا العنصر دورا في كبيرا في الأهمية الإستراتيجية لتركيا، أين ساعدها في تلبية متطلبات قدرتها العسكرية لبناء جيش قوي قادر على حماية إقليمها الواسع. فالسكان في تركيا يتوزعون وفقا لتأثيرات العوامل الطبيعية التي لها دور كبير في تباين الكثافة السكانية بين

[1] صايل فلاح مقداد السرحان: **اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية**،المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد6،العدد2، 2013،ص225.

الأقاليم والولايات التركية، إذ يلحظ أن ما يقرب من نصف السكان يتمركزون في المناطق الساحلية وهي سواحل البحر الأسود، بحر مرمرة، وبحر ايجة، وكذا البحر المتوسط، وتقل هذه الكثافة كلما توغلنا في المناطق الداخلية ولا سيما في شرق الأناضول ووسطها وجنوب شرقها.[1]

يبلغ عدد سكان الجمهورية التركية 80.417.526 وفقا لأخر تقديرات منظمة الأمم المتحدة لعام2017 حيث أنها تحتل المرتبة 19 عالميا من حيث تعداد السكان، كما أنه من المنتظر أن يتجاوز التعداد 84 مليون نسمة في عام 2023، ليصل إلى ذروته في عام 2050 بعدد يبلغ 93.5 مليون نسمة،فسكان تركيا يعادلون 1.07٪ من إجمالي سكان العالم بكثافة سكانية تقدر ب105 لكل كلم^{2}أي 271 شخص لكل ميل مربع.[2]

كما يبلغ متوسط العمر في تركيا 30.2 سنة، و يقدر عدد القوى العاملة فيها ب29.7 مليون شخص تقريبًا مما يجعل تركيا ثالث أكبر سوق للقوى العاملة في أوروبا.[3]وتمثل الموارد البشرية الشابة في تركيا عاملاً هامًا للإسهام في رفع مستوى المكانة التي تتفوق بها البلاد على منافسيها، فقد حققت تركيا أكبر معدل لنمو القوى العاملة بالإشارة إلى دول الاتحاد الأوروبي.

ويتبين من هذه الأرقام أن سكان تركيا هم من الفئة الشابة المؤهلة، مما يجعل تركيا مستعدة لتقديم هؤلاء الشباب كقوة عاملة فنية بإمكانها أن تعمل خارج حدودها في الدول التي تعاني من نقص في اليد العاملة الشابة، منها أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وخصوصا دول الخليج العربي، كما أنها تشكل عامل دعم لقوتها العسكرية أين تعد القوات التركية في حلف شمال الأطلسي اكبر قوة عسكرية بعد الولايات المتحدة الأمريكية،إذ أن ارتفاع نسبة السكان في الدولة سيشكل بدوره دعامة أساسية لبناء قوة قتالية تكون قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية لتلك الدولة.[4]

ولكن نجد من الضروري الإشارة إلى أن التركيب القومي والديني واللغوي للسكان في أي بلد يعد مصدرا مهما في وحدته وتماسكه وبنائه الداخلي، وهو ما يساعد صانع القرار في الدولة على اتخاذ القرار المناسب من اجل

---

[1]عباس فاضل عطوان، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2]انظر الموقع الالكتروني: http://worldpopulationreview.com/countries/turkey-population/في:2017/03/28.

[3]انظر الموقع الالكتروني:
http://www.invest.gov.tr/ar-SA/investmentguide/investorsguide/Pages/DemographyAndLaborForces.aspxفي:2017/03/28

[4]جليل عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص44.

تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فتركيا تتميز بتكوينها المعقد والمتعدد من الانتماءات الاثنية والجماعات القومية، غير أن القومية التركية هي الغالبة حيث بلغت نسبتها ما يقارب 70-80%، يليهم الأكراد بنسبة 20%، ثم الزازيون من 2 إلى3%*،أما العرب فقدرت نسبتهم ب2%، والشركس 5%، والجورجيون 0.5%.[1] كما انه هناك تكوينات دينية مختلفة يضمها المجتمع التركي فتركيا دولة علمانية إلا أن أغلبية الشعب التركي من المسلمين، إذ يشكلون قرابة 99%وتشكل بقية الأديان ما نسبته 1% ويمكن تصنيف هذه التكوينات الدينية كالآتي :

- **العلويون:** احد المذاهب أو الطوائف الدينية الشيعية في الإسلام، يشكلون 25-30%من السكان وهم أتراك انحدروا من وسط شرق الأناضول، ويمثل العلويون مجموعة دينية وليس مجموعة عرقية متجانسة حيث يتوزعون بين جماعات عرقية أبرزها وأكبرها الأكراد (30 % من أكراد تركيا علويون) إلى جانب أعداد من العرب.
- **الأرمن:** وهم على جزأين منهم الكاثوليك ومنهم البروتستانت وغالبيتهم الأرثوذكس، وهم جماعة اثنية عرقية ، ولغوية ، ودينية تواجدت في القفقاس واسيا الصغرى وقد تعرضوا لعمليات تهجير قسري وضغوط عسكرية وإبادة أودت بحياة أكثر من مليون شخص منهم، يبلغ عددهم حوالي 60 ألف شخص يعيشون في اسطنبول[2].
- **اليهود:** جماعة صغيرة العدد لها حضورها في التاريخ السياسي والاقتصادي التركي، وهم فئة غير متجانسة اثنيا ولغويا، رغم أن جميع يهود تركيا يتحدثون اللغة التركية ويرتكزون في اسطنبول أين أقاموا أماكن عبادة خاصة، بهم وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيدا جوهريا للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا.
- **اليونانيون:** يقدر عدد اليونانيين في تركيا بين 50 و80 ألف يتوزعون غالبتهم في المدن الكبرى لاسيما اسطنبول، ولهذه الأقلية تأثيرها في العلاقات التركية اليونانية إذ تسعى اليونان لتحويل الوضع القانوني لمقر البطريركية الأرذوكسية الرئيسية في العالم والموجودة في اسطنبول إلى ما يشبه وضع الفاتيكان الذي ترفضه تركيا.

---

*وهم جماعة إثنية تعيش في الأناضول يتحدثون لغة قريبة من الفارسية والكردية.

[1]جليل عمر علي، مرجع سبق ذكره، ص44.

[2]عقيل سعيد محفوض:**جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسية العامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ابوظبي، ط 1، 2008، ص73.

- **السريان:** وهو سوريون مسيحيون يتمركزون في مناطق الحدود التركية السورية يبلغ عددهم بحدود20 ألف، ينقسمون إلى كاثوليك وبروتستانت، وجماعة صغيرة منهم كانوا يتمركزون في مناطق الحدود مع سوريا والعراق.[1]

إن التنوع في التركيبة المجتمعية يفرض تحديا كبيرا على تركيا، خاصة وان مفهوم القومية التركية الذي جاء به كمال أتاتورك أدى إلى تهميش هذه الأقليات العرقية والدينية، خاصة وان كل أقلية تريد الاعتراف الرسمي بها واحتلال حيز مكاني على الأراضي التركية مما يهدد الاستقرار الداخلي للدولة، وكما قال **احمد داوود أوغلو** _رئيس الوزراء السابق في الحكومة التركية الحالية_ في كتابه العمق الاستراتيجي "بان المجتمعات التي تمتلك هوية قوية وحسا مرجعيا ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات إستراتيجية متجددة باستمرار، وبالمقابل فان المجتمعات التي تمر بحالة أزمة الهوية والتي تجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية في بؤرة تموجات نفسية، واجتماعية، وسياسة، واقتصادية تقع في حفرة من الانغلاق الاستراتيجي.[2]

3-الاقتصاد التركي:

أصبحت المقومات الاقتصادية تلعب دورا رئيسيا في العلاقات الدولية لأية دولة من الدول، حيث يعد المتغير الاقتصادي من المؤثرات المهمة الفاعلة، إذ يلعب دورا في تحديد قوة دولة ما، والتي على أساسها تتحدد سياستها الخارجية، وفي تركيا تلعب العناصر الاقتصادية دورا رئيسيا في التطور الاقتصادي، والوضع السياسي، فضلا عن تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية. فتمتع تركيا بموارد طبيعية وثروات معدنية وبمساحات واسعة إضافة إلى موقع مميز، كلها عوامل جعلت منها بلدا ذا اقتصاد مركب ومعقد يدمج الحداثة الصناعية، والتجارة، والخدمات المتطورة مع القطاع التقليدي الزراعي. فتركيا من البلدان القليلة التي تتمتع باكتفاء ذاتي من الناحية الغذائية والزراعية، وهي تحتل المرتبة الثانية في إنتاج البندق، والمشمش، والتين،أما من الناحية الصناعية فهي تحتل المرتبة الثانية عالميا في إنتاج الزجاج المسطح، والثالثة في تصدير أجهزة التلفاز، وتقع ضمن لائحة الخمسة الأوائل في إنتاج الذهب، والثامنة عالميا في صناعة البناء والسفن.

---

[1]عوني عبد الرحمن السبعاوي:**قوى التأثير على الصراع :الأقليات والطوائف في تركيا** ، في: لقاء مكي، تركيا صراع الهوية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، ملفات خاصة 2006، ص ص 62-65.

[2]احمد داوود أوغلو: **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل،مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ط2، 2011، ص43.

ونتيجة للتوظيف السليم للثروات الطبيعية والموارد ومنهج الإصلاح الاقتصادي الذي ادخله حزب العدالة والتنمية منذ توليه زمام السلطة في تركيا فان الاقتصاد التركي انتقل من مرحلة الانهيار مع بداية عام 2002 إلى مرحلة أصبح يحتل فيها المرتبة 16 عالميا، وهو مرشح أن يدخل قائمة العشرة الأوائل خلال السنوات القليلة المقبلة،علما أن تركيا دولة غير منتجة للنفط بل ويشكل الأخير عبءا كبيرا عليها لا سيما في ظل الارتفاع الهائل لأسعار النفط في الفترة الماضية حيث بلغ حجم وارداتها النفطية حوالي 20 مليار دولار.[1]

فالرؤية الاقتصادية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية من اجل النهوض بالاقتصاد التركي قامت على تفعيل كافة العلاقات الاقتصادية داخل الدولة، بحيث يتم استغلال كل الإمكانيات المحلية أحسن استغلال من اجل أن تحقق اكبر نسبة من الربح المادي وأحسن صورة للدولة، وشعبها، وشركاتها، وكذا رفع معدلات الاستثمار وتخفيض نسب البطالة والتضخم، ومعالجة قضية الفقر والحد منها لأقل مستوى، بشكل عام استهدفت هذه الرؤية تحقيق التوازن الاقتصادي للدولة ومواطنيها، ومن بين أهم ما أنجزت حكومة العدالة والتنمية في مدة حكمها ما يلي:[2]

-**زيادة النمو الاقتصادي:** قدر معدل النمو الاقتصادي قبل عام 2002 ب3.1%، وارتفع في ظل حكومة العدالة والتنمية ليصل إلى 4.9 %، ووفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتوقع أن تصبح تركيا أسرع نظام اقتصادي بين أنظمة الدول الأعضاء في الأعوام القادمة بين 2011 و2017 مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل إلى 6.7%.[3]

-**الاستقرار الاقتصادي:** وخلال هذه الفترة كسب الاقتصاد استقرارا كبيرا انعكس على رفاهية المعيشة للفرد التركي حيث قدر المؤشر العددي للفقر في سنة 2002 ب30.30%وتناقصت النسبة إلى أن وصلت إلى 1.60%من عدد السكان في سنة 2014.[4]

---

[1] علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص24

[2] احمد زاهد جول، مرجع سبق ذكره،ص122.

[3] عصام فاعور ملكاوي: **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى العربية المستقبلية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالي البحث العلمي العربي، السودان، من 3الى 5 فيفري2013، ص16.

[4] الإحصائيات من موقعhttp://data.albankaldawli.org/country/turkeyاطلع عليه في:2017/04/6

-**مضاعفة الدخل الفردي:** فقد كان الدخل السنوي للفرد الواحد في عام 2002 لا يتجاوز 3 ألاف و492 دولار وارتفع بفضل السياسات الاقتصادية إلى 10 ألاف و500 دولار في عام 2010.

-**اكتفاء ذاتي لتركيا في مجال التسلح والقيام بتصنيع أسلحتها** : قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية داخل الوطن، كما قلصت كمية الأسلحة المستوردة إلى نسبة 10%.

تركيا الآن ضمن الشريحة العليا من البلدان متوسِّطة الدخل، مع ناتج محلي إجمالي قدره 799.54 مليار دولار، مما يضعها في المركز 17 كقوة اقتصادية عالمية. استطاعت في أقل من عقدٍ من الزمان أن تضاعف نصيب الفرد من الدخل ثلاث مرات تقريبًا، والآن يتجاوز الدخل 10.5 آلاف دولار سنويًّا، كما أنها عضو في منظمة التعاون والتنمية ومجموعة الـ 20، ومن الجهات المانحة المهمة في المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية. كما أنها أصبحت مُصدرًا ذا ثقة للسلع الاستهلاكية ذات الجودة العالية، وهي الآن أكبر منتج في أوروبا لأجهزة التلفزيون، والمركبات التجارية الخفيفة، وسلعها تمر إلى داخل السوق الألماني بسبب دقَّتها. كما تُعد تركيا ثامن أكبر منتج للمواد الغذائية في العالم، والوجهة السياحية السادسة الأكثر شعبية. كما أن 43 شركة من أكبر 250 شركة إنشاءات عالمية هي تركيَّة.كما شهد قطاع السياحة نموًا سريعًا خلال حقبة حكم أردوغان، وأصبح يشكل جزءًا هامًا من الاقتصاد. ففي عام 2005 كان هناك أكثر من 24 مليون زائر لتركيا؛ حيث ساهموا بعائدات تتجاوز 18 مليار دولار[1].فيما وصل عدد السياح الأجانب الذين زاروا تركيا في عام 2014 إلى 42 مليون سائح أدخلوا ما يقارب 36-35مليار دولار أمريكي إلى الاقتصاد التركي نقلا عن رئيس اتحاد وكالات السياحة التركية باشاران أولوصوي.[2]

4-المقومات العسكرية:

يعد العامل العسكري من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية، لان درجة الاستعداد العسكري تمثل المظهر الرئيس لقوة الدولة، ويعد الجيش التركي الوحيد في أنظمة العالم الذي لا تخضع تقاليده لسلطة رئيس الحكومة أو رئيس الدولة إنما يستمد سلطته وصلاحياته من ذاته بحكم الدستور، و يعد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية هي الظاهرة الأبرز في تركيا، وتنامي هذا الدور أو تقلصه يعتبر هو السمة التي طغت على المشهد

[1] اشرف إبراهيم:**أسطورة الاقتصاد التركي: هل هناك معجزة اقتصادية**، على الموقع الالكتروني:https://www.sasapost.com/turkish-economy في: 2017/4/6.

[2] انظر الموقع الالكتروني للجريدة التركية: ترك برسhttp://www.turkpress.co/node/4542في: 2017/4/6

السياسي في تركيا منذ تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923 إلى تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في عام 2002 وتوالي عهدات هذا الحزب في السلطة.

يعتبر الجيش التركي من بين اكبر الجيوش في العالم فهو يمثل ثامن اكبر جيش عالمي من بين 126 دولة وفق الإحصائيات التي قام بها مركز global fire power لعام 2016[1]، وثاني اكبر جيش بعد الولايات المتحدة الأمريكية في حلف شمال الأطلسي، وقد شكلت تركيا القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط، وهو يمثل بالنسبة لتركيا ضمان الاستمرارية من خلال سعيها لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط مستغلة الظروف التي تمر بها المنطقة. ونتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها الداخل التركي مع دخول الألفية الثالثة والتي جاءت بفعل التغيرات في الأوضاع السياسية علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، ظهرت مجموعة من القضايا علي السطح لم تكن موضع اهتمام من قبل ومنها دور الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فبعد أن كان الجيش يكتسب مكانة متميزة باعتماده على القانون والدستور في صلاحياته للتدخل في الحياة السياسية، قد أصبح في عهد حزب العدالة والتنمية له أدوار محددة بعد إجراء العديد من التعديلات الدستورية التي قلصت من دوره في الحياة السياسية.

فمنذ نشوء الدولة التركية يعتبر الجيش التركي والمؤسسة العسكرية بمثابة صمام أمان للحياة السياسية والمراقب لها وليس العكس، ولأجل تلك المهمة فقد أسست المؤسسة العسكرية مجلس الأمن القومي التركي لغرض السيطرة على علمية صنع القرار السياسي التركي. فدأب العسكريون على التدخل في الحياة السياسة وتوجيه أو تغير دفتها، وتجلت هذه التدخلات العسكرية في عدة صور مختلفة وكان الانقلاب العسكري المباشر أبرزها وأكثرها تأثيرا في مجريات الحياة السياسية والاجتماعية، وقد استمد جنرالات تركيا الشرعية القانونية للانقلابات من المادة 35 من قانون الخدمة العسكرية التي تخول للمؤسسة العسكرية حق التدخل لحماية مبادئ الجمهورية التركية الستة التي أرساها كمال أتاتورك عند تعرضها للانتهاك.[2]

فالمؤسسة العسكرية اتخذت لنفسها دور الوصي على الجمهورية التركية من خلال عمليات انقلابية تدخلية مباشرة كانت ذات اثر سلبي على النظام السياسي وأسهمت في إضعافه، إذ تمتعت المؤسسة العسكرية التركية باستقلاليتها عن المؤسسات السياسية والإدارية والدستورية، وبالتالي كانت المتحكم الوحيد في الأمور الداخلية أو

---

[1] انظر الموقع الالكتروني: http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=turkey تمت الزيارة في: 2017/04/07

[2] طارق عبد الجليل: **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدة إلى دستور بلا عسكر**، دار نهضة مصر للنشر،مصر، ط2، 2013، ص 80..

الخارجية منها، وما مبررهم الدفاع عن المبادئ الديمقراطية وحماية الجمهورية في البلد إلا غاية من اجل إعطاء الصفة الشرعية على كل تدخل عسكري، وعلى هذا الأساس فان تركيا شهدت في الفترة مابين 1960 إلى 1980 ثلاث انقلابات عسكرية أي بمعدل انقلاب واحد كل عشر سنوات 1960، 1971، 1980 كانت كلها ناجحة واستطاع الجيش أن يغير مسار الأحداث السياسية لصالحه.[1]

في هذه الأثناء كان الاتحاد الأوروبي يتابع عن كثب الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا، وبمجرد أن بدأت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن من اجل الانضمام للاتحاد الأوروبي شرع هذا الأخير في إعداد تقارير متابعة لأداء تركيا، وقد تركزت مضامين هذه الوثائق والتقارير حول أوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية ولا سيما نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية. وكانت تقارير الأداء هذه التي أعدها الاتحاد الأوروبي منذ عام 1998 حتى عام 2001 قد ركزت على توجيه النقد للدور البالغ الذي لعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الأمن القومي، ولهذا صدرت المذكرة الأوربية في عام 2002 التي أعلنت عن قبول الاتحاد الأوروبي بدأ مفاوضات انضمام تركيا إلى للمجموعة الأوروبية شريطة إعادة تنظيم مجلس الأمن القومي دستوريا وفقا للمعايير الأوروبية وتحويله إلى مؤسسة استشارية.[2]

وعليه فقد جرت تعديلات دستورية في عام 2001 شملت 37 مادة من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الأمن القومي، فوسعت التعديلات من عدد أعضاء مجلس الأمن بإدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، وهي إضافة رجحت كفة المقاعد المدنية داخل المجلس من الناحية العددية، كما شملت التعديلات طبيعة قرارات المجلس الوطني فتم إلغاء نص" يراعي مجلس الوزراء قرارات مجلس الأمن بعين الاعتبار الأولى" وتحول النص إلى " يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الأمن الوطني".

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية قام بالعديد من التعديلات على مهام المجلس الوطني، ومن بين أهم التعديلات انه كانت تكلف مهام المجلس بمتابعة أوضاع الدولة السياسية، والاجتماعية والثقافية، والتقنية انطلاقا من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الكمالية، فاقتصرت المادة الرابعة بعد تعديلها على أن مهمة المجلس هي رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، وإبداء الاقتراحات

[1]Lars Haugon : The Turkish Armed Forces in politics,Institutt for forsvarsstudier,IFS Insight,2012, Norway,p8.

[2]طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص156.

وانتظار ما يسند إليه من مهام لتنفيذها ومتابعتها.[1]وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن الوطني وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

رغم هذه التعديلات إلا إن الجيش في تركيا لا زال لا يمتنع عن المشاركة في القضايا السياسية أو ممارسة السلطة، من خلال القنوات غير الرسمية مثل الإعلانات أو التحذيرات عبر موقعه على شبكة الإنترنت أو عبر الإعلام.[2]غير أن قرار حزب العدالة والتنمية بترشيح وزير الخارجية عبد الله جول لمنصب رئيس الوزراء قد أثار المؤسسة العسكرية ،ودفعها لنشر بيان على موقعها الالكتروني في 27 ابريل 2007 أبدت فيه تخوفها على مصير الجمهورية العلمانية، فما كان على أردوغان إلا أن أعلن تصريحا دعا فيه الجيش إلى الالتزام بمهامه العسكرية وعدم التعرض للشأن السياسي، كما اتبعت الحكومة هذا التصريح باستصدار قرار بمنع العسكريين من الإدلاء بتصريحات شفهية أو مكتوبة تتعلق بالشأن السياسي[3].

المطلب الثاني : المؤسسات الدستورية الفاعلة في السياسة الخارجية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام السياسي في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني،أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على: السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية (البرلمان) السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء،السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات هي: القضاء العدلي،والقضاء الإداري،والقضاء الخاص،وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري،وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا، وتعمل هذه المؤسسات أو السلطات الدستورية على ترسيخ قواعد النظام وحماية الدولة وبناء مجتمع دولة المؤسسات.

يحكم دستور1982 إطار عملية صنع القرار في تركيا من الناحية القانونية سواء من حيث تكوين السلطات العامة الثلاث أو من حيث العلاقات بينها واختصاصاتها، وقد اخذ دستور1982 بالنظام البرلماني كنظام حكم للدولة يبتنى المبادئ العلمانية الكمالية، و بموجبه يتحدد تكوين سلطات الدولة ووظائفها والعلاقات في ما بينها.

[1]طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره،ص157.

[2]Bugum Burak:The role of the Military in Turkish Politics :To Guard Whom and From What?, European Journal of Economic and Politics Studies,2011,p164.

[3]طارق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص.159

أ-السلطة التشريعية:

تتكون السلطة التشريعية في تركيا من مجلس واحد وهو "المجلس الوطني التركي الكبير" ذو هيئة واحدة لمدة خمس سنوات، إن اختصاصات هذا المجلس في السياسة الخارجية حددت في المادة 87 من الدستور التركي في إعلان الحرب، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، واتخاذ القرارات بإرسال القوات التركية خارج حدود الأراضي التركية. وقد خضعت الهيئة التشريعية في تركيا إلى مجموعة من التعديلات فقد أصبح عدد أعضائها 450 بموجب تعديل دستوري عام 1987 وازداد إلى 550 نائبا اثر انتخابات عام 1995 البرلمانية، وينعقد المجلس بحضور ما لا يقل عن ثلث الأعضاء، ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين بشرط أن لا تقل عن ربع إجمالي الأعضاء مضافا إليه صوت واحد، كما يمارس المجلس اختصاصاته الإشرافية والرقابية على السلطة التنفيذية(مجلس الوزراء) من خلال توجيه الأسئلة والنقاش العام، والتحقيق، والاستجواب، والرقابة المالية وغيرها من الإجراءات المتبعة في النظم البرلمانية، كما أن رئيس المجلس يقوم بمهام رئيس الجمهورية في حال سفره أو مرضه[1].

إن للمجلس الوطني التركي الكبير دور واضح في السياسة الخارجية التركية، فالحكومة التركية ملزمة وفق الدستور الرجوع إلى المجلس للحصول على تفويض أو تأييد للكثير من سياستها، ولعل أهم ما يتمتع به المجلس هو التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توقعها السلطات التنفيذية وأيضا الموافقة على المسائل المتعلقة بالحرب من التفويض بشن الحرب أو استخدام الأراضي التركية كمنطلق لعمليات عسكرية.

ب- السلطة التنفيذية:

تتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء غير أن هذا الأخير مسؤول أمام المجلس الوطني والإدارة على خلاف رئيس الجمهورية.

-رئيس الجمهورية:

يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى ويمثل وحدة الأمة التركية ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، وكان رئيس الجمهورية التركي في الدساتير السابقة ينتخب لمدة رئاسية واحدة مدتها

[1]وصال نجيب العزاوي: **بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا**،مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،المجلد الثاني، العددان5-6 ،2004،ص9.

سبع سنوات وعن طريق المجلس الوطني التركي، أما بعد التعديل الدستوري الذي جرى الاستفتاء عليه في اكتوبر 2007 فان مدة الرئاسة تكون لخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويتم انتخابه مباشرة من الشعب عن طريق الاقتراع المباشر بشرط أن لا يقل عمره عن 40 سنة.[1]

وتتمثل صلاحيات رئيس الجمهورية حسب الدستور فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في: الموافقة على تعين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، قبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية المعتمدين لدى تركيا ، التصديق على الاتفاقيات الدولية، وتولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، تعين رئيس الأركان العامة ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.[2] كما أن المهام التنفيذية الواسعة للرئيس التي تتمثل في تعين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من رئيس الوزراء، وترأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند الاقتضاء، والتوقيع على المراسيم والقرارات، وتعين أعضاء ورئيس مجلس تفتيش الدولة تساعد على لعب دور فاعل في السياسة الخارجية.

إن صلاحيات منصب رئيس الجمهورية التركي لا تقف عند الحدود الدستورية التي وضعها له الدستور، وإنما تتصل بشخصية الرئيس وقدراته الشخصية أيضا، فبالرجوع إلى التاريخ التركي نجد أن هناك رؤساء كان تأثيرهم اكبر مما هو منصوص عليه في الدستور التركي واعتمد بذلك بالدرجة على الأولى على:[3]

- شخصية الرئيس: وتشمل صفاته الشخصية والنفسية والسلوكية، فضلا عن أصوله وانتماءاته الاجتماعية والمهنية.
- خبرات القائد السياسية: مثل زعامته لحزب سياسي أو سبق أن تولى رئاسة الحكومة.
- طموح الرئيس: بمعنى انطلاقه من السياستين الداخلية والخارجية في تصوره لمشروع معين النهضة القومية وتمتعه بدعم قوى وجماعات مؤثرة داخليا وخارجيا لتلك السياسة.

وخير مثال على تأثير شخصية الرئيس نجد مصطفى كمال أتاتورك الذي استطاع أن يغير الهوية التركية الإسلامية بمبادئه العلمانية الغربية، أما الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان الذي شغل منصب رئيس الوزراء

---

[1] عقيل سعيد محفوض، مرجع سبق ذكره، ص146.

[2] جلال عبد الله معوض: **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ط 1، 1998، ص18.

[3] حنا عزو بهنان: **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية ،جامعة الموصل، دراسات إقليمية 5(11)ص16.

من 2003 إلى 2014 ومن بعدها أصبح رئيسا للجمهورية التركية، فتوصف مدته بالحقبة الأردوغانية حيث كان لشخصيته الكاريزماتية التأثير الواضح على توجهات السياسة الخارجية التركية.

2-مجلس الوزراء:

يعد مجلس الوزراء مركز السلطة التنفيذية (على اعتبار أن النظام السياسي هو نظام برلماني) من أهم المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية التركية، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء المجلس الوطني وعادة ما يكون رئيس اكبر الأحزاب تمثيلا.

أما اختصاصات مجلس الوزراء فتتمثل في: إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان دون أن يحدد هذا التفويض مجلات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات، كما يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ آو الأحكام العرفية، وبسلطة إصدار هذه القرارات واتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية، كما تتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة ووضع الميزانية، وإمداد القوات المسلحة وإعدادها للحرب في الحالات التي تتطلب ذلك.

ج-السلطة القضائية:

يعد استقلال السلطة القضائية من المبادئ الأساسية للدستور التركي وإضافة إلى الوظائف القضائية المعهودة تتولى هذه السلطة إدارة الانتخابات والإشراف عليها لضمان نزاهتها، وتمارس هذه السلطة وظائفها عن طريق محاكم مدنية، وإرادية، وعسكرية ومن أهم المحاكم العليا نجد: المحكمة الدستورية، ومحكمة الاستئناف، ومجلس الدولة، والمحكمة العسكرية للاستئناف، ومحكمة تنازع الاختصاصات القضائية. كما تحدد المادة 148 من الدستور اختصاصات المحكمة بالتحقق من دستورية القوانين والتعليمات الصادرة من الحكومة، الإشراف والرقابة المالية على الأحزاب السياسة، وكذا الفصل في المنازعات الناشئة حول السياسة العامة والقضايا المتعلقة بالمجلس الوطني ورئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.[1]

[1] عقيل سعيد محفوض،مرجع سبق ذكره، ص ص147- 148.

د-مجلس الأمن القومي:

يتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء، ورئيس الأركان العامة، ووزراء الدفاع الداخلية والخارجية، وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، والقائد العام لقوات الأمن، ويمكن دعوة آخرين من الوزراء أو غيرهم لحضور بعض اجتماعاته طبقا لجدول أعماله. وتنعقد اجتماعاته برئاسة الجمهورية أو رئيس الوزراء في حالة غياب الأول ويعقد المجلس اجتماعاً عادياً مرة في الشهر، أما بالنسبة للاجتماعات الطارئة فهي ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية، وفي اجتماعات المجلس يقوم رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة بطرح الأفكار والمقترحات باعتبارهم أصحاب التأثير الأقوى في المجلس وخاصة فيما يتعلق بجدول أعمال المجلس.

ويختص مجلس الأمن القومي بتقديم توصيات حول شؤون الأمن القومي للدولة إلى مجلس الوزراء، والذي يتعين عليه الاهتمام بما تتضمنه من إجراءات ضرورية للحفاظ على سلامة الدولة وأمنها القومي. فالعلاقة بين مجلس الوزراء ومجلس الأمن القومي متداخلة ومتشابكة، فبينما يتبع مجلس الأمن القومي المعني (بشؤون الدفاع والأمن) مجلس الوزراء (المعني بسياسة الدولة في اتخاذ القرارات والالتزام بسيادة الدولة داخل المؤسسة وتنفيذ السياسة الأمنية) فان مجلس الوزراء عليه أن يعطي الأولوية لقرارات مجلس الأمن القومي فيما يتعلق بالإجراءات التي تبدو ضرورية لحفظ وجود الدولة واستقلالها، وتكامل الوطن ووحدته، وسلامة المجتمع وأمنه.[1]

المطلب الثالث: القوى غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية التركية

في إطار أي نظام سياسي تتواجد قوى ومؤسسات غير تلك المنصوص عليها دستوريا صناعة القرار السياسي بشكل عام والقرار السياسي الخارجي بشكل خاص، وهذه القوى والمؤسسات تمارس أدوارها بصورة مباشرة من خلال ما يتاح لها دستوريا كالأحزاب السياسية أو مثل تلك قوى أخرى يكون تأثيرها غير مباشر كجماعات الضغط والمصالح، التي تدفع صانعي القرار وبطرق شتى إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالحها، بالإضافة إلى الطرق والجماعات الدينية التي تعد من ابرز التي القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع القرار التركي على الرغم من حظرها، بالإضافة إلى الرأي العام ووسائل الإعلام.

[1] وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره ، ص19.

أ-الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسة من العناصر المهمة في البيئة الداخلية كونها من القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار السياسي في أي نظام يتصف بالديمقراطية، وللأحزاب وظائف تؤثر على السياسة الخارجية يمكن إجمالها في:

- وظيفة ذات طبيعة إعلامية: تعتبر الأحزاب السياسية وسيلة اتصال مباشر مع الرأي العام، فهي تؤثر فيه وتدفعه للتوجه إلى اتجاه معين سواء بالرفض أو القبول بخصوص القرارات الحكومية.
- تقوم بدور في التكوين السياسي من خلال الأفكار التي تتبناها، وقد تؤثر هذه الأفكار على السياسة الخارجية عند مرشحي هذه الأحزاب إلى السلطة.
- تقوم الأحزاب السياسية بمراقبة سلوك الحكومة القائمة.[1]

إن تركيا تتمتع بتاريخ عريق مع الأحزاب السياسية التي بدأت مع إنشاء لجنة الاتحاد والترقي في عام 1889، ومنذ ذلك الحين شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات، إلى أن أقرت التعددية الحزبية في عام 1950، وتشير التقديرات إلى أنه كان هناك ما يزيد عن 300 من الأحزاب السياسية التي كانت فاعلة في البلاد منذ ذلك الحين، لكن تم حظرها مع انقلاب 1980 ليسمح بإعادة بتشكيلها بعد ثلاث سنوات، بينما تبقى 79 من الأحزاب التي أسست بين عامي 1983 و2014 نشطة.[2]

وظلت الحكومات المتتالية على الدولة التركية ائتلافية في غالبها، نظرا لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير في المجتمع التركي، إلى أن جاءت الانتخابات في عام2002، لتشكل فارقة في تاريخ تركيا الحديث فقد أدت إلى فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية اثر حصوله على غالبية المقاعد النيابية 360 مقعدا من أصل 550 وهو أمر لم يحصل في تاريخ تركيا من قبل على يد أي حزب. ثم جاءت انتخابات عام 2007 لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب العدالة والتنمية ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب، والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها،

---

[1]فراس محمد الياس:**تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور العثمانية الجديدة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،د ب ن،ط.1، 2016،ص66.

[2]حاتم اته وآخرون: **تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية**، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، 2016، ص18.

ولم تستطع سوى أربعة أحزاب سياسية فقط النجاح في الانتخابات النيابية الدورية التي تجري كل أربع سنوات، حيث يشترط الدستور التركي على كل حزب يريد التواجد في البرلمان ككتلة برلمانية معترف بها أن يحصل على ما لا يقل عن 10 % من أصوات الناخبين، علما أن هذه الأحزاب الأربعة كانت ثلاثة أحزاب فقط قبيل تجاوز حزب الشعوب الديمقراطي الكردي عتبة البرلمان في7 جوان 2015،[1]إضافة إلى28 حزبا مستقلا اغلبهم من الأكراد ما لبثوا أن انضموا عند فوزهم لأحزاب فادخلوها معهم قبة البرلمان وهي : حزب اليسار الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الحرية والتضامن حزب الاتحاد الكبير.[2]والآتي يبين أهم الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية التركية:

1- حزب العدالة والتنمية:

تأسس هذا الحزب في 14 أوت 2001 من قبل عدد من الأعضاء حزب الفضيلة المحظور الذين توزعوا على حزبي السعادة وحزب العدالة والتنمية وبرئاسة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية اسطنبول السابق، وقد أكد مؤسسو الحزب البالغ عددهم 74 (معظمهم من الجامعين ورجال الأعمال الذين جمعوا بين الشباب وكبار السن)أن حزبهم يريد التوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع من حزب الفضيلة، الذي كان خطابه الإسلامي يجتذب بصورة خاصة الناخبين المتدينين ويثير استياء المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين.

استطاع هذا الحزب ذو التوجهات السلامية أن يحقق الفوز في الانتخابات البرلمانية لعام 2002 وبنسبة كبيرة تصل إلى أكثر من65% من مقاعد البرلمان، وبهذه النتائج استطاع حزب العدالة والتنمية التحول من حزب غير موجود إلى حزب فائز بالأغلبية التي تخوله تشكيل الحكومة، وبحلول سنة كان حزب العدالة والتنمية قد حقق نجاحا ملحوظا في البرجماتية المؤسساتية والمشاريعية، ولم تفشل محاولات القوات المسلحة التركية والحركات القومية تشويه صورة الحزب بإثارة ردود فعل شعبية ضده وحسب، بل أنها ارتدت عليهم وجاءت بنتائج عكسية، حيث عززت صورة الحزب كضحية للعناصر المعادية للديمقراطية، وفي الوقت نفسه تضررت مصداقية القوات المسلحة والنخب العلمانية وفقدت الكثير من الاحترام.[3]

---

[1]انظر الموقع الالكتروني :www.trtarabic.tv تاريخ الاطلاع 2017/04/9

[2]على حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] زيا ميرال وجوناثان س.باريس:**تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**، سلسلة ترجمات الزيتونة 60، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،بيروت، 2010، ص3.

وفي انتخابات 22 جويلية 2007 حصل حزب العدالة والتنمية على المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي جرت بناءا على طلب قيادات الحزب، فضلا عن ذلك أصبح عبد الله جول الذي كان نائب رئيس الحزب رئيسا للجمهورية التركية. وفي الوقت نفسه لم يزل هاجس المؤسسة العسكرية والخشية من حظر الحزب يسيطر على الساحة السياسية، خاصة بعد التعديلات التي قام بها فيما يتعلق بالحجاب وطلاب المدارس الدينية.

أما في انتخابات2011 فقد حقق حزب العدالة والتنمية 49.8% من الأصوات ما مكنه من تشكيل الحكومة بصورة منفردة برئاسة رجب طيب أردوغان، وبعدها في عام 2014 فاز أردوغان بمنصب رئيس الجمهورية التركية من خلال الانتخاب المباشر من قبل الشعب ليحل محله في منصب رئيس الوزراء احمد داوود أوغلو، إلا أن انتخابات 2015 الأولى أدت إلى انتكاسة الحزب، فقد تراجعت نسبة الأصوات التي كانت عليها في الانتخابات الماضية ووصلت إلى 40.9% لصالح حزب الشعوب الديمقراطي الكردي،[1] الذي حصل على 13.1% من الأصوات والتي مكنته من دخول الحياة السياسية، حينها لم يتمكن أي حزب من تشكيل الحكومة في تركيا مما دفع بالرئيس التركي إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة تمت في نوفمبر2015 وانتهت بفوز حزب العدالة والتنمية بما يقارب من نصف عدد أصوات الناخبين الأتراك، بالمقابل تراجعت بعض الأحزاب التي حصلت على نتائج جيدة في الانتخابات السابقة، وبهذا يكون حزب العدالة والتنمية قد استطاع الحصول على غالبية المقاعد في البرلمان التركي منذ انتخابات نوفمبر2002 إلى انتخابات نوفمبر2015 وذلك بمشاركة 317 عضو من الحزب في البرلمان.

2- حزب الشعب الجمهوري:

يعد من أقدم الأحزاب التركية العاملة في الساحة التركية حيث أسس في عام 1923 على يد كمال مصطفى أتاتورك، ففي الانتخابات البرلمانية في عام1995 حقق حوالي8% أما في انتخابات 2002 فقد حقق نتائج جيدة وصلت إلى أكثر من31% فاحتل المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية مما هيئا له دورا كبيرا في التأثير في السياسة التركية، وفي انتخابات 22 جويلية2007 حصل حزب الشعب الجمهوري على المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية وهي نفس المرتبة التي احتلها في انتخابات2011 بحصوله على نسبة 27% من مجموع

[1] الاحصائيات من موقع: Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly - Results Lookup. 2015 على الرابط: http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2015 في: 2017/04/09

أصوات الناخبين الأتراك وهي نتيجة اقل عن الانتخابات السابقة، وقد استمر هذا الحزب بالمحافظة على المرتبة الثانية في نتائج انتخابات 2015 الأولى والثانية. ويعد هذا الحزب من أكثر الأحزاب المعارضة لتوجهات وسياسة الحكومة التركية الحالية وهو يمتلك رؤية مختلفة تجاه القضايا العربية والإسلامية عن رؤية حزب العدالة والتنمية ويحتفظ ب134 مقعد في البرلمان التركي.[1]

3-حزب الحركة القومية:

تأسس حزب الحركة القومية عام 1983 تحت اسم حزب العمل القومي الذي دخل الانتخابات البرلمانية لعام 1991 متحالفا مع حزبي الرفاه والديمقراطية الإصلاحية ونجح في دخول البرلمان ب19 نائبا. لم يستطع هذا الحزب أن يؤدي دورا فاعلا في المجلس الوطني الكبير نتيجة فشله في انتخابات 1995، ولكنه في انتخابات 1999 نال17.9%من الأصوات وحصل على 129 مقعدا في المجلس الوطني الكبير، وبذلك عد الفائز الثاني بعد حزب اليسار الديمقراطي الحاصل على 22.2% من الأصوات برغم أن التوقعات كانت تشير إلى انه بالكاد سيتجاوز الحاجز الانتخابي.[2]وفي انتخابات عام 2002 حصل حزب الحركة القومية على المرتبة الرابعة، لتليها انتخابات 2007 أين حصل هذا الحزب على المرتبة الثالثة بعد حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري وبنسبة 14.3%من مجموع أصوات الناخبين الأتراك، واستمر نفس ترتيب هذا الحزب في انتخابات 2011 وكذا انتخابات 2015 الأولى والثانية. ويمتلك هذا الحزب 40 مقعد في المجلس الوطني الكبير.[3]

ب – جماعات المصالح :

تتنوع جماعات الصالح في تركيا ما بين جماعات عملية، ومهنية، واقتصادية، ونسائية، وبيئة وغيرها، ولدراسة هذه الجماعات أهمية كبيرة في فهم عملية صنع القرار،إذ أنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدرا مهما للتجنيد السياسي إن انضم بعض قياداتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة.

[1]Turkey's Political Parties, Carnegie Endowment For Intrenational Peace ,2015 , site :http://carnegieendowment.org/2015/10/26/turkey-s-political-parties-pub-61743 on:(11/04/2017)

[2]أحمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص90.

[3]Turkey's Political,op.cit.

وهي عبارة عن مجموعات من الأفراد تربطهم مصالح مشتركة تدفعهم للائتلاف مع بعضهم لتحقيقها، وهم يدافعون عن سياسات معينة تضمن لهم الوصول إلى غاياتهم، وتتفاعل هذه الجماعات مع صانع القرار السياسي سعيا لترجمة مصالحها إلى سياسات وقرارات رسمية، كما تتصف جماعات المصالح في تركيا ب:

-لها أهمية خاصة بسبب تأثيرها في صنع القرارات الداخلية مثل نقابات العمال، أو تأثيرها على صنع قرارات السياسة الخارجية التركية مثل جماعات رجال الأعمال التي لها مصالح في البلدان العربية.

-أن هذه الجماعات ممنوعة من المشاركة بأي دور سياسي بموجب دستور 1982 ولكنها تمارس في الواقع دور جماعات ضغط.[1]

كما تتفرع جماعات المصالح التركية إلى **نقابات واتحادات عمالية** من أبرزها نجد:

1-**اتحاد النقابات العمالية التركية:** TURK-IS تم إنشاؤه في عام 1952 اتصف منذ قيامه بموالاته للحكومات القائمة، ويعمل على إيجاد الحلول لمشكلات العمال عبر الحوار وقد يلجا إلى إتباع أساليب أخرى من بينها تنظيم إضراب في سبتمبر1995 للاحتجاج على السياسة الاقتصادية للحكومة وارتفاع تكاليف المعيشة، وكانت هذه النشاطات من الأسباب التي أدت إلى سقوط الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة في عام 1995التي فاز فيها حزب الرفاه .

2- اتحاد النقابات التقدميةPISK: وقد أُسس في عام 1967،وهو عبارة عن خمس نقابات عمالية انشقوا عن اتحاد النقابات العمالية التركية.

3-الاتحاد النقابي لحق العملHAK-IS: تأسس عام 1976، يغلب على توجهاته الطابع الديني وارتبط بعلاقة قوية مع حزب الرفاه.

وفي تركيا عدد من **النقابات المهنية** التي تمارس تأثيرا سياسيا من أهمها:

[1]فراس محمد الياس، مرجع سبق ذكره، ص67.

1-**نقابة المحامين الأتراك:** تتركز مطالبها السياسية في الدعوة إلى تدعيم سلطان البرلمان إزاء سلطة الحكومة، وتدعو إلى تعديل بعض مواد دستور عام 1982 وبعض القوانين المقيدة للحريات ، فضلا عن مطالباها بإلغاء عقوبة الإعدام.

2-**نقابة الأطباء الأتراك:** وتضم في عضويتها الأطباء في تركيا وهي نشطة سياسيا، وغالبا ما تنتقد الحكومة بسبب عدم توفر السيولة المالية اللازمة لأغراض الصحة العامة،وتطالب بإصلاحات ديمقراطية.

3- **مجلس الصحافة:** ويعمل على حماية مهنة الصحافة وتطويرها في تركيا، ينتقد بشدة القيود الحكومية المفروضة على الصحافة ويضم في عضويته القسم الأكبر من الناشرين والمحررين وكبار الكتاب والصحفيين.

4-**نقابات وجماعات الصحفيين:** وتضم عددا من الجمعيات من أهمها جمعية الصحفيين في اسطنبول وهي من أقوى تنظيمات الصحفيين الأتراك.[1]

ج-رجال الأعمال:

وهم شريحة تحتل موقعا متميزا في المجتمع التركي وتتمتع بتأثير ملحوظ في عملية صنع القرار، تضم هذه الشريحة أصحاب المشروعات المالية، والصناعية، والتجارية،والشركات الكبرى المرتبطة بالشركات الأجنبية أمثال مجموع شركات **كوج koc**، **يشارyssar**، **دوغوش dogus**، ويرتبط عدد من قادة الأحزاب السياسية التركية بعلاقات خاصة بكبار رجال الأعمال الذين يقدمون الدعم المالي لتمويل حملاتهم الانتخابية، ويؤثر رجال أعمال الأتراك في علاقات تركيا مع البلدان العربية باتجاه دعم هذه العلاقات على الصعيدين التجاري والاقتصادي لتوفير فرص اقتصادية لشركاتهم في مجالات التصدير والمقاولات والمشروعات المشتركة.[2]

د- الطرق والجماعات الدينية:

تعد الطرق والجماعات الدينية – الإسلامية من ابرز القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في عملية صنع القرار في تركيا، رغم أنها محظورة قانونا وغير مسموح لها بحق تكوين الأحزاب. والمقصود بهذه الجماعات هي

[1]أمال بوساحة:**المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية –دراسة حالة سوريا منذ** 2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،الجزائر،أكتوبر 2013، ص55.

[2]جلال عبد الله معوض، مرجع سبق ذكره، ص113.

تلك التي تنتمي إلى الطرق الإسلامية الصوفية، الطرق المولوية، والبكتاشية، والنقشبندية وغيرها من الطرق التي ألغيت في عهد أتاتورك بموجب قانون اصدر في عام 1925 بسبب تعارضها مع الإصلاحات الهادفة إلى بناء دولة علمانية حديثة.

وللطرق والجماعات الإسلامية مسالك التأثير السياسي أهمها :

-العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات وبين قادة القيادة السياسية التركية (ارتباط أوزال بالطريقة النقشبندية، وأردوغان بالطريقة الصوفية)،كما أن لهذه العلاقات وظيفة مزدوجة فهي تمكن هذه الجماعات من ممارسة التأثير السياسي على صناع القرار، والتعبير عن مصالحها رغم القيود القانونية المفروضة عليها، وكذا تعمل الأحزاب السياسية على استثمارها لكسب أصوات الناخبين ذوي التوجهات الإسلامية.

-تمارس هذه الجماعات الإسلامية تأثيرها من خلال التعليم الديني، وبيت استضافة الطلاب، والمنح والدعم المالي المقدم للدارسين في الجامعات من الطلاب والفقراء.

-قيام الجماعات الإسلامية بحشد الشرائح الاجتماعية المتدينة للضغط على الحكومة بصدد مسائل ذات أهمية دينية.

-ويمثل الإعلام الإسلامي وسيلة مهمة للتعبير عن رؤية الجماعات الإسلامية لمستقبل المجتمع التركي، ويعكس هذا الإعلام نشاط حركة فكرية تهدف إلى إحياء الإسلام وتفعيل دوره الاجتماعي وتنتقد القيم والممارسات المتعارضة مع الدين، وللجماعات الإسلامية عدد من دور النشر، حيث تقوم بإصدار25%من إجمالي عدد الكتب الصادرة في تركيا، فضلا عن إصدار صحف ومجلات أسبوعية وشهرية تدعو إلى تبني النظرة الإسلامية في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والابتعاد عن تقليد الغرب والاندماج مع العالم الإسلامي.[1]

هـ- الرأي العام:

يتخذ تأثير الرأي العام حالتين :الأولى عندما يكون هذا الرأي غير منظم ويمثل مزاجا عاما يحدد الأطر التي يمكن أن تدور السياسة ضمنها، والحالة الثانية عندما يعبر الرأي العام بطرق منظمة عن مصالح شرائح اجتماعية متعددة.ويكمن تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية في:

[1]فراس محمد الياس، مرجع سبق ذكره، ص68.

- تأثيره في ترتيب أولويات وأهداف السياسة الخارجية من قبل صانع القرار السياسي الخارجي.
- قد يحدد الرأي العام الإطار الذي يتحرك فيه صانع القرار لاختيار بدائل معينة في القرار السياسي أي انه يضع حدودا على خيارات صانع القرار ويؤثر على الاختيارات التي يتبناها، لذا يسعى صناع القرار إلى محاولة السيطرة على الرأي العام وتوجيهه لأهميته في الحياة السياسية ، وتتوقف هذه السيطرة على مدى توفر وكفاءة وسائل الإعلام وعلى طبيعة الرأي العام وقوته واتجاهاته.[1]

لقد عبر الرأي التركي عن عدم ثقته بالأحزاب التقليدية العلمانية التي مارست العمل السياسي منذ بدأ تطبيق مبدأ التعددية، وحمل هذه الأحزاب مسؤولية الأزمة الاقتصادية والفشل في معالجها، ويضاف إلى ذلك الفشل في حل المشكلات الاجتماعية،وقد عكست نتائج انتخابات 2002 الرأي العام التركي الذي فضل التغيير ومنح فرصة لحزب إسلامي من اجل تلبية مطالبه.

و- وسائل الإعلام:

تمارس وسائل الإعلام دورا مهما بوصفها من العناصر المؤثرة في صنع القرار السياسي، فهي تعتبر قناة رئيسية للتعبير عن الرأي العام وموقفه إزاء المشكلات الداخلية والخارجية التي تهمه، وينطبق هذا القول على الصحف المستقلة بشكل خاص أكثر من انطباقه على الإذاعة والتلفزيون لخضوعهما لسيطرة الدولة لما لها من هامش في حرية التعبير، وتمثل الصحف المستقلة من ناحية ثانية وسيلة للتأثير في الرأي العام وتكوينه وبلورته تجاه مسائل معينة خاصة إذا ما ارتبطت بأحزاب سياسية معينة أو جماعات مصالح، وتمثل من ناحية ثالثة نافذة لطرح رؤى وخيارات متعددة قد لا تتفق مع وجهة النظر الرسمية[2].

توصف العلاقة بين الحكومة التركية ووسائل الإعلام بأنها علاقة تعايش، يتخللها الكثير من النقد المتبادل إذ أن اغلب وسائل الإعلام في تركيا غير تابعة للحكومة بل من المعارضة أو شركات خاصة حيث وفر منسوب الحرية والحالة الديمقراطية التي تعيشها تركيا منذ 2002 مناخا ملائما لانتشار الإعلام وازدهار حرية الصحافة. وظلت حالة التعايش هذه بين السلطة والإعلام مستمرة إذ لم يتخذ أي قرار بإغلاق أية مؤسسة إعلامية أو سحب التراخيص منها لغاية أواخر2015، حتى وان انتقدت الحكومة على غرار الهجمات الإعلامية التي شنتها قناة المعارضة CNN TURK التابعة لمجموعة دوغان الإعلامية،بيد أن إنشاء حزب العدالة والتنمية

[1]وصال نجيب العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2]جلال معوض ، مرجع سبق ذكره، ص127.

لقنواته الخاصة قد خلق حالة من التوازن مع الإعلام الآخر، كما يستطيع الأتراك الخوض في جميع القضايا باستثناء تلك التي ينص عليها الدستور التركي مثل الإساءة أو النقد السلبي لمصطفى كمال أتاتورك.

وتعمل في تركيا المئات من وسائل الإعلام بعضها مقرب من الحكومة وبعضها معارض وآخر محايد وتبين الجداول اللاحقة أهم المؤسسات الإعلامية في تركيا وسياستها التحريرية والجهات المالكة لها.[1]

جدول رقم01: يوضح أهم القنوات التلفزيونية الإخبارية في تركيا

القناة	سياستها التحريرية والجهات المالكة لها
CNN TURK	قناة خاصة شديدة المعارضة تابعة لمجموعة دوغان الإعلامية.
NTV	قناة خاصة اقرب إلى الحيادية وهي جزء من شركة استثمارية تجارية.
A HABAR	قريبة من الحكومة والحزب الحاكم يرأسها صهر أردوغان.
TRT	هيئة الإذاعة والتلفزيون الرسمية ناطقة بعدة لغات وتضم 14 قناة.
SAMAN YOLU	شبكة حرب التبانة وهي مجموعة قنوات معارضة تابعة لجماعة غولن.
HALK TV	تابعة لحزب الشعب الجمهوري المعارض وهي شديدة النقد للحكومة.
TV NET	قناة خاصة تدعم حزب العدالة والتنمية.

المصدر : http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/08/160807113634101.html

جدول رقم 02: يوضح أهم وكالات الأنباء التي تحض بانتشار واسع في تركيا.

الوكالة	سياستها التحريرية والجهة المالكة لها
الأناضول	وكالة شبه رسمية تعد من أهم وسائل الإعلام التركية وأوسعها انتشارا حيث تبث وتنشر بإحدى عشر لغة إقليمية.
دوغان	وكالة خاصة معارضة ضمن مجموعة دوغان الإعلامية واسعة الانتشار.
جيهان	وكالة أنباء تابعة لجماعة غولن.
إخلاص	وكالة معتدلة مقربة من حزب العدالة والتنمية صوفية التوجه.

المصدر : http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/08/160807113634101.html

[1] اسلام حلايقة: **دور الإعلام وتأثيراته في مسار الانقلاب الفاشل بتركيا**، على: http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/08/160807113634101.html في: 2017/04/10

جدول رقم 03: يبين أكثر الصحف انتشارا وعلاقتها بالمشهد السياسي التركي.

الصحيفة	سياستها التحريرية والجهات المالكة لها
صباح Sabah	علمانية التوجه لكتها مقربة من حزب العدالة والتنمية تأسست عام 1985
يني شفقYeni Afak	إسلامية مقربة من حزب العدالة والتنمية تأسست عام 1996
ستارStar	علمانية التوجه لكتها مقربة من حزب العدالة والتنمية تأسست عام1999
يني عقدYeni Akit	صحيفة يديرها ويتابعها تيار من المحافظين والمتدينين
اكشام Aksam	مقربة من الحزب الحاكم تأسست عام 1918
سوزجو Sozcu	كمالية شديدة المعارضة للحكومة تأسست في عام 2007
جمهوريات Cumhuruyet	علمانية كمالية شديدة المعارضة والنقد للحكومة، أسسها أتاتورك عام 1924
حريات Hurriyet	علمانية كمالية معارضة وهي جزء من مجموعة دوغان الإعلامية، تأسست عام 1948
ميلليت Milliyet	اقتصادية معارضة ضمن مجموعة دوغان

المصدر : http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/08/160807113634101.html

وقد برز خلال السنوات الأخيرة، الدور الكبير لتقنيات الإعلام الجديد وتطبيقاته في الصراعات والأزمات، فكما كان للتكنولوجيا فضل كبير في إشعال فتيل التحولات السياسية في المنطقة العربية واستمرارها، كان لها أيضا دور كبير من خلال محاولة الانقلاب في تركيا في جويلية 2016، وقد استخدمت كل الأطراف وسائل التكنولوجيا الحديثة سواء الانقلابيين أو الشعب وحتى القيادة السياسة، حيث لعبت وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة دورا محوريا في عملية إحباط الانقلاب في تركيا،أين لعب التدفق السريع للمعلومات دورا في تشجيع الحشود الكبيرة من الشعب للنزول للشارع وتمكنهم من مواجهة المتمردين ودباباتهم، كما استغل الرئيس رجب طيب أردوغان تطبيقات الإعلام الجديد الذي مكنه من عرض رسالة على المباشر مع قناة cnn turk الإخبارية. بينما ظن الانقلابيون بإتباعهم قواعد مخطط الانقلابي العسكري (القوة العسكرية) أو بالسيطرة على محطات تلفزيونية وقراءة بين النصر قبل أوانه أنهم سيتمكنون من تنفيذ انقلاب عسكري ناجح

وفصل الشعب عن القيادة ولكنهم فشلوا في تحقيق هذا المخطط بطريقة تأخذ بعين الاعتبار واقع الإعلام الجديد والدور الذي أصبح يلعبه في مجال السياسة الداخلية والخارجية للدول.[1]

[1] محمد العريان: **كيف ساهمت وسائل التواصل في إفشال انقلاب تركيا؟**،على:http://www.noonpost.org/content/12931في: 2017/04/10

استنتاج:

إن النظام السياسي التركي في المرحلة الحالية ما هو إلا نتاج العديد من التجارب السياسية السابقة في الحكم، فهو مرحلة ممتدة ومستمرة من عهد التنظيمات إبان الخلافة العثمانية، إلى وصول التيار الإسلامي إلى سدة الحكم، ممثلا بحزب العدالة والتنمية، بعد فشل عدة حكومات إسلامية أخرى في البقاء في السلطة، دون إغفال مرحلة مهمة في تاريخ الدولة التركية، وهي حقبة تأسيس الجمهورية التركية على يد مخلصها من الاستعمار الأجنبي مصطفى كمال الملقب ب" أب الأتراك" أتاتورك في سنة 1923، والذي سعى لميلاد جمهورية تركية علمانية ، وكرس مبدأ الاغتراب عن الجذور الإسلامية التركية.

كما نستنتج أيضا من : أن الموقع الجيو–سياسي المميز لتركيا وما يحتويه من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية، مكنها من أن تصبح موقع جذب لكثير من القوى العالمية، وذلك بانتمائها إلى مناطق جغرافية متنوعة ساعدتها للانطلاق نحو العالمية، وعلى هذا الأساس يسعى صناع القرار في تركيا إلى توظيف موقعها الجغرافي لبناء قوة إقليمية تصبح فاعلة في الخريطة السياسية العالمية.

إن النظام السياسي البرلماني التركي كغيره من الأنظمة السياسة المطبقة على مستوى العالم، له سلطات رسمية وغير رسمية تعمل على تكرسيه وصنع القرار فيه، إما داخليا أو خارجيا، وقد عالج هذا الفصل المؤسسات الحكومية التركية وطبيعة العلاقة فيما بينها، متمثلة أساسا في السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، بالإضافة إلى مجلس الأمن القومي الذي يعتبر رمز الوصاية على المبادئ الكمالية العلمانية، أما فيما يخص القوى غير الرسمية ودورها في صنع السياسة الخارجية، فقد تنوعت في تركيا مابين الأحزاب السياسية، جماعات الضغط والمصالح، كذا الطرق الدينية، ووسائل الإعلام التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الرأي العام، والذي تسعى الحكومات المتداولة على السلطة إلى تكريس شرعيتها عن طريق كسب تأييده.

الفصل الثاني:

حزب العدالة والتنمية والتحول في السياسية الخارجيـــة التركيـــة

تمهيد:

كانت السياسة الخارجية لتركيا عند قيام الجمهورية ترتكز على مقولة "سلام في الداخل ،وسلام في الخارج" وقد فُسر ذلك على انه سياسة انطواء على النفس، وعدم الاهتمام بالشؤون الخارجية لان متطلبات الاهتمام بالداخل كانت اكبر من الخارج ، حيث سعى كمال أتاتورك في تلك الفترة إلى محور آثار الخلاقة العثمانية، وتغيير الهوية التركية الإسلامية إلى هوية غربية علمانية، وما عزز هذا التغير هو السعي الحثيث من الجمهورية التركية على تحقيق معايير كوبنهاغن من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ولما وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002 ظهرت سياسة جديدة لتركيا، واكبت الانفتاح والمصالحة الداخلية، والنهوض بالاقتصاد التركي، تبلورت هذه السياسة بعد إدراك الساسة الأتراك أنه يجب أن يحددوا دورهم في ضوء موازين القوى الجديدة التي عرفتها المناطق المجاورة لهم، بل أكثر من ذلك، ذهبوا إلى رسم سياسة خارجية مختلفة تماما عن سابقتها وذلك انطلاقا من قناعتهم بأن لتركيا دور مهم في استقرار كل من منطقة القوقاز، وسط أسيا ومنطقة الشرق الأوسط، وفي الاستقرار العالمي ككل.

سنحاول في هذا الفصل، التفصيل في حيثيات وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، بالتطرق للظروف الداخلية التركية التي ساهمت في صعود الحزب الإسلامي إلى سدة الحكم، والمشروع السياسي الذي جاء به الحزب وعوامل نجاحه، إذ حقق نجاحات متتالية في الانتخابات التركية على مدى 15 عاما منذ تأسيسه، وكذا توجهات السياسة الخارجية التركية بين الاستمرارية والتغير عقب التحولات السياسية في المنطقة العربية، وتناولنا في المبحث الثاني المبادئ التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية التركية والأهداف التي تسعى تركيا إلى تحقيقها دون إغفال الأساس النظري الذي سطره المفكر التركي ووزير الخارجية السابق احمد داوود أوغلو.

المبحث الأول: انعكاسات صعود حزب العدالة والتنمية الإسلامي على السياسة الخارجية

المطلب الأول: وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

يطلق على حزب العدالة والتنمية بالتركية مسمى "الاق بارتي"(AK PARTI)أي الحزب الأبيض، جاء إلى السلطة نتيجة انتخابات تشريعية أجريت في 11 نوفمبر 2002، بحيث تحصل على 351 مقعدا من مقاعد البرلمان البالغة 550 مقعدا. وهو بذلك قد فاز فوزا ساحقا بأغلبية كبيرة رغم انه لم يمض على تأسيسه عام ونصف أين تأسس في 14 أوت2001[1]. وقد ظهر حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي كانت المؤسسة العسكرية تشكل السلطة المهيمنة على العملية السياسية فيه، وبعد عملية الانقلاب ما بعد حداثي في عام 1997 وإقصاء الجيش لحكومة نجم الدين أربكان، واتهام الإسلاميين بالسعي لتغير طبيعة النظام واسلمة مؤسساته والانقلاب على الإيديولوجية الكمالية، هذا الإرث من الشكوك استمر يلاحق الحزب الجديد الذي ينظر إليه على انه امتداد عملي لتيار أربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون المواجهة مع النظام، فجاء شعار "الحزب العمل من اجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع".

وقد أعلن زعيم الحزب أردوغان عن موقفه من العلمانية والإسلام ، إذ قال أن العلمانية هي مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي، وأعطى تصورا واضحا للعلمانية يعتمد على حرية الدولة تجاه المعتقدات الدينية، كما أكد أردوغان على مرجعية " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبعد تأسيس الحزب بيوم واحد أكد عبد الله جول على البعد الجامع للحزب وقال:" أن حزبنا ليس حزبا دينيا، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع في عداد مؤسساتنا، محجبات وسافرات، ملتحون وغير ملتحين، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، هدفنا تطبيق تعميم مفهوم جديد في السياسية وفق هذه الثوابت".[2]

وعن الظروف التي أدت إلى نشأة الحزب يقول يشار ياقيش نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية:" الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركية يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب، لقد كان معظم مؤسسي

---

[1]سعيدي السعيد:**سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية– العربية**، مجلة المفكر، العدد العاشر،ص470.

[2]عبد الحليم غزالي:**الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا "ظلال الثورة الصامتة"**، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، ط1، 2008،ص25.

الحزب أعضاء في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين ومنهم **عبد الله جول ورجب طيب أردوغان** تغير أسلوب أربكان وسياسيته، وابدوا رفضهم لممارساته، خاصة بناء كل موقف على أساس ديني، فنحن في بلد علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما حل حزب الرفاه ظل المحافظون بزعامة أربكان والإصلاحيين الذين كان يقودهم عبد الله جول في حزب الفضيلة إلى أن حل هو الأخر بقرار من المحكمة الدستورية، عندئذ كان لا بد من الانقسام: أنصار أربكان شكلوا حزب السعادة والإصلاحيين شكلوا حزب العدالة والتنمية، ويضيف ياقيش قبل أن يطرح الاصلاحيون برنامجهم السياسي اجروا استطلاعات عدة للرأي سألوا فيها عن أولويات الشعب؟ وما هي طبيعة الحزب الذي يقبلونه؟ كما سألوا حتى عن الاسم المناسب والشعار المناسب ومن هذه النقطة جاء نجاح الحزب، إن حزبنا حزب العدالة والتنمية هو حزب جديد تماما ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد 99 % من سكانه مسلمون، والكثير من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية وليس من سبيل لإنكار ذلك".[1]

أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هويته الفكرية والسياسية بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي وعلاقاتها الخارجية، فهو لا يعرف بنفسه حزبا إسلاميا بل يبتعد عن كل ما يفهم منه أن للحزب برنامج إسلامي واعترف بالعلمانية أو النظام العلماني كشرط مسبق أساس للديمقراطية والحرية، وعرف العلمانية على أنها "حيادية الدولة تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"، وعلى هذا الأساس صنف قادة الحزب هويته الفكرية والسياسية بأنه تيار يمين الوسط على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة.[2]

وقد تبنى مؤسسوه ما أطلق عليه تسمية الديمقراطية المحافظة، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب، والإنسانية والعقلانية من جانب أخر فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية آو عرقية أو إيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها، وتؤكد أن دور الدولة يجب أن يتوقف عند تسير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استثناء.[3]

---

[1] عبد الحليم غزالي، مرجع سبق ذكره، ص25.

[2] عمرو الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] كمال حبيب: **الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز**، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2010، ص116.

أما برنامج الحزب فقد صيغ بناءا على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب. وتقوم فكرة البرنامج على أن مشكلات التي تعيشها تركيا ليست مستعصية، لان تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها ، وشعبها يتميز بالشباب والنشاط ، ولديها تاريخ حضاري وثقافي عريق، وموقع جيو–استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دورا مؤثرا في بيئتها الإقليمية. وفرصا سياحية مستمدة من التاريخ والجغرافيا، وشخصية وطنية قائمة على التدين والتضامن، وسجل من الانجازات

وقد حدد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي:[1]

- تحقيق السيادة من دون أي قيد أو شرط للشعب التركي في الجمهورية القانونية(الدولة الدستورية) التي تمثل القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمنزلة التراث للشعب التركي.
- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.
- تامين الرفاهية والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.
- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو التالي:

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا، والحريات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.
- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، وجعلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.
- خفض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل بما يزيد من مستوى الرفاه.
- إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة ، وإشراك المواطنين والمنظمات المدنية في عملية صنع القرار.

[1]عبد الحليم غزالي، مرجع سبق ذكره،ص 26.

- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جانب من جوانب الحياة العامة.
- إتباع سياسة عملية معاصرة رشيدة، لإفادة الأمة في مجالات الاقتصاد والسياسة الخارجية والثقافة والفنون والتعليم والصحة والزراعة والثروة الحيوانية.[1]

ويبقى الشيء المهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية هو ابتعاده عن سياسيات الهوية والتزامه بسياسات الخدمات ، بمعنى انه فكك تقيد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهوية والثقافة، ونقلها إلى مسائل السياسات الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية. وقد أتاح له هذا الموقف الانتقال من الانشغال والانغماس في قضايا الهوية إلى الانخراط في قضايا الخدمات مما جذب شرائح واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يرون في الحزب جهة تستطيع تغير الأمور نحو الأفضل فالنجاح الذي حققه الحزب منذ انتخابات 2002 إلى انتخابات 2015 لدليل قوي على نجاعة البرنامج السياسي لحزب العدالة.

المطلب الثاني:المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية وعوامل نجاح الحزب.

1-المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية:

قدم أردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني الكبير الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكدا التزام الحزب بالمبادئ الكمالية وانه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحا وافيا لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية.

وعلى صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي، فعلى صعيد السياسة الداخلية فقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية، من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا. ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري

[1]عبد الحليم غزالي، نفس المرجع،ص ص26-28.

وقانون العمل.[1]أما فيما يخص السياسة الاقتصادية، فان الإصلاحات الاقتصادية التي يصبو الحزب إلى تحقيقها، كما نص عليها برنامجه الانتخابي فتتمثل في:

- إحداث اكبر قدر من الاستقرار، على مستوى الاقتصاد الكلي.
- إحداث قدر اكبر من التحرر الاقتصادي، على مستوى الاقتصاد الجزئي.
- الانفتاح على السوق العالمي، وذلك من خلال تبني سياسات الخصخصة. وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وما إلى ذلك من المقومات، التي تعضد من وضع الاقتصاد التركي، كاقتصاد مندمج في النظام العالمي الجديد.[2]

أما على صعيد السياسة الخارجية فقد تصدرت مسالة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة أولويات الحكومة وسعيها الحديث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وسيتم التفصيل في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية في مطلب لاحق من هذا الفصل.

2-عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية:

لم تأت مسيرة حزب العدالة والتنمية الحافلة بالانجازات من فراغ، وإنما توفرت لها منظومة متكاملة من العوامل المساعدة على العمل وتحقيق الأهداف المسطرة، أهمها:

1- القيادة :

ما زالت تركيا دولة مشرقية في تاريخها السياسي و«صوفية» في منظومتها المجتمعية، الأمر الذي يزيد من دور القائد أو الزعيم، ورغم أن الأدوار القيادية مهمة في كل المستويات،إلا أن أحداً لا يمكنه إنكار دور أردوغان في مسيرة الحزب وتركيا. والقيادة السياسة لا يقتصر مفهومها على الشخص القائد الذي يمارس السلطة السياسية بل تتعداه إلى عدد محدود من الأفراد يطلق عليهم مصطلح النخبة السياسية. وبهذا يمكن تعريف القيادة السياسية على أنها: " قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية

[1]سعد عبد العزيز مسلط: **المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية**، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 5(12).
[2]عمرو الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص87.

للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع."[1]

ومن الملاحظ كما هو الحال بالنسبة لدور القائد في صنع السياسة الداخلية، أن دور القائد في صنع قرارات السياسية الخارجية يتوقف على عدة اعتبارات من بينها: أسلوب وظروف وصوله إلى السلطة ومدى اهتمامه وخبرته بالشؤون الخارجية، مدى تمتعه بشخصية مؤثرة جماهيريا، مدى مرونته السياسية أو جموده السياسي، مدى غموضه وتأزم المواقف السياسة الخارجية.امتازت قيادة حزب العدالة والتنمية بأنها قيادة شابة متخصصة تمتلك المعرفة والقدرة على قراءة التحولات المحيطة، وتمتلك كذلك الجرأة على اتخاذ القرارات الاجتهادية، كما أن قيادة الحزب حملت مسبقا شهادة النزاهة والمصداقية الشخصية من خلال التجارب السابقة على الرغم من قصرها الزمني إلا أنها أفادتها كثيرا أمام الرأي العام، ومن هذا برزت قيادات مؤثرة على الساحة السياسية التركية نذكر منها:

أ- رجب طيب أردوغان:

ولد رجب طيب أردوغان في مدينة اسطنبول بتاريخ 26 فيفري1954، حيث جاءت عائلته من محافظة ريزه في منطقة البحر الأسود في شمال تركيا، نشأ في أسرة فقيرة ، اضطر أردوغان إلى العمل بائعا للسميت "الكعك التركي" والبطيخ في شوارع اسطنبول، ثم أصبح يعتمد على تحصيل دخله من خلال ممارسته لهوايته المفضلة "كرة القدم" في مرحلة شبابه.[2]

إن لأردوغان خلفية إسلامية واضحة، فقد نشأ وتربى في كنف حركة "الفكر الوطني" منذ أن كان في المدرسة الثانوية للائمة والخطباء ، وقد أكد أردوغان مرارا أن الإيمان والأخلاق الإسلامية هما السبب الرئيسي وراء النجاح. أتم تعليمه في مدارس إمام خطيب الدينية ثم في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة.[3]

---

[1] جلال عبد الله معوض: **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية** ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة،القاهرة ، 1985، ص9-10.

[2] حسين بسلي، عمر اوزباي: **رجب طيب أردوغان: قصة زعيم**، ترجمة :طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت، ط1، 2011، ص24.

[3] سمير ذياب سبيتان:**تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2012،ص33.

انخرط أردوغان في سن مبكرة في حزب السلامة الوطني الذي تأسس عام 1972 بزعامة أربكان وظل عضوا في حزبي الرفاه ثم الفضيلة الذين شكلهما أربكان اثر موجات الحظر التي كانت تطال أحزابه، وفي عام 1985 أصبح أردوغان رئيسا لفرع حزب الرفاه الوطني في اسطنبول.وقد أسفرت انتخابات الإدارات المحلية التي أجريت في عام 1994، عن فوز أردوغان برئاسة بلدية اسطنبول، واستطاع حل المشكلات المزمنة لهذه المدينة الكبيرة، كمشكلة المياه والنفايات والمرور وتلوث الجو وغيرها، كما اتخذ تدابير حازمة في مجال مكافحة الفساد.[1]

خلال فترة رئاسته لبلدية اسطنبول حقق أردوغان انجازات نوعية للمدينة، الأمر الذي اكسبه شعبية كبيرة في عموم تركيا، لكن هذه الشعبية لم تشفع له حينما خضع لإجراءات قضائية من قبل محكمة امن الدولة في عام 1998 انتهت بسجنه بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، ومُنع من العمل في وظائف حكومية ومنها طبعا الترشح للانتخابات. كان سبب كل هذه العقوبات ما قاله أردوغان في خطاب جماهيري في نفس العام ، حين اقتبس أبياتا من الشعر التركي تقول (إن مآذننا رماحنا والمصلين جنودنا).[2] لم توقف هذه الحادثة طموحات أردوغان السياسية، لكنه استفاد منها أين نبهته بصعوبة الاستمرار بنفس النهج الذي دأب أربكان على اعتماده، لذلك فهو اغتنم فرصة حظر حزب الفضيلة لينشق مع عدد من الأعضاء ومنهم عبد الله جول، وشكلوا حزب العدالة والتنمية في عام 2001.

حاول أردوغان إمساك العصا من الوسط مقدما بذلك شكلا جديدا من الوسطية التي كانت سببا في فوز حزبه بالأغلبية في أول انتخابات خاضها الحزب بعد تأسيسه في عام 2002، والذي جعله يشكل الحكومة منفردا برئاسة عبد الله جول بدلا من أردوغان الذي كان لا يزال خاضعا للمنع القانوني. بعد شهور تم تعديل الدستور للسماح بزعيم الحزب بتولي منصب رئاسة الوزراء الذي حاول خلال ولايته التأكيد على نهجه الوسطي، فكان يصرح أن حزبه ليس حزبا دينيا بل حزب أوروبي ديمقراطي محافظ.[3] وقد أصبح رجب طيب أردوغان في انتخابات 2014 رئيسا للجمهورية التركية، فصار بذلك الرئيس الثاني عشر في تاريخ تركيا.[4]

---

[1] علاء عبد الحفيظ محمد:**النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان**،رؤى إستراتيجية، 2013،ص17.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سبق ذكره،ص17.

[3] لقاء مكي: **شخصيات تركية**، في: تركيا..صراع الهوية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، ملفات خاصة،2006،ص ص91-92.

[4] موقع رئاسة الجمهورية التركية: https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/ في:2017/04/20.

-السمات الشخصية والنفسية لرجب طيب أردوغان:

لا يمكن إنكار دور رجب طيب أردوغان في مسيرة الحزب وتركيا. إذ يتمتع بالكفاءة والكاريزما والكثير من المهارات القيادية إضافة إلى حب واحترام معظم شعبه، فضلاً عن شجاعة وحزم يظهرهما في الأزمات المتلاحقة التي تتعرض لها تركيا، كما حدث في قضايا الفساد في عام 2013، والانقلاب الأخير في عام 2016 الذي أريد منه الإطاحة باردوغان من على سدة الحكم. ويصف عددا ممن التقوا أردوغان بأنه شخصية كاريزمية شعبية، سريع البديهة، حاد الطباع، يمكن استفزازه بسرعة، شديد القرب من نبض الشارع ، طباعه هذه هي نتاج الطريق الصعب الذي سلكه في حياته، والمحطات المهمة والمفصلية التي أثرت به عندما كان شابا، وعندما أصبح رئيسا لبلدية اسطنبول وعندما سجن.

وتكشف بعض البرقيات الدبلوماسية التي نشرتها _ويكيليكس*_ والتي تم تصديرها في الغالب عن السفارة الأمريكية في أنقرة إلى واشنطن، بعض الخصائص النفسية والشخصية لرجب طيب أردوغان، فوفقا لبرقية كتبها السفير الأمريكي في تركيا في جانفي2004 ، فان هناك خمس سلبيات في سلوك أردوغان تؤثر بشكل سلبي على قدرته في حكم تركيا بفعالية وهي الفخر الزائد عن حده، طموح جامع ينبع من الاعتقاد بأنه اختير في مهمة إلهية لقيادة تركيا، وجود نزعة تسلطية تمنع من تواجد مجموعة من المستشارين الأكفاء والماهرين حوله، وتعيق وصول المعلومات المناسبة، وتمنع من تواصل مكاتب الحزب ،الحكومة والبرلمان بشكل فعال.[1]

بالإضافة إلى ذلك تذكر برقية السفير الأمريكي أن لدى أردوغان رغبة قوية في البقاء في السلطة مما يجعله يتردد ويماطل في لحظات تستوجب اتخاذ قرارات سريعة وحازمة. وفيما تؤكد برقية ثانية كتبت في 2007، بان أردوغان هو إنسان عنيد جدا، وهو شخص مدمن على العمل، يسعى للكمال ومنصف جدا للعاملين معه.

وتشير برقية أخرى صادرة عن السفارة الأمريكية في أنقرة بتاريخ أكتوبر2009 ، إلى أن الجانب العاطفي في شخصية أردوغان يؤثر على قراراته، إذ تنقل الوثيقة عن السفير الإسرائيلي " جابي ليفي" قوله: إن تردي

*__وثائق ويكيليكس__: هي منظمة غير ربحية تنشر تقارير وسائل الإعلام الخاصة والسرية من مصادر مجهولة وتسريبات اخبارية مجهولة.

[1]علي حسين باكير: __تحليل السمات الشخصية والنفسية للقيادة التركية__،مجلة العرب الدولية، 2014، على الموقع الالكتروني:
http://arb.majalla.com/2014/03/article55250328في: 2017/04/20

العلاقات بين تركيا وإسرائيل لا يعود إلى حسابات أردوغان السياسية، وإنما إلى كراهيته الحقيقية لإسرائيل من خلفيته الدينية".[1]

ب- عبد الله جول:

ولد "عبد الله أحمد حمدي جول" يوم 29 أكتوبر عام 1950م بمحافظة قيصري الشهيرة بالتمسك بالإسلام وأحد أهم مراكز الثقافة الإسلامية القديمة، كان والده يعمل في مصنع الطائرات، تخرج من كلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول، ثم حصل على درجة الماجستير، وعلى درجة الدكتوراه من جامعة لندن حول تطور العلاقات الاقتصادية.

تربى عبد الله جول في جو محافظ على الدين والقيم في عائلة ميسورة الحال ماديا، لذلك فقد انكب منذ صغره في التركيز على متابعة تحصيله العلمي والأكاديمي إلى أن دخل جامعة اسطنبول لدراسة الاقتصاد وتخرج منها في عام 1972. كما عمل في مجال التدريس لسنتين في جامعة اكسيتر في بريطانيا قبل أن يعود إلى تركيا من جديد لتأسيس الإدارة والمساهمة في إنشاء قسم الهندسة الصناعية فيما أصبح يعرف بعد ذلك بقسم "أي تي يو" بكلية الهندسة بجامعة صاقاريا شمال تركيا. انضم للعمل في بنك التنمية الإسلامي بجدة كخبير اقتصادي منذ عام 1983م وحتى عام 1991م مما مكنه من الإلمام بالعربية، وفي عام 1991م حصل على درجة أستاذ مساعد في الاقتصاد الدولي. وفي مرحلة مبكرة من شبابه انضم لمجموعة أطلق عليها "نادي فكر الشرق الكبير"،كما كان عضوا في "الاتحاد القومي للطلبة الأتراك "ذي الصبغة القومية-الإسلامية، إلا أن دخوله قبة البرلمان عام 1991 تحت مظلة حزب الرفاه كان باقتراح من بعض أصدقائه وأهل قريته قيصري وبقي منذ ذلك التاريخ وحتى أصبح رئيسا للجمهورية عام 2007 ممثلا عن قريته في البرلمان التركي لخمس سنوات متتالية.[2]

شغل عبد الله جول موقع أول رئيس وزراء لحزب العدالة والتنمية في عام 2002، ولكن بعد مضي اقل من نصف عام له في هذا المنصب، وفي إشارة لمدى إخلاصه للمبادئ المشتركة التي تجمعه مع أردوغان، قام جول بالتنحي عن منصبه لصالح الأخير اثر دخوله البرلمان مباشرة ، بعدما تم رفع الحظر المفروض عليه.

عمل جول بعد ذلك في منصب وزير الخارجية حتى عام 2007، حيث قام أردوغان بدوره برد الجميل له ودعمه لمنصب رئاسة الجمهورية في ذلك العام، وخاض من اجله معركة قاسية عندما رفضت الأحزاب السياسية

[1] علي حسين باكير :**مرجع سبق ذكره.**

[2] https://www.britannica.com/biography/AbdullahGulin :20/04/2017.

المعارضة والجيش بشكل ضمني ترشحه لأسباب كثيرة من بينها: زوجته المحجبة وخلفيته الإسلامية، ونشر آنذاك على موقعه الالكتروني بيانا مثيرا للجدل مذكرا بدوره كحامي لعلمانية الدولة.[1]

إن مسيرة جول الأكاديمية والتعليمية كان لها الأثر الأكبر في صياغة شخصيته وسلوكه ، ناهيك عن رحلاته للغرب للتحصيل العلمي أو للشرق للعمل جعلته أكثر انفتاحا واحتكاكا مع الخارج، وأكثر فهمما لطبيعة التنوع الثقافي والغنى المعرفي، كما أمنت له وظيفته شبكة علاقات خارجية وزيارات ساهمت في الانتقال من النظري إلى العملي ، وفي تكون نظرته العملية بعد ذلك.

-السمات الشخصية والنفسية لعبد الله غول:

تشير برقية صادرة في 16نوفبر2001 ونشرتها ويكيليكس إلى أن عبد الله غول يفهم العقلية الأمريكية وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية بشكل ممتاز، وهو شخص عقلاني ومنفتح على محاوريه الغربيين والإسلاميين، وتضيف البرقية إلى أن لديه شخصية ملتزمة ومهذبة ولبقة ونابعة من تربيته المتواضعة والورعة جدا. كما يضيف المتحدث بأن إيمان غول بالإسلام ثابت كالمخدر لا يتزعزع كما هو الأمر ذاته بالنسبة إلى قناعاته. من السهل التعاطي معه في اخذ ورد سياسيا أو فكريا، ورغم ذلك هو متمسك بمبادئه وصادق تجاه اعتقاده أن على تركيا أن تقبل المرأة المتحجبة كعضو مشارك في المجتمع بشكل كامل، غول لديه مزاج هادئ وحضور مميز.[2]

وفي برقية أخرى صادرة في نفس الشهر ولكن عن دبلوماسي أخر. فان غول يعتبر حتى بالنسبة للكثير من العلمانيين الكماليين في تركيا شخصا متسامحا، ومن الممكن الاحتكاك به. وتعكس هذه الصفات أهمية قيم الإسلام عند عائلة غول، وهي مصدر للفضيلة ومفتاح للنجاح في السياسة التركية، ولتحقيق السلام الاجتماعي في تركيا، فهي تمثل معنى أن تكون حداثيا وفي نفس الوقت تتطلع للمستقبل مع التزام واحترام القيم الدينية والتقاليد.

وتصف برقية ثالثة في 29 أوت 2007 ، مباشرة بعيد انتخاب غول رئيسا للجمهورية، أن الرجل يعرف كيف يتحدث عن الأمور بالشكل الذي يجعل المستمع ينصت إليه، ووفقا لنفس البرقية، فان غول بخلاف أردوغان الذي تطغى عليه العاطفة، هو شخص حكيم هادئ، عقلاني وبراغماتي، ولكنه يستطيع في نفس الوقت أن

---

[1] **http://www.aljazeera.com/news/europe/2007/04/200852512475038875O.html** in 20/04/2017.

[2] علي حسين باكير: **تحليل السمات الشخصية والنفسية للقيادة التركية**، مرجع سبق ذكره.

يوصل رسائل قاسية، وان يحل العقد والمشاكل ، فهو شخص يعرف كيف ينجز الأمور، ولكنه في نفس الوقت لا يحب المواجهات ويسعى للتسوية.[1]

وهناك خصائص تتوفر في شخصية غول أكثر دقة في كلامه، وأكثر توازنا في مخاطبة السياسيين، وأكثر حكمة في التعامل مع الأزمات، ناهيك عما يتطلبه المنصب في سدة الرئاسة من دبلوماسية ولباقة وإتقان لعدة لغات لكونه يعد وجه تركيا على العالم الخارجي في المناسبات الاحتفالية والرسمية والدبلوماسية.[2]

ج-أحمد داوود أوغلو:

ولد احمد داود أوغلو في 26 فيفري 1959 في بلدة تاش بمدينة قونيا، انهي مرحلته الابتدائية والإعدادية في مسقط رأسه،[3] وبسبب درجات النجاح الباهرة التي حققها منحته وزارة التربية والتعليم التركية منحلة تعليمية لدراسة الثانوية في المدرسة الألمانية الدولية في اسطنبول، ثم تخرج بعد ذلك من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة البوسفور عام 1983 في تخصصي الاقتصاد والعلوم السياسية، ونال شهادة الماجستير في الإدارة العامة والدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الجامعة ذاتها.

عمل في أكثر من جامعة داخل تركيا وخارجها كان أهمها الجامعة الإسلامية في ماليزيا. وفي عام 1999 حصل على مكانة بروفسور في تدرجه الأكاديمي، وكان آخر منصب جامعي تولى مسؤوليته هو رئاسة قسم العلاقات الدولية في جامعة «بي كانت» التركية الخاصة الراقية. وبسبب خبرته في العلاقات الدولية واطلاعه الأكاديمي الغزير واهتمامه بتطبيق النظريات على الواقع السياسي اليومي، استدعاه عبد الله غول ورجب طيب أردوغان للإشراف على مهام الرصد والتخطيط والمشاركة في عملية إطلاق سياسة خارجية جديدة للبلاد، بعد تشكيل حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية للحكومة التركية.

تولى منصب وزارة الخارجية عام 2009 على الرغم من انه لم يكن نائبا في البرلمان ، واستمر حتى عام 2014 في منصب وزارة الخارجية ، وفي أوت 2014 أصبح زعيم حزب العدالة والتنمية بالإجماع وبالتالي أصبح رئيس الوزراء التركي.خلال السنة الأولى من توليه لمنصبه كوزير للخارجية قام داود أوغلو بمائة زيارة

---

[1] عبد الحليم غزالي، مرجع سبق ذكره، ص56.

[2] على حسين باكير، **تحليل السمات الشخصية والنفسية للقيادة التركية، نفس المرجع الالكتروني.**

[3] جلال سلمي:**الكتب العلمية التي سطرت بقلم احمد داوود أوغلو**، على الرابط:http://www.turkpress.co/node/12415 في:2017/05/01.

خارجية لدول مختلفة ، 28 منها إلى أوروبا ، 27 إلى الشرق الأوسط، 18 إلى البلقان، 9 إلى أسيا، 8 إلى الولايات المتحدة. فداوود أوغلو ليس فقط شخصية تحمل رؤية فكرية عميقة، بل أيضا شخصية لا يكل ولا يمل وقد حاز نشاطه وفكره وإرادته القوية على الكثير من الإعجاب والاحترام في مختلف أنحاء العالم ، تماما كما اكتسب شهرة كونه رجل صعب المراس.[1]

نشر أوغلو العديد من الكتب والمقالات في السياسة الخارجية باللغتين التركية والانجليزية ، وترجمت مؤلفاته إلى العديد من اللغات كالعربية والبرتغالية والروسية والفارسية والألبانية، ومن بين مؤلفاته " الفلسفة والسياسة" "العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية"، وكتاب "العمق الاستراتيجي" الذي وضع الإطار النظري للتوجه الجديد للسياسة الخارجية التركية. اختارته مجلة "فورين بوليسي" عام 2010 ضمن أهم مائة مفكر في العالم وذلك باعتباره احد أهم العقول التي تقف وراء نهضة تركيا الحديثة.[2]

2-الخلفية الفكرية:

تعود الخلفية الفكرية لحزب العدالة والتنمية إلى المفكر والمنظر داوود أوغلو، حين اعتبر أن المشكلة الأساسية التي تعيشها تركيا اليوم هي مشكلة الانسجام والتوافق بين الموروث التاريخي لتركيا، والتي كانت في زمن مضى مركزا لحضارة أسست نظاما سياسيا خاصا بها، وبين النظام السياسي الذي تأسس على طلب الالتحاق بمحيط حضارة أخرى من قبل النخبة الحاكمة.وان فوز العدالة والتنمية إنما يدل على وعي الجماهير التركية بضرورة التصويت للاتجاه الذي يعبر عن الاستمرارية للموروث التاريخي الحضاري التركي.وفي كتابه الأشهر " العمق الاستراتيجي" يتحدث أوغلو عن السياسة الخارجية التركية وكيفية تحول تركيا من دولة طرف أو هامش إلى مركز صانع للسياسة الخارجية وليس مجرد تابع أو ملتحق بسياسات الدول العظمى، ويتحقق ذلك بتفعيل إمكانيات ومقومات تركيا الداخلية وكذا استنادا إلى ميراثها التاريخي والثقافي وموقعها الجيو- بوليتيكي وأعرب أوغلو أيضا عن رفضه لمفهوم الحزب الإسلامي الذي أطلق على حزب العدالة والتنمية، لان الحزب حسب رأيه

[1] زيا ميرال وجوناثان س.باريس، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2] احمد الصباحي:**احمد داوود أوغلو..ثعلب السياسة التركية**، على الرابط :http://www.albayan.co.uk/print.aspx?id=4712 في: 2017/04/30

هو قوة انقسامية وليست موحدة ، أما الإسلام فهو عنصر موحد وقاسم مشترك، وانه لا يجب تقليص دور الإسلام إلى مجرد التعبير عن مجموعة سياسية أو حزب سياسي.[1]

3- الرؤية والتخطيط:

جمع حزب العدالة والتنمية بين رؤى بعيدة المدى – لها رمزيتها – مثل مئوية تأسيس الجمهورية في 2023، أو مرور 500 عام على فتح إسطنبول/القسطنطينية في 2043، أو ألفية معركة ملاذكرد في 2071، وبين الخطط التنفيذية قصيرة المدى .وقد بنيت هذه الخطط، التي ناسبت الخصوصية التركية بعد دراسة عدة تجارب، وبناءا على مسح ودراسة واقع قامت بها مراكز بحثية أنشأها الحزب لهذا الغرض، وشخصت المشاكل الرئيسة لتركيا، والتي ساعدته ليرفع شعار محاربة الفقر والفساد والمحظورات في عمله السياسي[2].

4- التدرج:

لقد بدأ الحزب مسيرته برؤية واضحة تجنب بها المصير الذي آلت إليه الأحزاب الإسلامية السابقة، فركزت قيادة الحزب في كل خطاباتها على أن الحزب هو ليس حزب إسلامي بل حزب ديمقراطي محافظ ، وعلى انه حزب خدماتي جاء ليحل مشاكل البلاد الاقتصادية. ولتفعيل هذه الفكرة قام حزب العدالة والتنمية بالتدرج في خطواته السياسية، حيث أولى اهتمامه بالدرجة الأولى على تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، الذي سينعكس بالضرورة إلى زيادة القاعدة الشعبية للحزب وبالتالي ضمان مستقبله السياسي، أما خطوته اللاحقة فهي السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وذلك كاستمرار لإتمام المشروع الكمالي من ناحية التحديث والتغريب ، وبهذا يكون الحزب قد تجنب الصدام مع القوى العلمانية ذي التوجهات الغربية.

[1] كمال حبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-150.

[2] سعيد الحاج:**العدالة والتنمية بعد 15 عاما**، على الرابط: http://ida2at.com/the-turkish-justice-and-development-party-after-15-years في : 2017/04/17.

5- تجربة شعب لا نخبة:

أتت قيادات العدالة والتنمية من صفوف الشعب وكانت تعرف معاناته،لذلك لم يكن من الصعب عليها معرفة احتياجات الفرد البسيط وما يريده من الحكومة، وقد عزز هذه الفكرة رئيس الوزراء التركي السابق رجب طيب أردوغان على انه ابن الشعب والجماهير العريضة، وليس النخبة السياسية ذات المظاهر العاجية التي تهتم بالتنظير والجدل الذي لا يفهمه العوام ،ومن المعروف أيضا أن أردوغان هو أكثر رؤساء الوزراء في تاريخ تركيا تنقلا بين محافظات البلاد، حيث يحرص على مقابلة العوام والاستماع لآرائهم وهمومهم ومشاكلهم دون حواجز المنصب أو الهواجس الأمنية. وقد اقتربت الحكومة أكثر من الجماهير ببدء استقبال رئاسة الوزراء لشكاوي واقتراحات عبر الخط الهاتفي المجاني الساخن في عام 2006، حيث تم تخصيص مكتب للرد على مكالمات أصحاب المشكلات وكتابة تقارير وافية عن المشكلة ورفعها للمسئولين من اجل حلها والرد على طلبات الشعب.[1] كما أن التجربة التركية لا يمكن اختزالها بالعمل الحكومي، فقد رفعت الحكومة سقف الحريات وشجعت المجتمع المدني التركي ممثلاً بالبلديات ومؤسسات الحكم المحلي والمنظمات الاقتصادية والمجتمعية التي ساهمت بحمل جزء من العبء عن الحكومة، إضافة إلى اطلاعها الأفضل على المشاكل المحلية وكيفية حلها ولعله من المعروف أن أردوغان وعدداً من قيادات الحزب أتوا من تجربة البلديات قبل تأسيس الحزب.

6-بين الفرد والمجموعة:

بفعل الثقافة المقدسة للفرد، يكثر في البلاد العربية الحديث عن مسيرة أردوغان بينما تغفل أسماء وسياقات مهمة بين طيات التجربة التركية. فرغم كل ما يمكن قوله عن الرجل وإمكاناته ودوره، وقد سبقنا القول في ذلك، إلا أن التجربة التركية لم تكن يوماً تجربة أردوغان وحده. فقد جاء الرجل أولاً من تيار مجتمعي إسلامي – محافظ سمح له بالعمل والظهور وإثبات جدارته وفيه تقدم في العمل الحزبي. لاحقاً، ضمت النواة الأولى للحزب، ثم المجموعة التي أثرت التجربة، أسماء لامعة مثل عبد الله جول الشخصية الإدارية الهادئة القادرة على التواصل الإيجابي حتى مع الخصوم، وبولنت أرينتش الحقوقي المخضرم ذي الخطاب العقلاني، وأحمد داود أوغلو المنظر السياسي والمفكر الاستراتيجي، وعلي باباجان عبقري الاقتصاد، وحاقان فيدان الصندوق الأسود

[1] عبد الحليم غزالي، مرجع سبق ذكره، ص52.

وذراع أردوغان اليمنى، وغيرهم الكثير والكثير في مختلف المناصب والدوائر والمستويات. ولعل من تابع التجربة عن كثب، سيما في سنواتها الأولى، يرى حجم الشغف بالإنجاز وحسن اختيار فرق العمل وفقاً للخبرة والكفاءة[1].

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية الجديدة بين الاستمرارية والتغير بعد أحداث الربيع العربي

1-السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية:

إن التحولات الديناميكية التي جاءت بعد فترة الحرب البادرة، شكلت مناخا مناسبا من اجل تطوير تركيا لسياستها الخارجية. وخاصة بعدما قلت بشكل ملحوظ أهمية التحالفات والتكتلات العسكرية كعنصر مهم ومتحكم في العلاقات الدولية، واحتلت مكانها المشاريع التعاونية بين وحدات النظام الدولي وظهور قوى اقتصادية جديدة على الساحة الدولية. لهذا وجب على تركيا إعادة تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى على نحو يحمل الكثير من البدائل ويتصف بالمرونة ويستهدف محاور عدة .

ومن بين أهم التحولات في السياسة الخارجية التركية كما وردت في لائحة النظام لحزب العدالة والتنمية نذكر:[2]

- "إن تركيا تمثل عنصر استقرار في المنطقة بديمقراطيتها واقتصادها وموقفها المحترم لحقوق الإنسان، وبخصائصها هذه ستبادر أكثر لحل الأزمات التي تعاني منها المناطق المجاورة لها، وتسعى لتحقيق إسهامات ملموسة أكثر في حل تلك الأزمات."
- يرى الحزب أن وجود البيئة الإقليمية الآمنة تسمهم إسهاما مهما في التنمية الاقتصادية. ولهذا السبب فان تركيا ستبذل المزيد من الجهود من اجل إقامة الأمن والاستقرار في محيطها القريب. وستزيد من جهودها الرامية إلى استمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها، وبهذه الكيفية تكون قد أسهمت بشكل اكبر في تطوير التعاون الإقليمي.
- إن لتركيا علاقات جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا ولذا ستبقى علاقاتها مع الدول الأوروبية في المراتب الأولى في جدول أعمال سياستها الخارجية.

[1] سعيد الحاج، مرجع سبق ذكره.

[2] برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أوت 2001، ترجمة : طارق عبد الجليل،: مركز القاهرة للدراسات التركية،القاهرة ،2001، ص78.
على الموقع الالكتروني للحزب:https://www.akparti.org.tr/arabic

- ستسعى تركيا ففي علاقتها مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد أيضا للانضمام إليه في أسرع وقت ممكن.
- استمرار التعاون السياسي والاقتصادي بين تركيا والدول الصديقة والحليفة، وتكثيف هذا التعاون خاصة في مجال الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاستثمار والتجارة.
- مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والذي تغلب عليه الصفة الدفاعية وتعميم هذا التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا.
- مواصلة علاقات الصداقة مع الاتحاد الفيدرالي الروسي واسيا الوسطى والقوقاز على أساس من التعاون بعيدا عن المنافسة .
- مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع اليونان بازدياد تمهيدا لحل المشاكل السياسة المعقدة في ظل مناخ الثقة الذي ستشكله هذه العلاقات.
- يؤكد حزبنا بالنسبة لقضية قبرص بأنه لا يمكن التغاضي عن حق وجود الشعب التركي ، وهويته وحق تقرير مصيره، وضرورة أن يعتمد الحل على التوافق بينا لدولتين الموجودتين في الجزيرة، وان قبول القبارصة اليونانيين إلى الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد قبل حل هذه المشكلة سيصل بها إلى حال أكثر تعقيدا.[1]
- بالرغم من القرابة التاريخية والثقافية والاجتماعية مع الجمهوريات في آسيا الوسطى، فان تركيا في الحقيقة لم تستطع تلبية التوقعات في علاقتها مع هذه الدول. وسيبذل حزب العدالة والتنمية وسعه من اجل توطيد العلاقات مع هذه الجمهوريات والوصول إليها إلى ارقي مستويات التعاون.
- إن حزبنا يولي أهمية خاصة لعلاقات تركيا بالدول الإسلامية، لذا سنبدل الجهد لزيادة التعاون الثنائي مع هذه الدول، ودفع منظمة المؤتمر الإسلامي للوصول بها إلى أن تأخذ بزمام المبادرة وان تأخذ مكانتها المرموقة على الساحة الدولية.
- بحث تطوير علاقات تركيا مع الاقتصاديات الجديدة في الصين وجنوب شرق أسيا على مختلف التوجهات، والسعي لزيادة تطوير العلاقات وتوطيدها.

وبصفة عامة يمكن تحليل رؤية حزب العدالة والتنمية لسياسة تركيا الخارجية على أنها سياسة ذو اتجاهين: فمن جهة تسعى تركيا جاهدة لمواصلة الإصلاحات الداخلية من اجل ضمان قبول عضويتها في الاتحاد

[1] برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-81.

الأوروبي،كما يفسر تركيز حزب العدالة والتنمية في السنوات الأولى جهوده على حل نزاع الجزيرة القبرصية*على اعتباره امتدادًا لتطلعات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ووافقت قمة المجلس الأوروبي على بدء عملية انضمام تركيا رسميًّا ، بعد جهود حزب العدالة والتنمية نحو إيجاد حل لقضية قبرص،[1]بالإضافة إلى سعيه للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم رفض البرلمان التركي الموافقة على المذكرة التي كانت تسمح باستخدام الجيش الأمريكي للأراضي التركية للعبور إلى العراق في عام 2003، ومن جهة أخرى يعمل حزب العدالة والتنمية على توثيق وتعزيز العلاقات مع الدول العربية والإسلامية.[2]حيث قام بإعادة هيكلة السياسة الخارجية للجمهورية التركية، لتصبح أكثر نشاطاً وفاعلية مع دول الجوار الجغرافي، وفي المنظمات الإقليمية والدولية.

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى استعادة ريادة تركيا، بامتلاك زمام المبادرة في مناطق عمقها الاستراتيجي (الجوار الجغرافي) مستندا إلى الإرث التاريخي والثقافي والحضاري المشترك، كما لم تعد تركيا تتجاهل مناطق تأثيرها (الشرق الأوسط والقوقاز وإفريقيا) كما كانت عليه، لقد بات لدى تركيا موقف ودور مستقلين يستندان إلى مصالحها وقواها وقدراتها الذاتية ورؤيتها الخاصة لطبيعة وظيفتها ودورها في المنطقة، لقد تمت إعادة صياغة الدور التركي وتفعيله، وفقاً لرؤية رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو،التي تؤكد أن تركيا دولة مركزية محورية في المنطقة، أعادت توجيه سياستها الخارجية انطلاقاً من وعيها بمكانتها الجيو–إستراتيجية والجيو–ثقافية وربطها بمجالها الحيوي، فتركيا ليست جسراً يتم العبور عليه بين الشرق والغرب، بل هي بلد مركز في المنطقة على مسافة واحدة من الجميع، ذات دور فاعل ومبادر في القضايا الإقليمية والدولية كافة، وليست بلداً طرفاً أ وعضواً في محاور وعداوات ضد بلدان المنطقة، لم يقتصر اهتمام حزب العدالة والتنمية على تحسين العلاقات، وإقامة علاقات إستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي فقط، بل سعى إلى مد النفوذ التركي وبسطه في مختلف المناطق الحيوية في العالم، حيث تم إعلان عام2005عام أفريقيا، وعام2007 لأمريكا اللاتينية من قبل

*دعم حزب العدالة والتنمية خطة السلام التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان التي كانت تهدف إلى توحيد الجزيرة من خلال موافقة كلا الطرفين رغم معارضة الأحزاب القومية والعلمانية، صوت القبارصة الأتراك على الخطة في عام 2004 إلا أن الجزء اليوناني من الجزيرة رفض هذه الخلطة وبالتالي عدم توحيد الجزيرة القبرصية.

[1]غالب دالاي، دوف فريدمان:**حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي**،مجلة رؤية تركية، 2013، على:http://rouyaturkiyyah.com/ في 2017/02/22.

[2]سمير ذياب سبيتان، مرجع سبق ذكره، ص102.

وزارة الخارجية التركية، الأمر الذي ساهم في بناء علاقات سياسية واقتصادية متميزة بين تركيا وتلك الدول، وعزز من مكانة تركيا وتأثيرها في المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية.[1]

وقد اعتمد حزب العدالة والتنمية على وضعه الجديد من خلال انتهاج سياسة قيادية رسمية في المنظمات الإقليمية والدولية، ففي عام2005 أصبح أكمل الدين إحسان أوغلو التركي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي . وبالتعاون مع إسبانيا أطلقت تركيا مبادرة تحالف الحضارات في الأمم المتحدة، واستضافت إسطنبول المنتدى الثاني للمبادرة في عام، 2009 وفي عام 2010 تم انتخاب النائب والعضو المؤسس في حزب العدالة والتنمية التركي مولود تشاووش أوغلو رئيسًا للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي.كما قامت تركيا في عام 2015 باستضافة الدورة السادسة لتنظيم الطاقة العالمية، لترعى تركيا في العام الموالي في ماي 2016 القمة العالمية للعمل الإنساني بمبادرة هي الأولى من نوعها من قبل الأمم المتحدة.[2]

2- التغير في السياسة الخارجية التركية بعد أحداث الربيع العربي:

قد أحدثت تركيا في حقبة حزب العدالة والتنمية تغيرات في كل من السياسة الخارجية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية، غير أن هذه السياسة الخارجية واجهت منذ عام 2011 عددا من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا. وعلى رأسها اندلاع ما يعرف بثورات الربيع العربي التي أفضت إلى تغيرات جيو-سياسية هامة في المنطقة العربية تجاوزت في تأثيرها دول الجوار، وامتدت إلى مناطق أخرى من العالم، وكانت تركيا من أكثر الدول تأثرا بهذه الامتدادات والتفاعلات، نظرا لقربها الجغرافي من المنطقة العربية وارتباطها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية. فمع تعقد مشاكل تركيا الإقليمية وتحدياتها الداخلية بعد هذه الأحداث ، قدم الحزب مراجعات أكاديمية وسياسية لسياسته الخارجية التي اتسمت بالاستمرارية وثبات التوجهات منذ وصوله عام 2002.

وقد شهد الدور الإقليمي التركي صعودا مرحليا بعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر واندلاعها في سوريا، وتبدت لها إمكانات وتطلعات لتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية في التغير الديمقراطي والنمو الاقتصادي ، خاصة مع وصل حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في عدد من الدول المهمة مثل مصر وليبيا واليمن ، فهذه الأحزاب تلتقي في رؤى كثيرة مع حزب العدالة والتنمية، ويمكنها أن تساهم في تعزيز مكانة تركيا

[1] رنا عبد العزيز الخماش:**النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية،2002-2014**، المستقبل العربي، دراسات،ص84.

[2] الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التركية: https://www.tccb.gov.tr/ar/exclusive/diz/1/في:2017/04/24.

في ظل حكمه. ولكن عوامل عدة منها التدخلات الإقليمية والدولية وخاصة في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وتعثر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع أواسط عام 2013.[1]غيرت المشهد السياسي العربي من ملامح النهضة والاستقرار والتنمية إلى التنازع والحروب الأهلية والتدمير الذاتي، وأثرت بالتالي بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية وطموحاتها بل أولوياتها وعلى هذا تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية. في البداية التزمت الحكومة التركية مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس، فيما اتسم الموقف التركي بالتدرج في الحالة المصرية وصولا لمطالبة النظام علانية بالرحيل، في خطوة شكل تتحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشئون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا.

وتجلى بعض التحول في التباين بين مواقف تركيا وحلفائها التقليدين، أي الولايات المتحدة والدول الأوروبية من الأزمة السورية ، والموقف من الانقلاب في مصر، ومن الملف الفلسطيني في ضوء القطيعة بين تركيا وإسرائيل والتي تلت أحداث السفينة التركية مرمرة* في عام 2010 ، كما في تباين الموقف التركي مع مواقف بعض دول الخليج العربي فيما يتعلق بالثورات العربية وحركات الإسلام السياسي، باستثناء حالة البحرين ، حيث أيدت تركيا التدخل السعودي الخليجي العسكري فيها لمنع انهيار الحكم. وباستثناء تقاطعها العام مع الموقف القطري المختلف عن مواقف دول الخليج إزاء الربيع ، فان تركيا تماهت من حيث المبدأ مع المواقف الخليجية من الأزمة السورية منذ نهايات 2012 فصاعدا.[2]

وعلى صعيد العلاقات التركية الروسية التي كانت تتميز بأنها متقدة وواعدة ، غير أن التدخل الروسي في سوريا لصالح النظام ثم استهدافه قيمة رمزية وقومية وتاريخية لتركيا خاصة مثل جبل التركمان في ريف اللاذقية، انجر عنه إسقاط مقاتلات تركية لطائرة روسية كانت تحلق فوق الحدود التركية السورية في 24 نوفمبر 2015 مما أدى إلى تدهور ساخن مؤقت في العلاقات بين البلدين على المستويات الاقتصادية والسياسة

[1]خالد محمد أبو الحسن: **تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، في: مجموعة مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط،الأردن، ط1، 2012)، ص44.

* **"مافي مرمرة"**: هي سفينة تركية من بين عدة سفن كانت ضمن أسطول الحرية الموجه إلى قطاع غزة لفك الحصار عنه، ضم هذا الأسطول حوالي 750 ناشطا سياسيا وحقوقيا وعددا من ممثلي وسائل الإعلام الدولية، ومواد إغاثة ومساعدات إنسانية، انطلق الأسطول في 29 ماي 2010 بمبادرة من منظمات دولية غير حكومية أهمها هيئة الإغاثة الإنسانية التركية(IHH)، تعرضت سفينة مافي مرمرة إلى هجوم من قبل قوات البحرية الإسرائيلية أدت إلى مقتل 10 أتراك وإصابة 54 منهم.

[2]فريق الأزمات العربي:**أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية–التركية ودور تركيا الإقليمي**، تقرير صادر عن: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن،عدد12، 2016،ص ص6-7.

والأمنية. وعلى اثر هذه الحادثة أدرك حزب العدالة والتنمية بان روسيا هي قوة منافسة ومتحدية أكثر منها دولة صديقة يمكن الاعتماد عليها.

ويكمن التغير الأساس في سعي تركيا للعمل بفاعلية ضمن التحالفات الغربية وبالتنسيق معها في جوارها المباشر والابتعاد عن العمل وحدها، بعد أن كانت تسعة لاستقلالية دورها الإقليمي وتحديد أجندة المنطقة ، كما يكمن التغير في سعيها لإحياء الدور الإقليمي باتجاه تدخلي امني وعسكري، ومحاولة إظهار القوة وقدرات الردع بتنسيق مع الحلفاء أيضا.[1]

المبحث الثاني: مرتكزات السياسة الخارجية التركية الجديدة

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية التركية الجديدة

إن النجاحات التي حققها حزب العدالة والتنمية على الصعيد الداخلي جعلته يتطلع ويرنو إلى استثمارها على الصعيد الخارجي، مما يعيد إلى الأذهان مرة أخرى الحقيقة القائلة بوجود ترابط وتفاعل بين البيئتين الداخلية والخارجية، والتي جعلت صانع القرار السياسي التركي يبادر إلى وضع مجموعة مبادئ مثلت أساس نظري للعمل السياسي الخارجي كما جسدها منظر السياسة الخارجية الدكتور احمد داود أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي.هذه النظرية استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء ،وبذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل وإلى استثمار الوضع الجيو–سياسي لتركيا في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن ، بغية إعادة تنظيم العلاقات مع مراكز القوى العالمية ، على أساس البدائل المتوفرة وهذا يعتمد على تبني السياسة الخارجية التركية أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيو–سياسي هامة يحددها أوغلو كما يلي:

- –المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
- –الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود ، شرق المتوسط، الخليج العربي وبحر قزوين.
- المناطق القارية القريبة : أوروبا ، شمال إفريقيا ، جنوب آسيا ، وسط وشرق آسيا.[2]

وقد قسم المحللون فيما بعد هذه المبادئ إلى مبادئ منهجية وأخرى عملية.

---

[1] عماد يوسف قدورة:**مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، الدوحة، 2015، ص1.

[2] احمد داوود أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص ص612–618.

أولا: المبادئ المنهجية:

1امتلاك الرؤية بدلا من الاعتماد على ردة الفعل في معالجة أزمة:

بأنه يجب أن تمتلك تركيا رؤية شاملة ذات بعد استراتيجي طويل المدى، تستطيع من خلاله فهم منطقة الشرق الأوسط بفعل قدراتها الدبلوماسية العملية الفعالة واستشراف الحلول لحل الأزمات والتدخل في تهدئة التوتر في المنطقة وهو ما تجسد في عدة قضايا إقليمية جد حساسة ،كمحاولة التدخل لراب الصدع بين حماس وفتح،وتحقيق المصالحة الوطنية، والإشراف على مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل عام 2008 بإسطنبول في أربع جولات، وإقناع أطراف سنية بالعراق للمشاركة في العملية السياسية، وإنهاء حالة الحرب في القوقاز بين روسيا وجورجيا،حيث زار رئيس الوزراء أردوغان جورجيا وأذربيجان وروسيا قبل أي زعيم أخر في المنطقة أو أوروبا[1]، وجهودها لتسهيل مشاركة المجموعات العراقية السنيّة في العملية السياسية بكل فاعلية في عام 2005، وتدخلها البنّاء في القضية النووية الإيرانية، كلّها أجزاء أساسية من رؤية تركيا للسياسة الخارجية للشرق الأوسط[2].

2اعتماد السياسة الخارجية التركية على إطار عمل ثابت ومتكامل:

تحتاج تركيا إلى إنشاء سياسة جديدة تدمج قضايا السياسة الخارجية معا في إطار سياسة واحدة متكاملة، فرؤية تركيا البناءة في الشرق الأوسط لا تتعارض مع رؤيتها في وسط آسيا أو البلقان أو إفريقيا أو آسيا.حيث أن تميز تركيا بالهويات الإقليمية المتعددة منحها القدرة على إتباع سياسة خارجية تصهر العديد من القضايا في بوتقة واحدة، من عملية السلام في الشرق الأوسط إلى الاستقرار في القوقاز، مع إعطاء الأولية للقضايا الملحة دون إغفال الاهتمامات الأخرى للسياسة الخارجية ، على سبيل المثال كان الخلاف الدائر حول الاتحاد الأوربي وقبرص مطروحا على أجندة النصف الأول من عام 2004، في حين ركزت السياسة الخارجية على العراق فيما تبقى من نصف العام، ثم ظهرت مأساة غزة في أواخر العام 2008، وهنا يرى أوغلو بأنه من الخطأ اصطناع المحافظة على أولوية واحدة في منطقة محددة، حيث يجب على الاهتمام التركي أن يبقى متأصلا في مبادئ العمق الاستراتيجي.[3]

---

[1]بولنت آراس: **السياسة الخارجية التركية..نظرة من الداخل**، في:مجموعة مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط،الأردن، ط1، 2012، ص23.

[2]علي حسين باكير: **محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة**، مجلة آراء حول الخليج،: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد 71، 2010.

[3]بولنت آراس، مرجع سبق ذكره، ص20.

3خطاب جديد ونمط دبلوماسي يساعد على انتشار القوة الناعمة لتركيا في المنطقة:

على الرغم من أنّ الجيش التركي دائم الاستعداد والتأهب بسبب الجوار غير الآمن ،تبنّى الدبلوماسيون الأتراك والسياسيون لغة جديدة في السياسات الإقليمية والدولية تعطي الأولوية لقوة تركيا المدنية والاقتصادية بعيدا عن القدرات العسكرية، وهذا ما أكده داوود أوغلو في الكثير من مقالاته حيث أصر على" انه بالدبلوماسية الفاعلة والعقلانية تطمح تركيا لتحقيق قيمها، وان تسهم مثل أي عضو مسؤول في المجتمع الدولي في حل المشكلات الإقليمية والعالمية، وستستخدم كل الوسائل الدبلوماسية لمعالجة الحالات الطارئة بحيث يمكن حلها حلا عادلا دون أي تدخل عسكري مدمر."[1]

كما أن إشراك المنظمات غير الحكومية والهيئات الاقتصادية والمنظمات المدنية الأخرى في الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية، حفز دعمهم للخط النشط الجديد في السياسة الخارجية، حيث أدى التأثير الايجابي لفهم السياسة الخارجية الجديدة إلى اتساع الدور الذي تقوم به المجموعات الاجتماعية المتعددة في صنع السياسة الخارجية، فالمنظمات التجارية، والمجتمع المدني، والمفكرون، ومراكز الدراسات، واللاعبون الآخرون يقدمون التغذية لعملية صنع السياسة الخارجية . وهذا الدور الجديد الذي تقوم به هذه المؤسسات يعد جزءا من الأداء الشامل بالمقارنة مع فترة من الماضي كان يتم فيها بناء السياسة الإقليمية والعلاقات الدولية بطريقة لا تسمح لهؤلاء اللاعبين بالمشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية.[2]

ثانيا: المبادئ العملية

1مبدأ التوازن السليم بين الحرية والأمن:

وذلك من خلال اقتناع داوود أوغلو على انه لم ما لم تحصل دولة من الدول على إقامة توازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك، وما نعنيه هو أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية، تتحول مع الوقت أنظمة سلطوية.[3] وبما أن السياسة

---

[1]أحمد داوود أوغلو:**مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز سام للأبحاث الإستراتيجية، تركيا، عدد 3، 2012ص11.

[2]بولنت آراس، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3]توفيق المديني:**السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو-الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية**-،جريدة المستقبل،لبنان عدد3808، 2010، ص20.

الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية ، فاستقرار هذه الأخيرة وتمتعها بقيم الحرية والديمقراطية وضمان أمنها الداخلي سينعكس ايجابيا على تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة الخارجية.منذ 2002 حاولت تركيا الترويج للحريات المدنية، دون التفريط بالأمن، فقامت تركيا بخطوات عظيمة لحماية الحريات المدنية رغم التحديات السياسية المحلية الجدية لهذه الحريات، خلال الأعوام العشر الماضية، حيث تطلّب ذلك الاضطلاع بحيوية بالنضال ضد الإرهاب، دون تضييق هامش الحريات المدنية، وهو تحدٍّ تخطّته تركيا بنجاح.[1]

2 مبدأ تصفير المشاكل مع الدول المجاورة:

لقد حسنت تركيا منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم العديد من علاقاتها مع دول الجوار الإقليمي، وأبرز الأمثلة على ذلك علاقاتها مع سوريا التي توّجت بإبرام عدد من اتفاقات التجارة الحرة بين البلدين، وفتحت الطريق أمام علاقات اقتصادية ضخمة. كما حققت تركيا تقدماً دبلوماسياً كبيراً مع أرمينيا التي تبقى العلاقة معها في كل الأحوال الأكثر إشكالية في سياسة تركيا الإقليمية.[2]

وإنجازات تركيا المهمة في علاقاتها الإقليمية دفعت صنّاع القرار إلى أخذ هذا المبدأ خطوة أبعد؛ سعياً وراء تعاون كامل مع جيرانها، فمنذ منتصف 2009 أسّست تركيا لقاءات لجان إستراتيجية على مستوى عال مع العراق، سورية، واليونان، وروسيا .هناك لقاءات حكومية مشتركة تناقش في تفاصيل القضايا الثنائية السياسية والاقتصادية، والأمنية. كذلك هناك إعداد لتأسيس آليات مماثلة مع بلغاريا، أذربيجان، أوكرانيا ودول أخرى مجاورة. وقد ألغت تركيا تأشيرات الدخول مع سورية، وطاجاكستان، وألبانيا، ولبنان، والأردن، وليبيا، وروسيا وغيرها[3]. كذلك زادت تجارة تركيا مع جيرانها والمناطق المجاورة زيادة كبيرة في الأعوام الماضية.

3 مبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار:

قال إبراهيم كالين–مستشاري الشؤون الخارجية التركي– "بأن تركيا جددت ثقتها في نفسها وبمكانتها الإقليمية، وبأنها كدولة لديها ما تقدمه لمنطقة الجوار في هذا الوقت بالذات، كما أن لديها المقدرة أكثر من الغرب على

---

[1] عن تركيا بوست:**3 مبادئ منهجية و5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية**، مقال منشور في عام 2014، على الرابط : http://www.turkey-post.net/p-8587/في: 2017/24/24.

[2] Eduard Soler I Lecha :The Conceptual Architecture of Turkish Foreign Policy : An update in light of régional turbulence **, documentos cidob** MEDITERRÁNEO 18**,** 2012,pp5-6.

[3] علي حسين باكير، محددات السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره.

فهم الأوضاع في العراق وأفغانستان والشرق الأوسط والقوقاز واستيعابها جيدا، نظرا لارتباطها بهذه الدول من الناحية الجغرافية والثقافية والتاريخية."[1]

ويعتبر هذا المبدأ بمثابة دبلوماسية استباقية وقائية تهدف إلى اتخاذ خطوات قبل بروز الأزمات وتصاعدها إلى مستوى خطير، وتعتمد هذه السياسة على الأمن للجميع، وحوار سياسي على مستوى مرتفع، واندماج اقتصادي، وتداخل وتعايش الثقافات المتعددة. ومن امثل على الدبلوماسية الوقائية نذكر: جهود تركيا لتحقيق المصالحة السنية– الشيعية في العراق، وجهود المصالحة في لبنان وفلسطين ومصالحة صربيا والبوسنة في البلقان، والحوار بين أفغانستان وباكستان، وإعادة الاعمار في دارفور والصومال.[2]

4 مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد:

يرتكز هذا البعد على أن الظروف الدولية المتحركة أفرزت ضرورة التخلي عن السياسة الخارجية ذات البعد الواحد وأن العلاقات الدولية هي متكاملة بين بعضها البعض ولا يعتبر توجه معين هو بديل عن أخر. واعتماد تركيا مبدأ السياسة الخارجية المتعددة الأبعاد التي ترتكز على حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض .هذا المبدأ جاء لمحاولة استغلال الساسة الأتراك لهوية تركيا المتعددة،وجاء كتعريف عملي عن مفهوم العمق الاستراتيجي الذي جاء به داوود أوغلو والذي يعني"تنوع علاقات تركيا الخارجية وتوسيع دائرة التحالفات الإقليمية والدولية،الأمر الذي يمكنها الاستخدام الأمثل لعمقها الاستراتيجي، دون أن يعني ذلك فك الارتباط مع الولايات المتحدة، سواء على المستوى الاستراتيجي أو الإقليمي، لكن الاقتراب أكثر من الأقطاب الأخرى بما يحقق لتركيا اكبر قدر من المنافع."[3]

5 مبدأ الدبلوماسية المتناغمة:

هو الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة والتواصل مع كل البلدان المهمة لتركيا. في هذا الإطار هو الدبلوماسية المتناغمة التي تسعى لتحقيق دور أكثر فاعلية لتركيا في العلاقات الدولية.[4]هذا المبدأ يعني التزاماً فاعلاً في كلّ المنظمات الدولية، وفي كلّ القضايا ذات الأهمية العالمية والدولية، فقد أصبحت تركيا عضواً غير دائم في" مجلس الأمن "في" الأمم المتحدة "،وهي تشارك في ثلاث لجان مهمة

---

[1]نيكولاس بيرش:**عثمانية جديدة**، مقال في مجلة العرب الدولية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر،السعودية، عدد 1534، 2009، ص41.

[2]توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3]فرح صابر: **الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها**، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، ط1، 2012، ص ص 505–508.

[4]مصطفى جاسم حسين: **الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010**، كلية العلوم السياسة، الجامعة المستنصرية، ص4.

تتعلق بأفغانستان، كوريا الشمالية والحرب على الإرهاب. وأصبحت تركيا رئيسة" عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا "، وهو منتدى للحوار بين دول البلقان وجيرانها المباشرين في 2009 و2010، كذلك فإنّ تركيا عضو في" مجموعة العشرين "، وهي عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي، ولديها آلية حوار استراتيجي مع" مجلس التعاون الخليجي"، وتشارك بفعالية في" جامعة الدول العربية." وقد أطلقت تركيا مبادرات دبلوماسية جديدة عبر فتح 15 سفارة في إفريقيا، واثنتين في أمريكا الجنوبية."هذه التطورات تظهر وجهة نظر جديدة لتركيا، تعتمد على الرؤية، القوة الناعمة، لغة كونية، في تطبيق سياسات خارجية متماسكة في مناطق مختلفة من العالم.[1]

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة:

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغاية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في إطار البيئة الدولية، والهدف في السياسة الخارجية قد يتغير من فترة زمنية لأخرى من حيث القيمة أو قد يتغير من حيث الوسيلة. وتستخدم تركيا العديد من الأدوات لتحقيق أهداف سياستها الخارجية مثل: الأداة الدبلوماسية، والانفتاح الاقتصادي والثقافي والأداة الإعلامية، وكذا تفعيل دورها في المنظمات الإقليمية والدولية.

1-الأمن القومي:

للأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الاستراتيجي سياسيا وعسكري لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة، وبالنسبة لتركيا فان مفهوم الأمن القومي متعدد ليشمل الاجتماعي والاقتصادي ويشمل كذلك القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة، وقد حدد قانون الأمن القومي تحت رقم 2945 والصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1983 مفهوم الأمن القومي وهو "الدفاع وحماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري والكيان الوطني ، والوحدة وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" وهذا ما يجعل مشكلة الأكراد تدخل في سياق الأمن القومي، وفي أواخر أكتوبر 2005 اقر مجلس الأمن القومي "**وثيقة سياسة الأمن القومي**" التي حددت المبادئ الأساسية لهذه السياسة، والأخطار التي تهددها وسبل مواجهتها.

[1]عن تركيا بوست، **3 مبادئ منهجية و5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية**، مرجع سبق ذكره.

2-التكامل الداخلي:

يعتبر التكامل الداخلي هدفا من أهداف سياسة الأمن القومي، والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية جغرافية ومن ناحية اجتماعية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجسا لدى صانعي السياسة التركية الخارجية خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالانفصال. وتحقيق التكامل الداخلي في تركيا يتطلب تبنى إصلاحات سياسية واقتصادية وتوسيع خيارات التمنية البشرية والثقافية ويحتاج إلى تعاون إقليمي لحل المشكلات الاثنية والمياه والإرهاب والهجرة.[1]

3-المكانة الإقليمية" الدولة النموذج":

إن أهم أهداف السياسة الخارجية التركية هو اعتبار تركيا نموذجا للبناء السياسي والحداثي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة ما بين الشرق والغرب، ويركز الساسة في تركيا على اعتبارها دولة ديمقراطية محافظة تجمع بين النهج العلماني والإسلامي ، وفي ذلك رسالة موجهة أولا للشرق الأوسط واسيا الوسطى، كبديل للنماذج السائدة لديها، خاصة بعد التحولات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية وصعود الإسلاميين إلى الحكم ، أما الوجهة الثانية فهي نحو الغرب الذي يرى ضرورة التغير الشامل في المنطقة الإسلامية، واعتبار تركيا الدولة لمسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديمقراطية وتداول سلمي للسلطة وانفتاح ثقافي وتكنولوجي وإعلامي على الغرب، ولذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية.[2]

وتعبر هذه الأهداف الرئيسية التي تسعى كل دولة لتحقيقها وهناك أهداف أخرى تسعى تركيا إلى تحقيقها يمكن إجمالها في:

- انجاز كافة شروط تحقيق عضوية الاتحاد الأوروبي والانضمام اليه والتحول إلى عضو فاعل ومؤثر بحلول عام 2023 _الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية_.
- مواصلة السعي لتحقيق التكامل الإقليمي عبر تعزيز أشكال التعاون الأمني والاقتصادي الإقليمي في المنطقة.

[1]محمد عبد العاطي التلولي: **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2008**-2010، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر،غزة، 2011، ص ص111-113.

[2]محمد عبد العاطي التلولي، نفس المرجع، ص114.

- لعب دور مؤثر وفعال في حل النزاعات الإقليمية.
- المشاركة الفعالة والقوية في مختلف المحافل الدولية.
- لعب دور حاسم في المؤسسات الدولية والتحول إلى واحد من أقوى عشرة اقتصاديات في العالم.[1]

المطلب الثالث: نظريات السياسة الخارجية التركية الجديدة:

من اجل فهم السياسة الخارجية التركية وفق طرح المنظر ووزير الخارجية التركي السابق احمد داوود أوغلو، لا بد من التعرض لنظرياته السياسية ودراستها ، حيث تعتبر هذه النظريات الأساس النظري الذي انطلقت منه السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. وهي نظريات تعبر عن رؤيته للعلاقات الدولية.

1-نظرية "التحول الحضاري":

هذه النظرية من أهم النظريات التي صاغها احمد داوود أوغلو، حيث يرى أن نظرية نهاية التاريخ* لفوكوياما تحاول أن تقطع الطريق على البدائل الحضارية الأخرى التي تتبلور في مناطق مختلفة من العالم، وتأذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الأطلسي إلى محاور أخرى لا تزال في طور التشكل، يأتي في مقدمتها المحور الباسيفيكي حول الصين والهند واليابان أو المحور الحضاري الإسلامي وفي القلب منه تركيا وإيران وباكستان ومصر. ويرى داوود أوغلو أن الخلفية التاريخية والموقع الجغرافي لتركيا يجعلان السياسة الخارجية مهمة لا للمنطقة فحسب بل للعالم اجمع.[2]

ويرى أوغلو أن " النموذج الإسلامي في رويته للعالم يضمن السلام مع البيئة بخلاف النموذج الغربي، لان المسلم يدرك أن الكون هبة الله، وهو حق مشترك للجنس البشري، ولذا لابد من المحافظة على البيئة لأنها شرط جوهري لصلاحية الكون للحياة" كذلك يؤكد على أن النموذج الإسلامي يعبر عن الأصالة والتعددية، فتصوره للتاريخ والزمن يؤكد على الطبيعة الدائرية وليست الخطية الأحادية كما الحضارة الغربية، ومن هنا تأتي أهمية التجديد وقدرة الحضارة الإسلامية على استعادة مكانتها، فالسيادة الحقيقية لا تنطلق من التفوق المادي وحده، وإنما من التفوق القيمي والروحي أيضا" وما هو موجود إلا في الحضارة الإسلامية.

---

[1] علي حسين باكير، **محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة**، مرجع سبق ذكره.

*نظرية كانت تتنبأ بنهاية بنهاية الأنظمة الشمولية وكافة الأنظمة الشيوعية والاشتراكية، وبحتمية انتصار النظام الليبرالي وتسيده وتفرده كنظام سياسي واقتصادي وحيد في المستقبل.

[2] محمد عبد القادر: **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، ط 1، 2012، ص577.

كما يعتبر أوغلو أن " الثقة بالذات الحضارية " مصدر قوة إضافية للدولة في علاقاتها الخارجية، خصوصا إذا اقترنت بتجاوز عقد النقص، والشعور بالدونية إزاء الأطراف الأخرى، وهو ما دفع أنقرة إلى تبني العديد من المبادرات من اجل التوسط بين أطراف الصراعات، وينسب داوود أوغلو تركيا إلى الحضارة الإسلامية، ويؤكد خصوصية هذه الحضارة ويزعم بمركزية تركيا فيه، كما يرى أن الطريق الذي تستطيع تركيا عبره الوصول إلى المكانة المطلوبة على الساحتين الإقليمية والدولية سيكون بواسطة "مسيرة الانبعاث" داخل الحضارة الإسلامية.

وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة والتي تتصالح من خلالها تركيا مع ماضيها وحضارتها الإسلامية، وتعود إلى الارتباط بالدول العربية والإسلامية والمماثلة لها دينيا وثقافيا، كما يرى أوغلو أن تركيا يمكن أن تحتضن افتراضات هذه النظرية كونها تمتلك تاريخا كبيرا من الانسجام بين مختلف الثقافات، كما تستطيع تركيا المحافظة على وحداتها بالرغم من تنوع عناصرها الداخلية، وتستطيع أن تكسب قوة هامة تمكنها من تخطي القطبية الجيو–ثقافية في إقليمها، إذ ما تبنت مرجعية حضارية شاملة وجامعة. ويعتبر داوود أوغلو أن أهم مساهمة يمكن أن تقدمها تركيا للثقافة العالمية انطلاقا من تجربتها الحضارية، هي دخولها في انفتاح حضاري واسع يتجاوز شراك الإقصاء الجيو–ثقافي.[1]

2–نظرية" العمق الإستراتيجي":

إن نظرية العمق الاستراتيجي تمثل المستوى الثاني من التحليل الذي انتقل إلى مكانة تركيا ودورها في إطار هذه الرؤية للنظام العالمي. وتنطلق نظرية العمق الاستراتيجي من رفض أوغلو للرؤى الغربية والأمريكية التي وضعت بلاده في مكانة هامشية، أو طرفية ضمن النظام العالمي، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة أين وصفها هنتنجتون صاحب نظرية صراع الحضارات*من أن تركيا" دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب من جهة وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى،فهي تمثل أطراف أوروبا كما تمثل أطراف العالم الإسلامي."

العمق الإستراتيجي كما يتصوره أحمد داود ينطوي على أبعاد حضارية، وثقافية، وتاريخية، وجغرافية ودينية، لا تشكل عبئا عليها كما يتصوره الغرب، وإنما تشكل في مجملها فرصة كي تقوم تركيا بدور فعال ليس فقط في

---

[1] ابراهيم البيومي غانم:**أحمد داوود أوغلو وليس كيسنجر تركيا**،(2010، معهد الهقار)، على الرابط: http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=988:&Itemid=36 في: 2017/02/25

*يؤكد صامويل هنتجنتون في كتابه "صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي" على ان فترة ما بعد الحرب الباردة تتميز بصراع لا تكون فيه الدول هي الأطراف فيه، بل هو صراع ثقافي حضاري.

النظام الإقليمي المحيط بها، وإنما في النظام العالمي أيضا[1]. ويضيف أوغلو أيضا" :إذا ما وحّدنا فضيلة الشرق_أي فضيلة الحضارة الإسلامية_مع عقلانية الغرب ومع خصوبة اقتصاد الشمال، مع البحث عن العدالة في الجنوب، نجد أن تركيا تمتلك المؤهلات التي تمكنها من أن تصبح دولة نموذجية للمعطيات الثقافية للعولمة وللأفروآسيوية، وتمتلك قوة تستطيع من خلالها التدفق نحو محيطها." ووفقا لهذا المنظور، بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعادها. وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات عمق استراتيجي مستمد من وقوعها في قلب منطقة أفرو–أوراسيا.[2]

3–نظرية "العثمانية الجديدة":

العثمانية الجديدة هي رؤية تحدد هوية تركيا، تبنتها قوى اجتماعية وسياسية، وبدأت في النمو في عهد الراحل تورغوت اوزال خلال ثمانينيات القرن الحالي، وظهر مفهوم العثمانية الجديدة آنذاك لوصف سياسته التجديدية وإفساحه المجال لنمو التيار الإسلامي بدرجة ملحوظة، وارتكزت على ثلاثة مرتكزات أساسية : أولها أن تتصالح تركيا مع ماضيها العثماني والإسلامي متعدد الثقافات والأعراق، وثانيها الإحساس بالثقة بالنفس والتخلص من الشعور بالضعف، وثالثها استمرار الانفتاح على الغرب والاندماج مع الشرق في الوقت نفسه.[3]

على المستوى الداخلي، تعني العثمانية الجديدة إعادة الاعتبار إلى مبادئ المواطنة التركية من خلال احترام العلمانية التي لا تتدخل في شؤون الدين وتعيد المجال العام إلى المجتمع فيما تكتفي الدولة بتنظيمه، بحيث تكون الدولة بمؤسساتها المختلفة أكثر قربا من الشعب، من خلال تنمية ثقة الدولة في المجتمع، وإفساح الطريق أمام المبادرات المجتمعية الحرة لبناء المجال والعام والمشاركة في صنع السياسات العامة. وعلى المستوى الخارجي، تعني العثمانية الجديدة المزج بين القوة اللينة والخشنة، واستخدامها بتوازن لتحقيق أهداف السياسة الخارجية التركية.[4]

---

[1]عن تركيا بوست: "**داوود أوغلو**" **والمشروع الفكري الحضاري**، على الرابط: http://www.turkey-post.net/p-3237/ في:2017/04/30.

[2]توفيق المديني، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3]عادل قاضي:**داوود أوغلو ونظرية العثمانية الجديدة" إحياء الانتماء الحضاري للإسلام أم إعادة الهيمنة؟** على الرابط:http://taseel.com/articles/3902في: 2017/04/30.

[4]محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص578.

وتعتبر تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية ، أنها لا تتبع سياسة امبريالية جديدة تستهدف بعث الإمبراطورية العثمانية، بل تسعى إلى استعراض القوة اللينة لتركيا كجسر بين الشرق والغرب، وكأمة إسلامية، ودولة علمانية، ونظام سياسي ديمقراطي ، وكقوة اقتصادية رأسمالية ، تسعى العثمانية الجديدة إلى تحقيق العظمة والنفوذ التركيين عبر السياسة الخارجية التركية.

استنتاج:

في الأخير يمكن القول، بان تجربة حزب العدالة والتنمية منذ توليه الحكم في عام 2002 والى غاية اليوم هي ناجحة، حيث استطاع وبالرغم من الخلفية الدينية الإسلامية لقياداته إلا انه استطاع أن يواصل تكريس المبادئ العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية، وبهذا حاول حزب العدالة والتنمية أن يعطي تعريفا جديدا للعلمانية غير تلك التي جاء بها أتاتورك وغرب بها المجتمع التركي عن جذوره الإسلامية، فمازج بين الأخلاق و التسامح واحترام الحريات الدينية التي يدعو إليها الإسلام ، برغبة المؤسسة العلمانية بتوثيق علاقات جيدة مع الغرب، وذلك بسعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق تطبيقه لمعايير كوبنهاجن.

ومما عزز من نجاح الحزب أيضا هو التأييد الشعبي الكبير له في ظل تفوقه في أغلبية الاستحقاقات التي شهدتها تركيا منذ توليه الحكم، مما يعطيه شرعية في تنفيذ مشروعه السياسي الذي لامس بيه الأزمات التي مرت بها تركيا سواء المشكلات الداخلية على غرار تدهور الاقتصاد وانخفاض مؤشر النمو الاقتصادي، وكذا مشكلة الفقر والبطالة.أما على المستوى الخارجي فحسن حزب العدالة والتركية من علاقاته بدول الجوار عن طريق سياسية تصفير المشاكل واعتماد الدبلوماسية كنهج جديد في تصويب العلاقات مع دول الجوار الإقليمي ومع دول العالم قاطبة. هذه المبادئ وغيرها تضمنتها نظريات داوود أوغلو الذي انطلقت من مركزية الدولة التركية ومن ضرورة تحديد الأهداف القومية للدولة التركية على ضوء عمقها الاستراتيجي والحضاري الذي ركز على أهمية الهوية والثقافة المتعددة التي تتميز بها تركيا في لعبها لدور إقليمي فعال.

الفصل الثالث:

تأثير البعد المجتمعي على السياسة الخارجية التركيـــــة الجديـــــدة

تمهيد:

إن حزب العدالة والتنمية بالرغم من انه ينفي عن نفسه صفة الحزب الإسلامي إلا انه يستمد نسقه الفكري والعقدي من بنيته الثقافية والفكرية، كما يحاول موائمة الموروث العقدي والتاريخي مع البيئة السياسة الداخلية والخارجية لتركيا ، ويستمد حزب العدالة والتنمية بنيته الفكرية من جوانب متعددة، أبرزها:

البيئة المجتمعية التركية: فمعظم قادة الحزب نشئوا في بيئة اجتماعية محافظة ذات توجهات إسلامية،وانضووا تحت عباءة الحركة الإسلامية التركية. كما أن المجتمع التركي بقاعدته العريضة ورغم الاغتراب الذي حاولت المؤسسة العلمانية ترسيخه لم يبتعد عن موروثه الثقافي الإسلامي ولم يتنكر لمبادئه الإسلامية.

التعليم الديني: يلحظ أن معظم قادة الحزب تخرجوا من مدارس"إمام خطيب" وأكملوا تحصيلهم الجامعي بعد أن أثرت فيهم تلك المدارس التي تدرس العلوم الدينية إلى جانب العلوم التطبيقية والدنيوية.

التاريخ التركي: يمكن القول إن الحزب عامةً ومؤسسه رجب طيب أردوغان خاصةً متأثرون بعمق بالتاريخ التركي وخصوصاً التاريخ السلجوقي والعثماني، الأمر الذي يظهر بصورة متكررة. في خطابات أردوغان، فعلى سبيل المثال قال أردوغان " تاريخ الأمة التركية لم يبدأ في عام 1923 يوم إعلان الجمهورية، بل إن هذا التاريخ امتداد لما سبقه من التاريخ العثماني والسلجوقي" فالبعد التاريخي هو بعدٌ هوياتي إسلامي في منظور حزب العدالة والتنمية، وليس بعداً قومياً متعصباً، الأمر الذي يفسر الدفاع عن قضايا يعدها الحزب ضمن دائرة تكوينه الفكري والثقافي والتاريخي.

ولهذا سنحاول في المطالب اللاحقة أن نتطرق إلى انعكاسات النسق الفكري والعقدي للحزب الحاكم على توجهات سياسته الخارجية : بدءا بالتوجه الإسلامي محصورا في نشاط تركيا في منظمة التعاون الإسلامي، وثانيا تأثير المحدد العرقي الكردي اثر على السياسة الخارجية التركية اتجاه دول الجوار الجغرافي والتي لها أقليات كردية. وكأخر مطلب في هذا المبحث ، ندرس التوجه التركي تجاه جمهوريات أسيا الوسطى من منظور إعادة بعث العلاقات مع الدول التي كانت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية، أما ما احتواه المبحث الثاني من هذا الفصل ما تعلق بتحديات استمرار تأثير هذا البعد على السياسة الخارجية التركية الجديدة ، وذلك من خلال الأحداث التي تعرفها الساحة الداخلية التركية من الانقلاب الفاشل إلى الاستفتاء من اجل التحول إلى النظام الرئاسي.

المبحث الأول : تأثير العامل الديني والحضاري في توجه السياسة الخارجية التركية الجديدة

المطلب الأول: التوجه الإسلامي في الرؤية التركية

أحدث حزب العدالة والتنمية تحولا نسبيا في علاقات تركيا بالعالم الإسلامي منذ توليه الحكم عام 2002 ويمكن رصد ابرز ملامح التحول بالتالي:

أولا : تنشيط تركيا لدورها في منظمة المؤتمر الإسلامي (سيأتي الفصل فيه في العنصر اللاحق).

ثانيا: مشاركة تركيا في ترؤس مبادرة الشرق الأوسط مع كل من ايطاليا واليمن التي أقرتها مجموعة الدول الثماني الكبرى عام 2005، تستهدف هذه المبادرة إجراء إصلاحات في دول العالم الإسلامي، والذي تركز عليه الحكومة التركية في خطابها السياسي الموجه للدول الإسلامية، خاصة في ظل الحراك الشعبي الذي عرفته _ولا تزال تعرفه_ المنطقة العربية. وقد استضافت تركيا العديد من المؤتمرات في إطار هذه المبادرة.

ثالثا: وصفت بعض توجهات تركيا تجاه العالم الإسلامي في بعض المواقف بأنها تنم عن أفكار دينية قيمية شبيهة بإيديولوجية تيار أربكان المحافظ، مثل الإدانة القومية لاغتيال زعيمي حركة حماس الدكتور عبد العزيز الرنتيسي، والشيخ احمد ياسين عام 2005 واستقبال الحكومة التركية لوفد الحركة بزعامة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لها في فيفري2006، وكذا حادثة دافوس* الشهيرة بين رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز.

رابعا: رغبة تركيا الملحة في أن تكون بمثابة "جسر حضاري" بين الغرب والعالم الإسلامي، حيث سعت حكومة أردوغان لتسوقيها للطرفين للغرب والعالم الإسلامي في مناسبات عدة ومثلت أساسا للخطاب الحكومي في إطار المساعي الرامية لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي.[1]

وان من بين النشاط الفعلي لهذا التوجه الإسلامي التركي نذكر نشاط تركيا في منظمة التعاون الإسلامي، وكذا حركة بناء المساجد في الدول الإسلامية وغير الإسلامية و التي تدعمها الحكومة التركية.

---

*__حادثة دافوس__:توجيه رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان لانتقادات واتهامات للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في المنتدى الاقتصادي بدافوس في سويسرا عام 2009، على خليفة مجزرة غزة ،أين اتهمه بقاتل الأطفال الأبرياء معلنا بذلك انسحابه من المنتدى، وهذا ما خلف شعبية كبيرة لاردوغان في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي.

[1]مؤميد احمد غازي:**من تاريخ الدولة التركية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2015، ص ص 193-195.

1- **منظمة التعاون الإسلامي** :هي منظمة دولية تضم في عضويتها 57 دولة إسلامية، أنشئت بالرباط في المملكة المغربية في 25 سبتمبر 1969، بعد انعقاد أول مؤتمر لقادة العالم الإسلامي عقب المحاولة الصهيونية لحرق المسجد الأقصى،عقد أول مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في عام 1970 بالمملكة السعودية تمخض عنه تشكيل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لتأمين التنسيق بين الدول الأعضاء، اختيرت جدة كمقر مؤقت للمنظمة إلى حين تحرير الأقصى ليتم نقل اله المقر الدائم لها.

إن من بين أهداف المنظمة وفقا لميثاقها نذكر:

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، وكذا تهيئة المناخ الملائم للتعاون مع الدول غير الأعضاء.
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية.
- دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية لصيانة كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية وبالأخص الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية.
- حماية الأماكن الإسلامية المقدسة، ومحو كل أشكال التميز العنصري والتفرقة العرقية والطائفية في الدول الإسلامية.[1]

نشطت تركيا بالفعل دورها في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك ترسيخا لمبدأ تفعيل دور تركيا في المنظمات الإقليمية والدولية الذي جاء به احمد داوود أوغلو، حيث تمكنت كما سبق الذكر في الفصل السابق من نيل منصب السكرتير العام للمنظمة في عام 2004 الذي فاز به البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو بترشيح من الحكومة التركية من بين ثلاث مرشحين آخرين ، وذلك في الانتخابات التي جربت لأول مرة على هذا المنصب في اجتماعات دول المنظمة على مستوى وزراء الخارجية في اسطنبول،كما أصبحت في العام 2005 منظمة التعاون الإسلامي بدلا من كونها منظمة للمؤتمر الإسلامي.

وقد استضافت اسطنبول في الرابع والخامس من شهر افريل 2016، رؤساء وحكومات نحو ثلاثين بلدا اسطنبول يشاركون في القمة الثالثة عشر لمنظمة التعاون الإسلامي، حيث سعت تركيا من خلال هذه القمة إلى إبراز تأثيرها في العالم الإسلامي والتقريب بين دول المنظمة، ناقش هذا المؤتمر الخطة العشرية 2015-2025

[1] انظر
الرابط: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/C1936F4E9AF443C2AC1438B1E2C690AD في: 2017/05/03

لمنظمة التعاون الإسلامي، إضافة إلى القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، والنزاعات في العالم الإسلامي والهجرة، ووضعية المجتمعات المحلية المسلمة في الدول غير الأعضاء، ومكافحة الإرهاب والتطرف.[1]

وقد أشار الرئيس التركي في كلمته الافتتاحية إلى ضرورة التعاون بين الدول الإسلامية والوحدة والتعاون رغم كل الخلافات وتحقيق العدل والسلام في العالم الإسلامي، عندما قال بأنه يجب على الدول الإسلامية أن تتجنب الخلافات والخصومات في ما بينها، داعيا لإنشاء مؤسسة للشرطة والمخابرات التابعة للمنظمة، كما دعا أيضا إلى تشكيل لجنة مختصة لفض النزاعات الاقتصادية يكون مقرها اسطنبول، تحتكم إليها الدول الإسلامية بدلا من مجلس الأمن.[2]

وفي ختام هذه القمة شدد بيان المنظمةعلى الحاجة" لعلاقات تعاون بين إيران والدول الإسلامية الأخرى والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها لحل المشاكل الداخلية. وقد تسلمت تركيا الرئاسة الدورية للمنظمة لثلاث سنوات لاحقة تسعى فيها تركي التحقيق المزيد من الأهداف، على غرار أن يصبح لمنظمة التعاون الإسلامي مقعدا في مجلس الأمن، يسمح لها بان تلعب دورا في صناعة القرار الدولي.

وفي حوار له مع احد القنوات التلفزيونية اخبر الأمين العام السابق أكمل الدين إحسان أوغلو بان منظمة التعاون الإسلامي أصبحت المنظمة فاعل دولي حيث تعد اكبر منظمة بعد الأمم المتحدة، كما أنها تتعامل مع الاتحاد الأوروبي، وان القوى الكبرى تسعى للانضمام إلى هذه المنظمة إما كعضو مراقب أو تعين مبعوث خاص بها، كما أن المنظمة تسعى لفتح مكاتب أخرى على مستوى دول العالم ، بعد أن فتحت مكاتب في جنيف، نيويورك، وبروكسل، ولها مكاتب في بغداد وأفغانستان.[3]

مما سبق يمكن القول بان تركيا تعمل جاهدة على تزعم العالم الإسلامي وذلك لعدة أهداف:

- انتهاز فرصة العلاقات المتوترة بين أقطاب العالم الإسلامي (إيران و السعودية)، وتفعيل دورها في المنظمة.

[1] انظر الرابط: http://www.turkpress.co/node/20530 3/11 في: 2017/05/30.

[2] انظر الرابط: http://arabic.rt.com/news/819062 في: 2017/05/03.

[3] احمد منصور: **دور منظمة التعاون الإسلامي ومستقبلها**، لقاء تلفزيوني، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2013/2/9/ في : 2017/05/03.

- رغبة تركيا في رد اعتبار للدين الإسلامي وكل ما هو إسلامي خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شنت على إثرها القوى الغربية حملة شرسة ضد الإسلام، ونعته على انه إرهاب ومحاولة التخلص من مصطلح الإسلاموفوبيا (الخوف الغربي من الإسلام).
- التوجه لدول العالم الإسلامي ككتلة واحدة أفضل من التعامل مع الدول كل على حدا.
- التوجه نحو العالم الإسلامي يخدم المصلحة التركية وذلك لتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الأعضاء من خلال فتح أسواق جديدة للمنتج التركي، الترويج السياسي لنموذج الحزب الإسلامي المحافظ، الانفتاح الثقافي بين الشعوب الإسلامية وتفعيل القيم المشتركة.
- نجاح منظمة التعاون الإسلامي ولعبها لدور إقليمي فعال، يؤسس لخلق جبهة قوية بقيادة تركيا تؤدي إلى خلق ميزان قوى في العالم، خاصة إذا ما فشلت تركيا بتحقيق رغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2- بناء المساجد مظهر من مظاهر التوجه الإسلامي:

عملت الحكومة التركية على مدى السنوات السابقة على توسيع أعمال بناء المساجد، وكذلك أعمال ترميم وإعادة إحياء المنشآت الأثرية التي تعود للعهدين السلجوقي والعثماني في شتى بقاع العالم،حيث باتت لا تخلو زيارة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان لدولة في الخارج من افتتاح مسجد أو وضع حجر الأساس لبناء مسجد جديد، وهذا في الدول الإسلامية وغيرها، والهدف المعلن الذي تتحدث عنه الحكومة هو تعزيز ما تسمى بـ"الدبلوماسية الثقافية".* وقد قام أردوغان بتقديم مشروع بناء أول مسجد في العاصمة الكوبية هافانا خلال زيارته لكوبا في عام 2015، أين علق المحللون على هذه الخطوة بأنها جزء من إستراتيجية تركيا الكبرى للعودة بأمجاد الخلافة العثمانية الإسلامية، كما تظهر خريطة المساجد التركية في الخارج تركيزًا واضحًا في محيط نفوذ الدولة العثمانية، وخاصة البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.[1]

وتعتمد الحكومة التركيز على مؤسستين بشكل رئيسي في عملية التمدد خارجيًا عبر بناء المساجد، وهما وقف الديانة التركي ووكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا).

*الدبلوماسية الثقافية : هي إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية، فعلها داوود أوغلو من خلال تغلبيه مبدأ القوة الناعمة في معالجة قضايا السياسة الخارجية التركية

[1] دوريان جونز :**تركيا: طموحات كبيرة لقيادة العالم الإسلامي**، ترجمة: ابتسام فوزي، على الرابط: http://p.dw.com/p/1FJbU في:2017/05/03.

1-مؤسسة وقف الديانة التركي:تأسست في مارس 1975، لتلبية احتياجات الجوامع ودور تحفيظ القرآن الكريم ودور الإفتاء والمراكز التعليمية، وفي السنوات الأخيرة تزايد دور وقف الديانة في الخارج، حيث أصبح له دوران:من خلال دعم هيئة الشئون الدينية التركية في الداخل في المجال الديني والخدمي، وكذا دعم وزارة الخارجية التركية عبر القيام بدور الدبلوماسية الناعمة في البلدان التي تقع في المجال الحيوي التركي والدول التي تهم الحكومة التركية وتسعى لزيادة نفوذها فيها.

ويقوم وقف الديانة التركي بدور كبير في إنشاء المساجد حول العالم، كما يصدر الأئمة والخطباء للخارج؛ فقد فتح الوقف كلية الإلهيات الدولية،ومدارس الأئمة والخطباء، وأعطى المنح للطلاب المتفوقين، وهو يقوم الآن بتعليم طلاب من 108 دول حول العالم، كما أن العديد من الدول الأوروبية تفضل الأئمة الأتراك في مساجدها[1]. كما انشأ هذا الوقف 3 آلاف و 421 جامعًا داخل تركيا، وأكثر من 100 جامع ومبنى تعليمي حول العالم، وخصص 200 مليون دولار أمريكي لترميم جوامع للدولة العثمانية خارج البلاد وإنشاء جوامع جديدة.

قد وسعت هذه المؤسسة نشاطها على المستوى العالمي بشكل ملحوظ خلال فترة حكم أردوغان، وتعرب البروفيسور"إستار غوزايدن"(الخبيرة في شؤون الدين والدولة في تركيا)، عن رأيها بخصوص هذا التوسع بقولها: "زاد نطاق تأثيرها منذ عام 2005 في منطقة البلقان والقوقاز لاسيما في دول مثل مقدونيا وألبانيا والأهم في البوسنة ..هذا جزء من حنينهم للحقبة العثمانية". كما يشرح "يوكسيل تاسكن"(أستاذ مساعد في جامعة مرمرة) الأمر قائلا ":هناك تعبير معروف داخل حزب العدالة والتنمية وهو " مدنيّتجيليك "ويعني الحضارات في العصر الذهبي للإسلام بقيادة العثمانيين"،ويضيف: "إنهم يحاولون زرع صورة أن الحضارة الإسلامية ستزدهر مجددا وسيكون الأتراك قادة هذا الميلاد الجديد".

2- وكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا":

تأسست "تيكا" بقرار من مجلس الوزراء التركي في جانفي 1992، وبحسب قرار إنشائها المنشور على موقعها الإلكتروني فإنها تعتبر نفسها «أداة من أدوات تطبيق السياسة الخارجية التركية في العديد من الدول والمناطق وعلى رأسها الدول التي تشترك مع تركيا في القيم والثقافة»

[1]الموقع الرسمي لمؤسسة وقف الديانة التركي: http://www.diyanetvakfi.org.tr/ar-SA/site/icerik/hakkimizda-1038 في: 2017/05/04.

وبعد وصول حزب العدالة والتنمية لحكم الدولة التركية توسعت أنشطة المؤسسة لتصل عملياتها إلى 140 دولة مختلفة في 5 قارات حول العالم، وتقوم تركيا الآن بواسطة «تيكا» بمشروعات في مجالات التعليم والصحة والترميم والزراعة والتنمية والمالية والسياحة والصناعة في العديد من الدول حول العالم من المحيط الهادي إلى آسيا الوسطى، ومن أفريقيا والشرق الأوسط إلى البلقان، ومن القوقاز إلى أمريكا اللاتينية[1].وهناك جانب مهم تقوم به «تيكا» وهو أعمال ترميم وإعادة إحياء المنشآت الأثرية، ومنها المساجد التي تعود للعهدين السلجوقي والعثماني في شتى بقاع العالم.

وقد كان افتتاح المساجد في السنتين الماضيتين بندا من بنود زيارات القادة الأتراك إلى دول الجوار من بينها نذكر:

– في أفريل 2015 افتتح أردوغان جامع ومجمع "خوجة أحمد يسوي" الذي أنشأته رئاسة الشؤون الدينية التركية في مدينة تركستان جنوبي كازاخستان.

– في أفريل 2016 افتتح أردوغان أول مجمع إسلامي بتمويل تركي في ولاية ميريلاند بأمريكا، وضم المركز الإسلامي التركي بداخله مسجدًا كبيرًا وفق الهندسة العثمانية الخاصة بالقرن السادس عشر، والمكون من مئذنتين، ويملك قدرة استيعابية تتيح لثلاثة آلاف شخص إمكانية الصلاة في آن واحد، ويعد المسجد الأول الذي تعتليه مئذنتان في الولايات المتحدة، واعتبرت محطة "سي إن إن" الأمريكية أن افتتاح المسجد يعد من مظاهر "الإمبراطورية العثمانية في منطقة تبعد عن العاصمة الأمريكية نصف ساعة".

– في ماي 2016 افتتح رئيس الوزراء التركي الأسبق أحمد داود أوغلو جامع "فرهادية" العثماني في البوسنة والهرسك، الذي شيده «فرهاد باشا»، أحد مسئولي الدولة العثمانية في البوسنة والهرسك عام 1579، والذي كان قد تعرض للهدم على يد الصرب في عام 1993.

– في نوفمبر2016 افتتح أردوغان مسجد "مينسك" التاريخي في عاصمة روسيا البيضاء الذي هدمه النظام السوفيتي السابق قبل 54 عامًا، وكان بتمويل من وقف الديانة التركي.[2]

[1]الموقع الرسمي لوكالة التعاون والتنسيق التركية: http://www.tika.gov.tr/ar/page/-16377. في:2017/05/04.

[2]صلاح لبيب:**غزو المآذن" العثمانية الجديدة تتمدد بالمساجد،** على الرابط: http://ida2at.com/minarets-invasion-new-ottomans-spread-in-mosques/في: 2017/05/04.

وقد لاقت تركيا ترحيبا في المجتمعات التي تنتشر بها وتلقت دعما من دول أوروبية وآسيوية عدة، كما أن نظامها السياسي العلماني يقلل المخاوف لدى الدول الأخرى من وجود مساعٍ لتعزيز نفوذ ديني داخل مجتمعاتها وتنظر المجتمعات الأوروبية والآسيوية لما يسمى بـ«الإسلام التركي» على أنه نموذج أكثر حداثة، وأنه يتسم بالاعتدال والتجذر في التقاليد الصوفية الإسلامية،وأنه تشكل عبر تاريخ البلد التعددي، ويرون أن الإسلام التركي لا يزال علمانيًا وحداثيًا عكس النموذجين السعودي والإيراني.

يُفسر النشاط الزائد للمسؤولين الأتراك على بناء المساجد، لما لهذه المؤسسة الدينية من دور في التنشئة الاجتماعية والسياسية القائمة على أساس قيم التسامح والمصالحة، وكذا نشر الثقافة الدينية للمجتمع التركي في بقاع العالم.

المطلب الثاني: تأثير المحدد الكردي على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة

لقد أشارت اتفاقية لوزان سنة 1923 إلى قضايا الأقليات اليهودية والأرمينية واليونانية غير المسلمة في تركيا ولكنها لم تشر إلى الأكراد أو العرقيات المسلمة الأخرى، ونظرا لعدم وفاء كمال أتاتورك بوعوده للأكراد بأنهم سيتمتعون بكامل الحقوق السياسية والثقافية في تركيا ظهر مشكل الأقلية الكردية الذي القي بظلاله على سياسة تركيا الداخلية والخارجية، وسنحاول من خلال هذا المطلب بحث المشكل الكردي في بعده السياسي والاجتماعي وكذا تداعياته على السياسة الخارجية التركية تجاه العراق وسوريا بحكم أنها تتشارك بوجود العرق الكردي على أراضيها.

شكل رقم 02: خريطة توضح مناطق توزيع الأكراد

المصدر: http://infomapsplus.blogspot.com/2016/03/visual-quick-study-kurdistan.html في:2017/05/08

1- الأكراد من مكون مجتمعي إلى محدد سياسي .

تعد القضية الكردية من القضايا الرئيسية التي تشغل بال صانع القرار التركي على مستوى السياسيتين الداخلية والخارجية، لأنها تدخل في إطار مفهوم ما يسمى ب"قومية السياسة الخارجية "

أ-الوجود الكردي في تركيا.

الأكراد هم شعب هندو إيراني ، يتمركزون في المناطق الجبلية المعروفة بجبال كردستان ، وتتوزع جغرافيتهم البشرية بالخصوص في تركيا، العراق،إيران،وسوريا،وتتوزع إلى حد ما في لبنان وأرمينيا واسيا الوسطى والأكراد هم واحدة من الجماعات الاثنية الرئيسية في تركيا، حيث تحتل المرتبة الثانية فيها بعد القومية التركية ويتمركزون في الأقسام الوسطى والشرقية والجنوبية الشرقية من الأناضول، ويشكلون أكثرية السكان في المحافظات التالية: وان، حكاري، سيرة، ديار بكر، ماردين، الازغ، ارضوم، درسيم، بايزيد، بدليس، سعر .وتشمل تسمية (أكراد) جماعة ذات طيف ثقافي وديني ولغوي وقبلي واسع ، لكنها تعبر عن روح قومية موجودة إلى حد ما ولكنها لم تستطع حتى ألان تتحد في كيان سياسي.

تقدر نسبة الأكراد في تركيا ما يقارب 20%من السكان(يزيدون عن 12 أو 13 مليون) ، ويتوزع الأكراد مذهبيا بين سنة (70%، ومعظمهم شافعيون) وبين علوين (30%)، مع وجود أقلية تقدر بما يقارب 10-20 ألف من اليزيديين أو الأزديين، يتحدثون جميعا اللغة القرمانية(اللغة الكردية المعروفة)، وتنشط في صفوفهم الطرق التقليدية، في مقدمتها النقشبندية والقادرية ، فيما يسود مجتمعهم التنظيم العشائري، ويطلق تاريخيا على المناطق التي يقطنوها اسم "كردستان" ، لذا يعتبر أكراد تركيا بأنهم "كردستان الشمالية" فيما أراضي العراق الشمالية ب "كردستان الجنوبية"، وأراضي إيران "كردستان الشرقية".[1]

والمشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا هي عدم اعتراف الدولة في عهد أتاتورك بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي ، وبالتالي رفض منحهم إمكانية تجسيد هويتهم المستقلة ، ثقافيا وسياسيا ، مثل الحق في التعلم في المدارس باللغة الكردية أو تأسيس جمعيات تعزز الثقافة الكردية أو فتح محطات إذاعية وتلفزيونية باللغة الكردية .

ب- حزب العمال الكردستاني.

ترجع جذور تأسيس حزب العمال إلى عبد الله أوجلان الذي يحمل أفكارا ماركسية، استطاع هذا الأخير كسب العديد من الأنصار من اجل تحقيق أهدافه التي تمثلت في تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا وإقامة دولة كردستان الكبرى في كل من العراق إيران سوريا ، وان ذلك لن يكون إلا بالقوة. وعلى إثرها تأسس الحزب بدعم

[1]معمر فيصل خولي: المسألة الكردية في تركيا "من الإنكار إلى الاعتراف"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014،على الرابط:http://rawabetcenter.com/archives/106في: 2017/05/05.

خارجي من أكراد العراق، ومن دول الجوار على غرار كل من سوريا وإيران من اجل زعزعة الاستقرار الداخلي لتركيا. شكل الحزب قوة مسلحة باسم (قوات تحرير كردستان)، شن الحزب حرب شرسة في مناطق الأغلبية الكردية، جنوبي وجنوب شرق تركيا، ضد قوات الجيش والأمن التركية وضد الجماعات الإسلامية المعارضة له في الوسط الكردي، وضد عموم السكان في المدن التركية الكبرى وبهذا ظهر الحزب كتهديد أمني للأتراك يجب معالجته، ومن جانبها اعتبرت الدولة التركية حزب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية انفصالية "واعتمدت القوة العسكرية للتعامل مع تمرده في جنوبي الدولة وجنوبها الشرقي.[1]

2-تأثير الأكراد في السياسة الخارجية التركية .

أ- الأكراد كمحدد في السياسة الخارجية التركية تجاه العراق.

مثلت المسألة الكردية هاجساً أمنيا وسياسياً واجتماعياً متصاعداً لغالبية الحكومات التركية المتعاقبة، وتمثل العراق أهمية كبيرة في هذه المسألة بالنسبة لتركيا، وذلك لأكثر من سبب أهمها:

مسألة مدينتي" الموصل*، وكركوك "، ووجود التركمان التي تهتم بهم تركيا بحكم انتمائهم العقدي لها، وكذلك تشكل القضية الكردية وانعكاساتها في العراق تهديدا لأمن تركيا في المنطقة وكذا على استقرارها الداخلي. وتمحورت السياسة الخارجية التركية تجاه العراق منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم على خلفيات القضية الكردية في :

- تصفية حزب العمال الكردستاني من شمال العراق ، خاصة باتهام الحكومة التركية إقليم كردستان بدعم الحزب.
- الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس طائفي أو عرقي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط. الأمر الذي أدى باردوغان في خطاب له أمام نواب حزبه في عام 2007على تأكيد دعمه لوحدة العراق ورفض تقسيمه، ومحاولة إيجاد الحلول السلمية بين

[1]عقيل سعيد محفوض: **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر،2012، ص ص 22-26.

*يحتفظ الشعب التركي بمكانة خاصة للموصل ، ومازال ينظر لها كعمق استراتيجي خسره اضطرارا بعد الحرب العالمية الأولى، ويعتبرها بعض الاستراتيجيين والمحللين الأتراك "خط الدفاع الأول عن بلادهم".

المجموعات العرقية، وضرورة الإشراف الحصري للحكومة العراقية المركزية على ثورات النفط والمصادر الطبيعية.[1]

ولتحقيق أهدافها في العراق استخدمت تركيا العديد من الوسائل والتي تراوحت بين خيار الضغط الدبلوماسي أو الخيار العسكري والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

1-**فتح باب الحوار مع أكراد العراق:** وذلك من خلال دعوة جلال طالباني لزيارة تركيا في فيفري 2008 ولقاء مراد اوزجوك " المبعوث التركي الخاص" واحمد داوود أوغلو مع رئيس إقليم كردستان، وقد توجهت حكومة أنقرة إلى إقامة العلاقة بين حكومة إقليم كردستان بصيغ أكثر فاعلية عبر المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، كخطوة بديلة لفشلها لإدارة الأزمة مع الإقليم عسكريا وسياسيا، وتمكنت بذلك من أن تحتل مكانة كبيرة في مجال الاستثمار الإقليمي حيث تجاوز 80%من مجموع الاستثمارات الأجنبية فيها. كما أن الاستثمار التركي في الإقليم له خلفية سياسية تتمثل بمحاولة خلق مراكز نفوذ داخل الإقليم والسيطرة على الأوضاع السياسية والاجتماعية فيه.[2]

2- **التهديد باستخدام القوة العسكرية واستخدامها فعليا:** حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة في الحالة الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك. ولقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني شمال العراق عدة مرات منها كما حدث في 2008.

3- **احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق:** من بينها القاعدة الموجود في دهوك، وباميري وغيرها وتضم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات وطائرات هيلكوبتر.

4- **التهديد بفرض عقوبات اقتصادية:** يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم، ويقدر عدد الشركات التركية العاملة في كردستان حوالي 300 شركة ، كما تبيع تركيا الوقود لإقليم كردستان، يضاف إلى ذلك تدير نفط شمال العراق عبر الأراضي التركية من خلال أنبوب النفط كركوك –جيهان التركي.

---

[1]فتيحة ليتيم: **تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد الخامس، ص218.

[2]ناظم يونس عثمان: **الأكراد على طرفي الحدود العربية –التركية: التداعيات السياسية والاجتماعية**، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، ط1، 2012، ص194.

للإشارة فان تركيا رفضت الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 ولم تشارك فيها، كما رفض البرلمان التركي استغلال القوات الأمريكية للأراضي التركية كقاعدة عسكرية للنفوذ منها إلى العراق، وبعد انسحاب القوات الأمريكية عملت تركيا على إقامة علاقات جيدة مع الحكومة الجديدة حفاظا على مصالحها المتعددة والتي ترتكز أساسا في سعيها لان تكون معبرا للطاقة من العراق نحو أوروبا من خلال إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق والذي يهدف إلى :

- التنقيب على النفط في جنوب شرق العراق، حيث حصلت " شركة نفط تركيا" على امتياز التنقيب عن النفط في جنوب العراق وكذلك تسويقه.
- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان.
- إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية من خلال تركيا.[1]

وإجمالا يمكن القول بان القضية الكردية تبقى محددا مؤثرا على السياسة الخارجية التركية سواء تجاه دول الجوار الإقليمي أو العالم ككل، فوصول تركيا إلى اتفاق لتسوية الخلافات مع الأكراد داخل أراضيها يزيدها قوة داخليا وخارجيا : على المستوى الداخلي بحيث تحافظ على استقرار الأوضاع السياسية الداخلية وتمنع أي بوادر لزعزعته من أطراف خارجية ، أما على المستوى الخارجي، فتسوية الوضع مع الأكراد يعزز من مواقفها الإصلاحية من اجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما يعزز صورة حزب العدالة والتنمية "الديمقراطي المعتدل" الذي تمكن من تحقيق التعايش السلمي في دولة متعددة القوميات.

ب-الأكراد كمحدد في السياسة الخارجية التركية تجاه سورية.

تعتبر العلاقات التركية السورية من ابرز انجازات حزب العدالة والتنمية الخارجية منذ مجيئه إلى السلطة فبعد أن كان البلدان على مشارف الحرب في عام 1998، تطورت العلاقات بينهما بعد اتفاق اضنة الموقع في أكتوبر 1998 ، الذي أنهى احتضان سورية لحزب العمال الكردستاني،وقد تدعم ذلك من خلال بناء علاقة وثيقة بين الرئيسين الأسد و أردوغان، وكذا زيادة النشاط الاقتصادي بين البلدين من خلال اتفاقيات التجارة الحرة ورفع إجراءات فرض التأشيرة وإنشاء مجلس رفيع المستوى للشراكة الإستراتيجية في2009. غير أن الانتفاضات الشعبية في سوريا مع بداية عام 2011 وتعقد الأزمة السورية، غير مجرى التقارب بين البلدين وخاصة أن تركيا ترتبط بشريط بري حدودي طويل مع سوريا مما يهدد أمنها القومي واستقرارها الداخلي، ناهيك عن القومية

[1]فتيحة ليتيم، مرجع سبق ذكره، ص219.

الكردية في سوريا ومشاركتها في الأحداث في سوريا.[1] حيث يقدر عدد أكراد سورية بأكثر من مليوني نسمة يشغلون بشكل أساسيا لمناطق الشمالية والشرقية من البلاد إضافة إلى وجود أعداد كبيرة منهم في المدن الكبرى ولاسيما دمشق وحلب، وتعد مناطقهم هذه من أغنى المناطق الزراعية في البلاد، فضلاً على أنها تحتوي على معظم إنتاج سوريا من الغاز والنفط. وقبل تفجر الأحداث في سوريا كانت مطالب الحركة الكردية تتلخص في إطارين:

الأول :مطالب عامة تتعلق بالحرية والديمقراطية والتعددية على مستوى البلاد.

الثاني :المطالبة بحقوق ثقافية وسياسية تتعلق بخصوصية الهوية القومية للأكراد.

غير أن مع تعقد الأوضاع وتدخل أطراف دولية أخرى في المنطقة تطورت هذه المطالب إلى المطالبة بحق تقرير المصير، والاعتراف الدستوري بالقومية الكردية كقومية ثانية بعد العربية في سوريا. خاصة بتشكل حركات ثورية وهي وحدات حماية الشعب الكردي المدعومة من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الناشط في سوريا.الذي تتهمه الجمهورية التركية بدعم حزب العمال الكردستاني في مواجهاته المسلحة ضد الدولة التركية.

إن التطور الأبرز في سياق كل ما جرى، هو سيطرة الأكراد على العديد من المناطق الكردية وإقامة بنية إدارية وأمنية في معظم المدن، وسط سيطرة واضحة لحزب الاتحاد الديمقراطي التابع عمليا لحزب العمال الكردستاني،وهذا ما أثار المخاوف التركية من أن تنقل العدوى إلى أكراد الداخل التركي، الأمر الذي دفع بالرئيس رجب طيب أردوغان إلى اتهام النظام السوري بتسليم هذه المناطق إلى حزب العمال الكردستاني والتهديد باجتياحها.[2]

بغض النظر عن المسالة الكردية المشتركة بين تركيا وسوريا والخوف التركي من المشروع السياسي الكردي في شمال سوريا، الذي يهدد على المدى البعيد احتمالية التقسيم والمطالبة بالحكم الذاتي لأكراد تركيا، والذي على إثره تتحدد طبيعة العلاقة بين الدولتين في الوقت الراهن، إلا أن الأهمية الجيو–سياسية لسوريا والمصلحة التركية في ذلك تلعب دورا أيضا في توجه السياسة الخارجية التركية اتجاه سوريا. وتتمثل هذه الأهمية في:

- تعتبر الحدود التركية –السورية الحدود البرية الأطول لتركيا بواقع حوال900 كلم^2، بكل ما تعنيه من مصالح مشتركة ومتبادلة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية.

[1] خورشيد دلي، **تركيا واللعب بنار أكراد سوريا**، على الرابط: http://www.wahdaislamyia.org/issues/132/korshiddali.htm في: 2017/05/05.

[2] خورشيد دلي، نفس المرجع.

- تعتبر سورية بوابة العالم العربي لتركيا، سيما فيما يتعلق بالتجارة البرية، وهذا ما يفسر التوجه التركي الحثيث لتصويب العلاقة مع دمشق بخطوات متسارعة في عهد العدالة والتنمية.
- تقع تركيا في قلب المناطق البرية القريبة أي البلقان والقوقاز والشرق الأوسط ، التي اعتبرها احمد أوغلو في كتابه الشهير العمق الاستراتيجي أهم المناطق التي يجب على تركيا التواصل معها والتقارب معها لتعزيز مكانتها في الإقليم والعالم.
- ثمة تقارب ملحوظ في التنوع العرقي والاثني والمذهبي على طرفي الحدود.
- تعتبر تركيا الراعية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سوريا ، المتمركزين في الشمال السوري قرب حدودها
- كان لحب أهمية استثنائية من تاريخ الدولة العثمانية، وخسرتها تركيا في معاهدة لوزان بعد الحرب العالمية الأولى، وتعتبرها تركيا اليوم (إلى جانب الموصل في العراق) خط الدفاع الأول عن حدودها.[1]

المطلب الثالث: تركيا والجمهوريات الإسلامية في آسيا

بانهيار المعسكر الشرقي وسقوط الاتحاد السوفيتي، استقلت جمهوريات آسيا الوسطى بين فترات مختلفة من عام 1990 واحدة تلو الأخرى، وكانت تركيا الدولة الأولى المبادرة بالاعتراف باستقلال هذه الجمهوريات في عام 1991 حيث بدأت بإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء، من الناحية التاريخية نجد أن جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية وذلك في القرنين الخامس والسادس عشر، فقد تركت الدولة العثمانية في هذه الجمهوريات تأثيرا ثقافيا إسلاميا كبيرا، فضلا على أن خمسة من هذه الجمهوريات تتكلم اللغة التركية وهي (أذربيجان، أوزباكستان قيرغستان تركمانستان، كازاخستان)أما الجمهورية السادسة وهي طاجاكستان فإنها تتحدث الفارسية. يطلق الكتاب على سكان آسيا الوسطى "بتركستان" وهي كلمة فارسية الأصل تعني بلاد الترك.[2]

من هذا المنظور غيرت تركيا منذ مجي حزب العدالة والتنمية، من طريقة تعاملها مع هذه الجمهوريات الإسلامية، حيث مثل الدين الإسلامي والخلفية التاريخية الحضارية المشتركة الأداة الأكثر تأثيرا في السياسة الخارجية التركية اتجاه هذه الجمهوريات الإسلامية. فعملت تركيا على استمرار دعم وجودها في المنطقة كدول

[1] سعيد الحاج: **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**،مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016، على الرابط:http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf في:2017/05/03.

[2] أحمد نوري النعيمي: **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**، دار زهران للنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2011، ص231.

مستقلة، ومستقرة سياسيا واقتصاديا، فعززت من مصالحهما المشتركة وذلك بإقامة مشاريع وعقد اتفاقيات شراكة بين الطرفين سواء على المستوى الحكومي أو عن طريق المبادرات الفردية من رجال الأعمال الأتراك، أو المنظمات التركية غير الحكومية التي تمثل أداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية، ومن بين هذه المشاريع نذكر: اتفاقية الشراكة الإستراتيجية الموقعة بين تركيا وكازاخستان في عام 2009، لقد أصبحت تركيا رائدة ل" قمم قادة الدول الناطقة بالتركية "التي بدأت بالانعقاد منذ عام 1992 ولغاية الآن وذلك من أجل زيادة التضامن بين الدول الناطقة بالتركية وخلق فرص تعاون جديدة من بينها توقيع اتفاقية "ناهتشيفان" المتعلقة بتأسيس مجلس تعاون بين الدول الناطقة بالتركية في أكتوبر 2009. تقديم المساعدات التقنية وبذلك بمنح قروض ضخمة، وكذا تنشيط الاستثمارات والمبادلات التجارية بين الطرفين، حيث تعتبر كازاخستان اكبر شريك تجاري لتركيا من حيث حجم الاستثمارات التركية في مجال البناء، والتي تصل قرابة خمسة مليارات دولار عبر أكثر من مائتي شركة تركية ناشطة هناك.كما سعت تركيا لتطوير العلاقات في المجالات الثقافية والتعليمية وذلك عبر سلسلة المدارس والجامعات التركية الناشطة على أراضي الجمهوريات الإسلامية على غرار جامعة ماناس التركية القرغيزية الموجودة في العاصمة القيرغيزية بيشاك. وكذلك تستقبل الجامعات التركية لطلاب من آسيا الوسطى في إطار خطة الرئيس التركي "تورغوت أزوال" لدعم الهوية والثقافة التركية في تلك الجمهوريات.[1]

يمكن القول بان توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل العدالة والتنمية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى ما هو إلى انعكاس وتطبيق فعلي لنظرية العثمانية الجديدة لأحمد داوود أوغلو، فتركيا ركزت اتجاهها نحو هذه المنطقة انطلاقا من المحدد العثماني، وما قول وزير الخارجية التركي السابق في خطاباته على أن تركيا تسعى إلى إقامة كومنولث عثماني في إشارة منه إلى تجميع الدول السابقة التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانية تحت قيادة جديدة وهي القيادة التركية. غير أن هذا لا ينفي رغبة حزب العدالة والتنمية من تحقيق المصلحة التركية والاستفادة من المكانة الجيو–سياسية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز المطلة على بحر قزوين الغني بالنفط والغاز، إذ تتعدى احتياطاته أكثر من 150 مليار برميل من النفط، وتقدر احتياطاته من الغاز الطبيعي بأكثر من 75 ألف مليار متر مكعب، في ظل التنافس الدولي على السيطرة عليه، وذلك من

[1] وزارة الخارجية الجمهورية التركية: **العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى**، على الرابط:http://www.mfa.gov.tr/العلاقات-التركية-مع-دول-آسيا-الوسطى في: 2017/05/07.

خلال مشروع نابوكو لمد خط أنابيب النفط والغاز بطول 3300 كلم ، وبقيمة 5.6 مليارات دولار، وهذا ما يؤهل تركيا لان تكون جسرا للطاقة وممرا آمنا لها بين الشرق والغرب.[1]

المبحث الثاني: تحديات استمرار تأثير البعد المجتمعي على السياسة الخارجية التركية الجديدة

المطلب الأول: ما بعد الانقلاب الفاشل في تركيا

مرّت تركيا بمحاولة انقلاب عسكرية كادت أن تغيّر اتجاهات الدولة والسياسات التي يتبناها حزب العدالة والتنمية. حيث انه في ليلة 15 جويلية 2016، سيطرت مجموعة من الجنود المنشقين عن الجيش على جسري البوسفور الرابط بين شقي تركيا الأسيوي والأوروبي، والطرق الرئيسية في البلاد، وحاصرت مقر الأركان وقصف البرلمان، وأوقفت العمل في المطار واحتلت مبنى التلفزيون، وأذاعت بيان الانقلاب كما أعلنت عن حالة الطوارئ في البلاد. غير أن تحرك القيادة السياسية التركية ممثلة في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس الأركان وسرعة تواصلها مع الشعب ساهم بشكل كبير في إحباط هذه المحاولة الانقلابية المراد منها الإطاحة بالرئيس أردوغان ، ورغبة المؤسسة العسكرية باسترجاع زمام الوصاية على المبادئ الكمالية العلمانية التي على حد تعبيرها انتُهكت في ظل حكومة العدالة والتنمية الإسلامية على حسب ما ورد في بيان الانقلاب بان الحكومة"حادت عن العلمانية.".

مثل الانقلاب مرحلة فارقة ومفصلية في تاريخ تركيا، أين لعب الشعب التركي دورا كبيرا في إفشال هذا الانقلاب لأنه لا يريد معايشة التجارب السابقة من الانقلابات التي نفذها العسكر في حق الحكومات القائمة كما اثبت الشعب وعيا مجتمعيا كبيرا بإصراره على مشروعية الدولة المدنية، وعلى الديمقراطية المحافظة التي أرساها حزب العدالة والتنمية، التي حققت الاستقرار الاقتصادي للبلاد، وكذا الرفاهية المعيشية للفرد التركي، والذي ارتفع في السنوات 15 الماضية إلى الضعفين. ولمعرفة دوافع خروج الشعب التركي إلى الشارع لدرع الانقلابين قامت جامعة سقاريا بدراسة استطلاعية عقب انقضاء ليلة الانقلاب شملت 176 شخص في 16 ساحة عمومية ضمن 9 مدن رئيسية، الموضوع الأساسي لهذه الدراسة "هو الوعي المجتمعي الذي أدى إلى إحباط محاولة الانقلاب" وخلصت الدراسة إلى أن معظم إجابات العيينة المدروسة تمحورت حول السبب الرئيسي للخروج إلى الشارع كان بسبب:

[1] حنان أبو سكين:**بين الصراع والتعاون، التنافس الدولي في آسيا الوسطى**،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014، على الرابط: http://www.acrseg.org/6940في :2017/05/05.

- حب الوطن والشعب.
- الدعوة التي وجهها أردوغان للخروج إلى الشراع وكذا ثقتهم الكبيرة فيه.
- ارتفاع أصوات الأذان طوال ليلة الانقلاب، وارتفاع أصوات مآذن المساجد بعبارات تحفيزية على غرار"حي على الجهاد" ، " انتم من يمنع التسلط" ، "وانتم الوتد الأساسي للحرية والكرامة والمساواة".[1]
- النكسات السياسة والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها تركيا نتيجة الانقلابات السابقة.
- الخوف من أن نجاح الانقلاب سيؤدي إلى حرب أهلية، وتكرار ما حدث في مصر وليبيا وسوريا وسيؤول في النهاية إلى تقسيم تركيا.[2]

إن نجاح أردوغان في إفشال الانقلاب زاد من رصيده الشعبي وثقة المواطن به واقتناعه باستهداف تركيا من قبل قوى خارجية لزعزعة استقرارها الداخلي، وهذا ما قد أتاح لاردوغان وحزب العدالة والتنمية الفرصة للتخلص من القوى المركزية المهمة، وإعادة هيكلة القوات المسلحة التركية التي كان نفوذها يعرقل أحداث التحولات السياسية وفق رؤية الحزب لعام 2023، وكذا من المضي قدما في مشروعه وتصوره لمستقبل الدولة المسمى "تركيا الجديدة" فقد أشاد في أول حضور لهفي مطار اسطنبول بعد محاولة الانقلاب بالشعب التركي واسند له إفشال محاولة الانقلاب قائلا بأنه " وقف سدا منيعا أمام منفذيه"، كما أكد أردوغان على أن تركيا الجديدة ليست تركيا القديمة، ويرتكز هذا المفهوم على التخلص نهائيا من الوصاية العسكرية دستوريا وسياسيا والانتقال إلى دستور مدني، كما أتاحت هذه المحاولة فرصة التخلص من مراكز النفوذ العلمانية المتبقية في الحكومة والتي كان يخشى أن تطيح بمشروعه السياسي، ليس عسكريا فحسب، وإنما قضائيا ودستوريا ومدنيا وهو ما دلت عليه سلسلة الاعتقالات التي شملت اعضاءا من الجيش، وكذا الإقالات التي شملت المحكمة الدستورية والمحاكم الإدارية[3].

وقد عزز هذا الانقلاب لدى الرأي العام التركي ضرورة التحول إلى النظام الرئاسي بدل البرلماني، فالميزة الرئيسية للنظام الرئاسي هي انه يعكس إرادة الأمة في السياسة، ويضمن الاستقرار، ويحمي الأمة من التدخلات

---

[1] جلال سلمي: **لماذا فشل الانقلاب في تركيا**، على الرابط: http://www.turkpress.co/node/23795 في: 2017/05/10.

[2] نبي ميش: **التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا**، مجلة رؤية تركية، السنة5، العدد3، 2016، ص ص45-80.

[3] عماد يوسف قدورة: **الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا**، على الرابط: http://www.dohainstitute.org/release/44767d8a47704ec2a031c30dfea15f53 في: 2017/02/21.

غير السياسية، وان تعديل دستور جديد، وإطار قانوني جديد في النظام القائم، سيعزز السياسة ضد أطراف مثل تنظيم غولن*، ويجعل النظام أكثر صمودا.

وفي ختام مقاله في مجلة رؤية التركية قال الكاتب التركي فخر الدين الطون، بأنه ينبغي على تركيا أن تتخذ الخطوات اللازمة من اجل تعزيز استقلال البلاد، وكذا تعزيز دورها إقليميا ودوليا، وذلك لا يتم إلا عن طريق تجديد طابعها المؤسسي، وهذا لا يكون بالعودة إلى القيم الجمهورية خاصة الهوية العلمانية، لان هذا الأساس الإيديولوجي استطاع الاستمرار في ظروف وطنية ودولية غير تلك التي تعيشها تركيا اليوم. وانه لا تتحقق نظرية تركيا المستقلة والقوية إلا باعتمادها على مفهوم جيو–سياسي قائم على أساس القيم المحلية والوطنية، ونظرة واقعية للعلاقات الدولية الحالية، بحيث تكون تركيا هي مركزها.[1]

وما يدل حديث الطون إلا على أن النخبة التركية المثقفة داعمة لتركيا من اجل لعب دور محوري في المحيط الجغرافي المجاور، وكذا على الساحة الدولية انطلاقا من مقوماتها الجغرافية والتاريخية والثقافية والحضارية وضرورة دعم الحكومة القائمة ممثلة في حزب العدالة التنمية وفي شخص الرئيس أردوغان لتحقيق العودة القوية لتركيا وتفعيل تراثها الثقافي وقيمها الإسلامية، فالنخبة التركية بهذه التوجهات التأثير على الرأي العام التركي وحشد تأييده على استمرار تأثير الهوية الإسلامية التركية على السياسة الداخلية التركية وكذا الخارجية. وما خروج الشعب التركي إلى الشارع بدعوة من أردوغان إلا قبولا منه على المشروع الذي جاء به حزب العدالة والتنمية منذ 2002 والى غاية اليوم وكذا رغبة منه في استمرار نفس القيادة في الحكم لسنوات أخرى لاحقة.

*__تنظيم غولن:__ هي جماعة دينية راعيها فتح الله غولن ، صنفتها تركيا على أنها جماعة إرهابية باعتبارها توظف الخطابات الدينية في كل مجال على وجه التقريب، بدءا من البيروقراطية إلى السياسة، ومن المجال الاجتماعي إلى عالم الأعمال، ومنذ بداية الثمانينات، واستعملت هذه الجماعة ما لديها من مقومات وشكلت كيانا موازيا للدولة في جميع المجالات، ان هذه البنية السرية والمغلقة التي تتحرك بوصفها تنظيما يؤمن بالمنقذ الغيبي أكثر من كونها جماعة دينية ، وأصبح لديها كيان موازي في المؤسسات العامة .

[1]فخر الدين ألطون:__الديناميكيات السياسية والاجتماعية لتنظيم غولن الإرهابي ومحاولة انقلاب 15 تموز__، مجلة رؤية تركية، السنة5، العدد3، 2016، ص28.

المطلب الثاني: خلفيات التحول إلى النظام الرئاسي في تركيا

1-نظرة عامة عن الاستفتاء

يتوجه أكثر من 55 مليون ناخب تركي يوم السادس عشر من أفريل إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء على التعديل الدستوري المقترح من قبل العدالة والتنمية والذي صوت عليه البرلمان التركي بأغلبية 339 صوتًا، بعدما فشل في الحصول على موافقة ثلثي أعضاء البرلمان أي 367 من أصل 550 لإقراره دون الحاجة إلى الاستفتاء، ويعتبر هذا الأخير من أهم الاستفتاءات التي مرت في تاريخ الجمهورية التركية، بل لعله الأكثر حساسية وذلك لطبيعة التعديلات التي ستجرى على دستور 1982. والتي تمثلت في أن التعديل يتكون من ثماني عشرة مادة، جزء منها عام مثل مواد رفع عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 وخفض سن الترشح للبرلمان من 25 إلى 18، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بشكل متزامن كل خمس سنوات، وإلغاء المحاكم العسكرية، وتنظيم انتخابات هيئة القضاة والمدعين العامين.[1]

أما الجزء الآخر – والأهم – فهو الخاص بالتحول للنظام الرئاسي، أي شروط الترشح للرئاسة وصلاحيات الرئيس وآليات محاكمته والعلاقة بين المؤسسات المختلفة سيما الحكومة والبرلمان، إن الدعوة للانتقال إلى النظام الرئاسي يبررها مؤيدوها بمجموعة من الأسباب الضرورية ولعل أهمها:

-أن النظام السياسي الحالي "البرلماني" يعاني خللا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية (أي الحكومة و البرلمان)، حيث يشكو الثاني من سيطرة الأول، وعليه فإن الانتقال إلى النظام الرئاسي سيحل هذا الخلل من جهة، ومن جهة ثانية سيجعل من النظام السياسي أكثر استقرارا، ولعل أهمية هذا الأمر يتضح في ظل الحكومات الائتلافية التي تعاني عادة من عدم الانسجام أو التوافق، فلقد شهدت 93 عامًا من عمر الجمهورية التركية تشكيل65 حكومة، بحيث يكون معدل عمر الحكومة 16 شهرًا فقط، وهو ما أثر على الاستقرار السياسي والخطط الحكومية لاسيما الاقتصادية منها.

[1] سعيد الحاج:**استفتاء النظام الرئاسي في تركيا: السياق والمواد والتوقعات**، على الرابط:-http://ida2at.com/presidential-system-in-turkey-referendum-context-materials-and-expectations/ في: 2017/02/25.

-إن الدور القوي للنظام الرئاسي بات ينبع من طريقة الاقتراع المباشر في الانتخابات الرئاسية في البلاد حيث للمرة الأولى جرى الاقتراع بشكل مباشر من الشعب خلافاً لما سبق والتي كانت تتم داخل البرلمان وعليه يرى أنصار النظام الرئاسي أن الرئيس بات يمثل الشعب لطالما فاز بأصواته ولو بنسبة50%حسب الدستور.

-إن تركيا التي حققت خلال العقد الماضي نجاحات كبيرة في المجال الاقتصادي وشهدت تغيرات سياسية داخلية عميقة، باتت بحاجة إلى دستور جديد يعبر عن هذه النجاحات ويضمن لها الاستمرارية، وهو ما يعني أن يقوم الرئيس بإدارة الملفات الأساسية ولاسيما ملف السياسة الخارجية.

-أن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي لا يمكن تصوره بعيداً عن شخصية أردوغان الذي يرى أن النظام الرئاسي سيخلص السلطات التنفيذية والتشريعية من البيروقراطية الموجودة والإجراءات الروتينية التي تمر عليها عملية اتخاذ القرار، وأنه سيعطي قوة دفع كبيرة للسياستين الداخلية والخارجية في تطلعها نحو أهدافها المرسومة عام 2023 من خلال انجاز سلسلة ضخمة من المشاريع الاقتصادية والقيام بإصلاحات سياسية حقيقية وحل القضايا المزمنة ولاسيما القضية الكردية، على أمل أن يضع كل ما سبق تركيا ضمن قائمة أفضل عشر اقتصاديات في العالم[1].

كما دعم الرئيس رجب طيب أردوغان هذه المبررات في حديثه للصحافة بأن الدافع الرئيس لسعي تركيا نحو تعديل الدستور والانتقال بنظام الحكم من برلماني إلى رئاسي، هو أن" النظام الحالي بات عاجزا وغير قادر على تحقيق أهداف تركيا وحل مشاكلها العالقة"، وقد قدم أردوغان وحزب العدالة والتنمية شعار "خدمة الأمة" وتحقيق مزيد من الرفاه للشعب، وهو الأساس الذي بنى عليه تبرير سعيه الحثيث لإجراء هذا التعديل وتحقيق التفوق لمؤسسة الرئاسة بقيادة الرئيس، وان ما يحتاجه الآن هو تحقيق طفرة اقتصادية كبيرة والمضي قدما، والقدرة على اتخاذ القرارات بسرعة دون مواجهة العقبات القضائية وغيرها.[2]

وبالعودة إلى مشروع الدستور المقدم من الحكومة التركية للبرلمان نجد أنه ألغى موقع رئيس الحكومة المعمول به في النظم البرلمانية وشبه الرئاسية، وأناط السلطة التنفيذية بموجب المادة 104 منه بالكامل بشخص الرئيس ما يمكنه اتخاذ قرارات غير متعارضة مع الدستور أو القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، إلى جانب الحق في

---

[1] خورشيد دلي:**تركيا بين العثمانية الجديدة والنظام الرئاسي وإنتاج التطرف**، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، العدد158، 2015، على الرابط:http://www.wahdaislamyia.org/issues/158/kdalli.htmفي : 2017/05/10.

[2] مندريس سينار: **استراتيجيات الطاقة في تركيا لحزب العدالة والتنمية**، في: حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2016، ص14.

تعيين الوزراء منفردًا دون الحاجة لأخذ ثقة البرلمان، كما يعطي مشروع الدستور التركي المقترح الحق للرئيس بإعلان حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر وكذلك تمديدها دون الحاجة للرجوع للبرلمان عند حدوث خطر يهدد البلاد كالحرب أو انقلاب عسكري، ولم يحدد المشروع سقفا لذلك بل تركه لتقدير الرئيس وفق رؤيته. فالنظام الرئاسي سيضمن سيطرة اكبر للرئيس أيا كان على مؤسسات الدولة وسيتيح له عكس رؤيته عليها سيما في السياسة الخارجية ، إضافة إلى زيادة نفوذه في مؤسسات أخرى تشارك أيضا في بلورة القرار الخارجي جهاز الاستخبارات والمؤسسة العسكرية فضلا عن الحكومة التي ستتبع له بالكامل. ومن القضايا المستجدة التي تناولها مشروع الدستور الجديد في المادة 101 السماح للرئيس بزعامة حزبه السياسي في الوقت الذي يجبر الدستور الحالي رئيس الجمهورية على التخلي عن عضوية الأحزاب بصورة مطلقة مادام في هذا المنصب.

إن التعديل الدستوري وان اقر بعد الاستفتاء المزمع إجراءه في افريل2017 سيمر بفترة انتقالية إلى حين الانتخابات الرئاسية البرلمانية المتزامنة في نوفمبر 2019 أين سيتم التطبيق الفعلي للنظام الرئاسي، وبعد فترة ستة أشهر تبدأ مباشرة بعد الاستفتاء لإقرار البرلمان" قوانين الموائمة" التي تستهل الانتقال التدريجي من النظام البرلماني إلى الرئاسي، أما بخصوص البند المتعلق بزعامة رئيس البلاد لحزبه السياسي ستبدأ مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء.[1]

2- توقعات ما بعد الاستفتاء

كشف استطلاع للرأي أجرته شركة "ماك" التركية للأبحاث، أنّ 59.77%من الشعب التركي سيدلون بأصواتهم لصالح التعديلات الدستورية،[2] وهذا يعني أن المجتمع التركي انقسم إلى قسمين، مؤيد ومعارض، بيد انه لا يمكن إغفال الأصوات المعارضة لهذا التعديل، وبناءا عليه، فانه من الخطأ تلقّي حزب العدالة والتنمية النتائج التي ستسفر عنها على أنها دعم شعبي تمكّنه من تنفيذ التغيرات التي يريدها في الدولة والمجتمع على نحو منفرد من دون تحقيق حدٍّ أدنى من الإجماع الشعبي أو التنسيق مع قوى المعارضة،[3] ولاسيما تلك التي عارضت الانقلاب العسكري مبدئيًا ووقفت مع الحزب في مواجهته، لان تلك القوى المعارضة حصلت مع الاستفتاء على دعم شعبي قد يدفعها إلى تجاوز مسألة الاعتراض على تغيير شكل نظام الحكم إلى موجات احتجاج شعبية،

---

[1] سعيد الحاج،**استفتاء النظام الرئاسي في تركيا: السياق والمواد والتوقعات**، مرجع سبق ذكره.

[2] عن تركيا بوست:**استطلاع رأي: 59.77% من الأتراك يؤيدون التعديل الدستوري**، على الرابط:-http://www.turkey-post.net/p-186560/في 2017/02/28.

[3] عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:**الاستفتاء التركي: نعم ولكن؟** على الرابط:http://syria.alsafahat.netفي: 2017/05/10.

ترفض قرارات الحكومة وأساليبها في الإدارة، مذكرةً بأحداث"جيزي بارك"التي وقعت عام2013.* وقد علق المحلل سونر كافابتاي عن هذه النتائج الأولية "بأنها أصل الأزمة التركية الحديثة"،ومن جهته، يحذر حزب الشعب الجمهوري أكبر أحزاب المعارضة من الصلاحيات الواسعة المعطاة للرئيس معتبرًا أنها ستفضي إلى حكم الفرد وإلى الدكتاتورية.

3-هل يعني النظام الرئاسي اسلمة تركيا على يد رجب طيب أردوغان؟

من الناحية الإيديولوجية يمكن القول بان أردوغان ينحدر من المحيط القومي الديني المحافظ بالرغم من انه نفى هذه الصفة عن حزبه العدالة والتنمية منذ توليه زمام السلطة في عام 2002. غير أن التغير في النشاط السياسي الداخلي عما كان عليه في الحكومات العلمانية السابقة يثبت عكس ذلك، حيث انه شجع بناء مسجد كبير على هضبة تعلو البوسفور ورفع مستوى الضرائب المفروضة على المشروبات الكحولية ومنع بيعها على مقربة من المساجد، كما فرض في الوقت نفسه تمكين النساء المحجبات من العمل مجددا في المؤسسات الحكومية منها الجامعات والمحاكم والبرلمان.وكذلك لتصاعد الحس الإسلامي لدى الشعب التركي الذي تعكسه على سبيل المثال زيادة أعداد طلبة المدارس الإسلامية من 50 ألف عام 2002 إلى قرابة مليوني شخص عام 2014 حسب الإحصائيات، بالإضافة إلى عودة مظاهر طبيعية كانت مفقودة فيما سبق إلى المجتمع التركي على غرار الاحتفال بالمناسبات الدينية المختلفة[1]، ومن اجل ذلك فاردوغان يراهن على تأييد غالبية الشعب التي ظلت رافضة لإصلاحات مصطفى كمال طوال مائة عام للحصول على دعم كاف للنظام الرئاسي.

إن استخدام مصطلح اسلمة الدولة التركية من قبل المعارضين لحكم العدالة والتنمية يوضح حقيقة تخوف الكثير من الأحزاب التركية من فقدانها لهامش حركة واسعة أمنها لهم الدستور المبني على أساس العلمانية والبرلمانية، لذلك ترفض هذه الأطراف المعارضة أي صبغة إسلامية للدولة التركية من ضمنها النظام الرئاسي الذي سيتيح للرئيس الذي هو على الأغلب سيكون من حزب العدالة والتنمية في ظل تفوقه الانتخابي، مما سيقود إلى حصر صلاحيات واسعة في يد الرئيس قد توظف لخدمة إيديولوجية حزب العدالة والتنمية. ومن هنا لا بد من الإشارة إلى تصريح إسماعيل كهرمان رئيس البرلمان التركي الذي قال فيه" أن الدستور الجديد يجب

* **أحداث جيزي بارك**: هي حركة احتجاجية على خطة الحكومة التركية لإعادة هيكلة ميدان تقسيم وسط مدينة اسطنبول كانت ستتضمن قطع بعض الأشجار في نهاية ماي 2013 ،تحولت بسرعة إلى حركة احتجاجية واسعة وأعمال شغب.

[1]مظفر مؤيد العاني:**الصراع بين الدين والعلمانية في تركيا**، على الرابط:http://www.turkey-post.net/p-131120/ في: 2017/05/12.

أن لا ينص على العلمانية، وانه ينبغي أن يناقش الدين كما يجب أن يكون دستورا دينيا"، وقد أثار هذا التصريح حفيظة قوى المعارضة الممثلة بحزب الشعب الجمهورية وحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطية فهاجمت جميعا تصريحات كهرمان وعدتها بمثابة انقلاب ناعم على الأسس العلمانية للدولة التركية، واعتبرت أن الهدف منها هو إقامة دولة دينية تعبيرا عن فكر العدالة والتنمية.

كما لا يمكن إغفال رغبة الرئيس التركي إقرار تعليم اللغة العثمانية المكتوبة باللغة العربية في المدارس التركية والنظر إلى هذه الرغبة على أنها مجرد تعليم للغة الأجداد، بقدر ما هو تعبير عن رؤية أردوغان لكيفية رؤيته لتركيا وهويتها الحضارية وخياراتها السياسية في المرحلة المقبلة، على شكل انتقال إلى الجمهورية الثانية بحلول عام 2023 في الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الجمهورية التركية على يد كمال أتاتورك، ولعل هذا ما يفسر إصراره على المضي في دفع القرار إلى حيز التنفيذ، عندما قال لمعارضي القرار خلال مشاركته في أعمال مجلس الشورى الديني الخامس الذي عقد في أنقرة انه سيتم التعليم باللغة العثمانية سواء شاء المعارضون أو أبو) فتركيا التي تشغل مخيلة أردوغان في المرحلة المقبلة هي تركيا المتصالحة مع تاريخيها العثماني، مجتمعا وثقافة ولغة وذاكرة ورموزا.[1]

[1] خورشيد دلي، **تركيا بين العثمانية الجديدة والنظام الرئاسي وإنتاج التطرف**، مرجع سبق ذكره.

استنتاج:

وفي نهاية هذا الفصل، نستنتج من أن الرؤية السياسية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية، اعتمدت بشكل كبير على عناصر الهوية والثقافة والحضارة التركية ، التي ورثتها عن الإمبراطوريات السابقة التي مرت على إقليم الأناضول، والتي على أساسها سطر صانع القرار السياسي التركي أجندة السياسة الخارجية لدولته في ظل كونها دولة مركز لا دولة هامشية، هذه التوجهات الخارجية الجديدة ركزت على البعد الإسلامي في علاقاتها مع الدول الإسلامية مجتمعة تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي، وكذا استغلت هذا البعد من اجل إعادة بعث العلاقات الثنائية بين تركيا وبين الجمهوريات الإسلامية ، في ظل حداثة استقلالها وتنافس القوى العالمية على ثرواتها.

بيد أن المسالة الكردية تعتبر العقبة الأكبر في مسيرة حزب العدالة والتنمية، في ظل تعقد الأوضاع في الجوار الجغرافي، ورغبة الأقلية الكردية في سوريا والعراق على الاستقلال بإقليم كردستان، مما يهدد النسيج المجتمعي التركي ويفتح بابا عل التدخلات الخارجية، التي تسعى لضرب الاستقرار الداخلي التركي في ظل تنامي قوة تركيا وتهديدها لمصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها تركيا في السنتين الأخيرتين على غرار الانقلاب الفاشل ، الذي دعم للقادة الأتراك فكرة أن تركيا هي محط أنظار الغرب من اجل الحد من الدور الذي تلعب في قضايا المنطقة، غير أن التعديل الدستوري والتحول إلى النظام الرئاسي الذي تسعى تركيا إلى إقراره ، يعد بمثابة ضربة قاضية للغرب ، خاصة في ظل تخوفهم من اسلمة تركيا، الآمر الذي سيعرقل بالتأكيد تنفيذ أهدافهم الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، في ظل الموقع الجغرافي المميز الذي تحتله تركيا.

خـــاتمـــة

في آخر الدراسة يمكن القول، بان الاتجاهات السياسية التي مرت على الجمهورية التركية منذ تأسيسها على يد أتاتورك، كانت ذات بعد أحادي التوجه عندما فضل التوجه نحو الغرب، مركزا أساسا على انضمام تركيا إلى النادي الأوروبي، محاولا بذلك اقتلاع تركيا من جذورها الإسلامية، أما التوجه الثاني فهو عن طريق أفكار زعيم الحركة الوطنية نجم الدين أربكان الذي عاكس وجهة نظر المؤسسة العلمانية ودعا إلى التوجه نحو الشرق العربي الإسلامي ومعاداة الغرب المسيحي،غير أن النهج التجديدي الذي جاء به حزب العدالة والتنمية فكان له رأي أخر، فقد استوعب الإسلاميون الجدد في تركيا دروسا كبيرة الأهمية، من خلال تأملهم في مسار التجربتين السابقتين المتناقضتين اللتان قادتا الصراع على السلطة في تركيا، وهما حسب تصور الإسلاميين الجدد تجربتان لم تتمكنا من استيعاب مقومين أساسين في التاريخ هما:

المقوم الأول: يرتبط بالجغرافيا التي تفرض على تركيا انتماءا أوروبيا ، ولا يمكن لأي فاعل سياسي أو ثقافي أن ينجح في اقتلاع تركيا من هذا الانتماء الجغرافي، ولذلك فان أي مشروع إسلامي يسعى إلى زحزحة تركيا من جغرافيتها سيكون مصيره الفشل، لان الحقائق على الأرض اكبر من التنظير، وهكذا استوعب منظرو وسياسيو حزب العدالة والتنمية هذا الدرس استيعابا جيدا، وسعوا إلى تجاوز المنظور الإسلامي الاربكاني الذي قام على معاداة الانتماء الأوروبي لتركيا ، ودافع في المقابل عن انتماء أحادي في علاقة تركيا بالشرق.

المقوم الثاني: يرتبط بالتاريخ والانتماء الحضاري، وهذا المقوم يفرض على تركيا انتماءا حضاريا إسلاميا تؤكده معطيات الثقافة والدين التي لا يمكنها أن تسمح لأي فاعل سياسي بزحزحتها. وأي مشروع سياسي يقوم على مواجهة الانتماء الحضاري الإسلامي لتركيا، ويسعى إلى استبداله بانتماء حضاري "مسيحي يوناني روماني" مزيف سيكون مصيره الفشل الأكيد، وقد استوعب الإسلاميون هذا الدرس جيدا، وتمكنوا من توجيه ضربات للمؤسسة العسكرية العلمانية عبر اتهامها بمحاربة الانتماء الحضاري للشعب التركي المسلم، وتمكنوا بذلك من ربح شرعية سياسية، عبر الدعم الشعبي الكبير الذي كان يعلن نفسه بقوة خلال صناديق الاقتراع في كل استحقاق انتخابي.

وعلى هذا الأساس، أردنا معرفة كيف وظف حزب العدالة والتنمية (التيار الإصلاحي التجديدي)هذين المقومين (باعتبارهما أبعاد مجتمعية) في صنع السياسة الخارجية لتركيا؟

ومن خلال البحث والتحليل في خلفيات هذا للموضوع توصلنا إلى عدة استنتاجات يمكن إدراجها على النحو التالي:

- ✓ تحتل تركيا موقعا فريدا باعتبارها دولة مترامية الأطراف، وسط ارض واسعة بين إفريقيا واوراسيا، ويمكننا تعريفها بأنها بلد مركزي ذو هوية إقليمية متعددة لا يمكن اختزالها في صفة واحدة وموحدة.
- ✓ استمدت السياسة الخارجية التركية–في فترة حزب العدالة والتنمية– مبادئها وأهدافها من أساس تنظيري أرساه المنظر احمد داوود أوغلو، انطلق من أبعاد مادية ومعنوية مركزا على الجغرافيا و الأفكار والقيم والهوية، وهذه الأخيرة ما هي إلا أبعاد مجتمعية تنطلق من البيئة الداخلية، وقد انعكست هذه النظريات على توجهات السياسة الخارجية التركية الجديدة وعلى نشاط قيادي حزب العدالة والتنمية.
- ✓ إن تركيا استغلت مقدراتها الوطنية في صناعة سياسية خارجية أهلتها للعب دور جديد ومتميز يتلاءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية.
- ✓ تحاول تركيا تحقيق توازن قوى في العالم، فبعد أن انتقل التنافس بين القوى الكبرى إلى منطقة الشرق الأوسط، ترى تركيا أنها الَأوْلَى من أن تلعب دورا في هذه المنطقة بحكم الجوار الإقليمي.
- ✓ ترغب تركيا في خلق جبهة إسلامية قوية هي قائدتها توازي في قوتها التكتلات الإقليمية والدولية التي لها تتحكم في العلاقات الدولية.
- ✓ إن التوجه التركي نحو الدول الإسلامية، هو من اجل استثارة الوازع الديني لشعوب هذه الدول، من اجل توسيع دائرة المؤيدين للتيار الإسلامي المعتدل، وذلك لما لهذا المقوم من تأثير قوي على السياسات الداخلية والخارجية للدول،وذلك عن طريق إبداء المواقف الحاسمة من قضايا حساسة على غرار القضية الفلسطينية، وكذا تزعم العديد من الوساطات لحل النزاعات القائمة بين هذه الدول في ما بينها أو بين الحركات والطوائف المنقسمة داخل الدولة الواحدة، خاصة بعد ما يسمى بأحداث الربيع العربي.
- ✓ استطاع أردوغان (سواء كمنصبه في رئاسة الوزراء أو منذ اعتلاءه سدة الحكم في 2014) و في مدة 15 عام من تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا، استطاع أن يحقق انجازات معتبرة انتقلت بتركيا من دولة اقتصادها هش ومشاكل اجتماعية كثيرة، إلى دولة طموحة حقق مؤشر النمو الاقتصادي فيها قفزة نوعية في مدة قصيرة، بقدرته على إيجاد توافق و تجانس اجتماعي خاصة في ظل تعقد التركيبة البشرية في الدولة التركية مكنته من تحقيق استقرار اجتماعي لفترة زمنية طويلة.
- ✓ تفسر رغبة أردوغان في إعادة إحياء الخلافة العثمانية، برغبته في الانتقال من الهوية التركية بمفهومها القومي الضيق الذي كرسه أتاتورك، إلى العثمانية الجديدة التي تشكل فضاءً أرحب لهوية الدولة التركية التي يسعى أردوغان إليها، من خلال إعادة وصل ما انقطع من التاريخ بما يحمله هذا التاريخ من مكون

اجتماعي، ولان متانة المشهد الداخلي وتوازناته لها انعكاساتها المباشرة على السياسة الخارجية لأي دولة فيمكن توقع انعكاسات مباشرة على توجهات السياسة الخارجية للجمهورية التركية.

- ✓ نجح حزب العدالة والتنمية ممثلا بأقطابه الثلاث (أردوغان وجول و أوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي، عبر تعزيز قوتها الناعمة وتغيير أسلوب التعامل من المواجهة العسكرية واستعمال القوة الخشنة إلى تنشيط دور الدبلوماسية بمختلف أنواعها الاقتصادية والثقافية، لتكريس صورة الدولة النموذج على مستوى المنطقة وشعوبها.
- ✓ إن نشاط السياسة الخارجية التركية، المراد به هو تحقيق المصلحة القومية التركية بالدرجة الأولى ويظهر ذلك في أن المناطق التي تحدث عنها أوغلو في كتابه العمق الاستراتيجي على أساس أنها من أولويات التوجه التركي الخارجي، هي مناطق غنية بمختلف الثروات الطبيعية، وهي اليوم بؤر تنافس بين العديد من القوى من اجل السيطرة على تلك الثروات، وقدرة تركيا على التحكم في زمام المبادرة فيها يسمح لها أن تضممن لسنوات طويلة لاحقة المحرك الأساسي لاقتصادها (المواد الأولية)، وخاصة أن طموح أردوغان هو التقدم باقتصاد بلاده إلى مصاف العشر الأوائل من تصنيف اقتصاديات العالم.
- ✓ تركيا اليوم تمر بفترة حاسمة في تاريخها السياسي، فالتحول إلى النظام الرئاسي ورغبة أردوغان بتقلد العرش العثماني، سيمثل التحدي الأكبر في مسيرة حزب العدالة والتنمية بصفة عامة، وأردوغان بصفة خاصة، لأنها ستؤول حتما إلى تغيرات جلية على مستوى الداخل التركي، الذي سينعكس بالضرورة على السياسة الخارجية للجمهورية التركية الثانية على حد تعبير رجب طيب أردوغان.

وفي الأخير كخلاصة عامة للدراسة، يمكن القول بأنه كان للبعد المجتمعي دور كبير في صنع السياسة الخارجية التركية وتوجيهها، وبهذا نكون قد تأكدنا من صحة الفرضيات المذكورة في بداية الدراسة، لكن يبقى السؤال المطروح ما هو مصير حزب العدالة والتنمية في ظل التحول إلى النظام الرئاسي؟ وهل ستبقى الديمقراطية المحافظة قائمة في ظل تزايد التوجه العلني لاردوغان نحو إحياء أمجاد الخلافة الإسلامية؟

قـــائـمـــة المراجـــــع

أ/**المراجع باللغة العربية:**

الكتب:

1/أبو الحسن، خالد محمد، **تركيا والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، في: مجموعة مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ط1، 2012.

2/اوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، اسطنبول المجلد الأول، 1988.

3/أوغلو، احمد داوود، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمة: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، ط2، 2011،

4/الياس، فراس محمد، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور العثمانية الجديدة**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، د ب ن، ط.1، 2016.

5/آراس، بولنت، **السياسة الخارجية التركية..نظرة من الداخل**، في: مجموعة مؤلفين، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ط1، 2012.

6/باكير، علي حسين، **تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو–سياسية والجيو– إستراتيجية**، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2010.

7/ بوقارة، حسين، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، مطبعة دار هومة ،الجزائر.

8/بسلي، حسين ، اوزباي، عمر، **رجب طيب أردوغان: قصة زعيم**، ترجمة :طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2011.

9/ جندلي، عبد الناصر، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

10/ورغي، جلال، **الحركة الإسلامية التركية:معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر، ط1، 2010.

11/حبيب، كمال، **الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز**، في: محمد عبد العاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،: مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ط1، 2010.

12/يوسف حتي، ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1985.

13/كوثراني، وجيه، **التحديات والبزوغ: مخاضات الإسلام السياسي في تركيا**، في: موجوعة مؤلفين، عودة العثمانيين"الإسلامية التركية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات، ط4، 2012.

14/مهنا، محمد نصر، الوجيز في مناهج البحوث السياسية والإعلامية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1999.

15/محمود، احمد عبد العزيز، **تركيا في القرن العشرين**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2012.

16/محفوض، عقيل سعيد ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا المؤسسة العسكرية والسياسية العامة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط 1، 2008.

17/محفوض، عقيل سعيد، **تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر،2012.

18/ميرال زيا، س.باريس، جوناثان، **تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية**، سلسلة ترجمات الزيتونة 60، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.

19/مكي، لقاء، **شخصيات تركية**، في: تركيا..صراع الهوية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، ملفات خاصة، 2006.

20/معوض، جلال عبد الله ، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية–التركية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1998.

21/النعيمي، احمد نوري، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011.

22/النعيمي، احمد نوري، **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011.

23/النعيمي، أحمد نوري، **العلاقات التركية الروسية: دراسة في الصراع والتعاون**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

24/صابر، فرح، **الخيارات الإستراتيجية لتركيا وموقع الوطن العربي منها**، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2012.

25/الصلابي، علي محمد ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، د ب ن، ط 1، 2001.

26/عبد الجليل، طارق، **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدة إلى دستور بلا عسكر**، دار نهضة مصر للنشر، مصر، ط2، 2013.

27/عبد المنعم، ممدوح، **تركيا والبحث عن الذات**،مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، القاهرة ،2012.

28/عبد القادر، محمد، **تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط 1، 2012.

29/عطوان، عباس فاضل: **العلاقات السعودية التركية2002 –2010**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ط1، 2015.

30/ عبيدات، محمد وآخرون: منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، الاردن، ط1999،2.

31/علي، جليل عمر، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الوسط 1991–2006**، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، بدون ب.ن،2011.

32/عثمان، ناظم يونس، **الأكراد على طرفي الحدود العربية –التركية: التداعيات السياسية والاجتماعية**، في: مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، ط1، 2012.

33/سبيتان، سمير ذياب، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**، الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن ، ط1، 2012.

34/السبعاوي، عوني عبد الرحمن، **قوى التأثير على الصراع :الأقليات والطوائف في تركيا** ، في: لقاء مكي، تركيا صراع الهوية، الجزيرة نت للبحوث والدراسات، ملفات خاصة 2006.

35/ السيد سليم، محمد ، تحليل السياسة الخارجية ، دار الجيل ، بيروت، ط2، 2001.

36/سينار، مندريس، **استراتيجيات الطاقة في تركيا لحزب العدالة والتنمية**، في: حزب العدالة والتنمية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط، ترجمة وتحرير: مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2016.

37/قدورة ،عماد يوسف، **مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية: المراجعات والاتجاهات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، الدوحة، 2015.

38/راباسا وإف، انجيل ، لارابي، ستيفن، **صعود الإسلام السياسي في تركيا**، ترجمة:ابراهيم عوض، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2015.

39/الشوبكي، عمرو ، **الإسلامية التركية: من الرفاه غالى العدالة والتنمية**، مجموعة مؤلفين، عودة العثمانيين"الإسلامية التركية"، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإمارات، ط4، 2012.

40/غازي ، مؤميد احمد: **من تاريخ الدولة التركية**، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

41/غول، محمد زاهد: **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، ط1، 2013.

42/غزالي، عبد الحليم: **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا "ظلال الثورة الصامتة"**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1، 2008.

المقالات والمجلات

-أوغلو، أحمد داوود،**مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**، مركز سام للأبحاثالإستراتيجية، تركيا، عدد 3، 2012.

-ألطون،فخر الدين،**الديناميكيات السياسية والاجتماعية لتنظيم غولن الإرهابي ومحاولة انقلاب 15 تموز**، مجلة رؤية تركية، السنة5، العدد3، 2016.

-اته ،حاتم،وآخرون، **تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية**، مجلة رؤية تركية، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، 2016.

-باكير، علي حسين،**محددات السياسة الخارجية التركية الجديدة**، مجلة آراء حول الخليج،: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد 71، 2010.

-بهنان، حنا عزو ، **موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا**، مركز الدراسات الإقليمية ، جامعة الموصل، دراسات إقليمية 5(11).

-بيرش، نيكولاس،**عثمانية جديدة**، مقال في مجلة العرب الدولية ، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، السعودية، عدد 1534، 2009.

-حسين، مصطفى جاسم ، **الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 إلى 2010**، كلية العلوم السياسة، الجامعة المستنصرية.

-ليتيم، فتيحة،**تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط**، مجلة المفكر، العدد الخامس.

-المديني، توفيق،**السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو-الموقع الاستراتيجي في الساحة الدولية-** ،جريدة المستقبل، لبنان عدد3808، 2010.

-محمد، علاء عبد الحفيظ،**النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان**،رؤى إستراتيجية، 2013.

-ميش، نبي،**التصور المجتمعي لمحاولة انقلاب 15 تموز في تركيا**، مجلة رؤية تركية، السنة5، العدد3، 2016.

-المصري، خالد، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد30، العدد2، 2014.

-مسلط، سعد عبد العزيز:**المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية**، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 5(12).

-العزاوي ، وصال نجيب، **بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا**،مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،المجلد الثاني، العددان5-6 ،2004.

-سعيدي، السعيد، **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية-العربية**، مجلة المفكر، العدد العاشر.

-السرحان ، صايل فلاح مقداد، **اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية**،المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد6،العدد2، 2013 .

-شالوخ، هزبر حسن، **انقلاب 28 مارس 1960 العسكري في تركيا: دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها** ، مجلة كلية التربية جامعة ديالي، العدد 4.

-الخماش، رنا عبد العزيز:**النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية،2002-2014**، المستقبل العربي، دراسات.

الدراسات والبحوث

-بوساحة، أمال،**المقاربة التركية للشرق الأوسط بين الخطاب والممارسة السياسية -دراسة حالة سوريا منذ 2010**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،الجزائر،أكتوبر 2013.

-ملكاوي، عصام فاعور: **تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**، بحث مقدم في الملتقى العلمي "الرؤى العربية المستقبلية والشركات الدولية" المنعقد بمدينة الخرطوم بالتعاون ما بين كلية العلوم الإستراتيجية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالي البحث العلمي العربي، السودان، من 3الى 5 فيفري2013.

-معوض، جلال عبد الله ، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية** ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة ، 1985.

-التلولي، محمد عبد العاطي، **السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2008-2010**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

-فريق الأزمات العربي:**أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي**، تقرير صادر عن: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن،عدد12، 2016.

المواقع الالكترونية:

-إبراهيم ،اشرف ، أسطورة الاقتصاد التركي: هل هناك معجزة اقتصادية، على الموقع الالكتروني:https://www.sasapost.com/turkish-economy

-أبو سكين، حنان،**بين الصراع والتعاون، التنافس الدولي في آسيا الوسطى**،المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014،على الرابط: http://www.acrseg.org/6940

- باكير ، على حسين ، **تحليل السمات الشخصية والنفسية للقيادة التركية**،مجلة العرب الدولية، 2014 على الموقع الالكتروني: http://arb.majalla.com/2014/03/article55250328

- البيومي غانم، ابراهيم ،**أحمد داوود أوغلو وليس كيسنجر تركيا**، معهد الهقار، 2010، على الرابط: http://www.hoggar.org/index.php?option=com_content&view=article&id=988:&Itemid=36

- جونز ، دوريان:**تركيا: طموحات كبيرة لقيادة العالم الإسلامي**، ترجمة: ابتسام فوزي، على الرابط: http://p.dw.com/p/1FJbU

-دالاي، غالب، فريدمان، دوف ، **حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي**،مجلة رؤية تركية، 2013،على:http://rouyaturkiyyah.com/

-دلي ، خورشيد،**تركيا بين العثمانية الجديدة والنظام الرئاسي وإنتاج التطرف**، مجلة الوحدة الإسلامية، بيروت، العدد158، 2015، على الرابط:http://www.wahdaislamyia.org/issues/158/kdalli.htm

-دلي ، خورشيد ، **تركيا واللعب بنار أكراد سوريا**، على الرابط: http://www.wahdaislamyia.org/issues/132/korshiddali.htm

- الحاج، سعيد،**استفتاء النظام الرئاسي في تركيا: السياق والمواد والتوقعات**، على الرابط:http://ida2at.com/presidential-system-in-turkey-referendum-context-materials-and-expectations/

- الحاج، سعيد:**محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا**،مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016، على الرابط:http://idraksy.net/wp-content/uploads/2016/02/turkey-foriegn-policy-syria.pdf

- الحاج، سعيد،**العدالة والتنمية بعد 15 عاما**، على الرابط: http://ida2at.com/the-turkish-justice-and-development-party-after-15-years

-حلايقة، اسلام، دور الإعلام وتأثيراته في مسار الانقلاب الفاشل بتركيا، على:http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2016/08/160807113634101.html

- لبيب ، صلاح،**غزو المآذن" العثمانية الجديدة تتمدد بالمساجد**، على الرابط : http://ida2at.com/minarets-invasion-new-ottomans-spread-in-mosques/

- منصور، احمد،**دور منظمة التعاون الإسلامي ومستقبلها**، لقاء تلفزيوني، على الرابط: http://www.aljazeera.net/programs/withoutbounds/2013/2/9/

- الصباحي، احمد:**احمد داوود أوغلو..ثعلب السياسة التركية**، على الرابط :http://www.albayan.co.uk/print.aspx?id=4712

- العاني،مظفر مؤيد، **الصراع بين الدين والعلمانية في تركيا**، على الرابط:http://www.turkey-post.net/p-131120/

-العريان، محمد، **كيف ساهمت وسائل التواصل في إفشال انقلاب تركيا؟**، على: http://www.noonpost.org/content/12931

- سلمي، جلال،**الكتب العلمية التي سطرت بقلم احمد داوود أوغلو**، على الرابط:http://www.turkpress.co/node/12415

-سلمي، جلال،**لماذا فشل الانقلاب في تركيا**، على الرابط:http://www.turkpress.co/node/23795

- قاضي، عادل،**داوود أوغلو ونظرية العثمانية الجديدة" إحياء الانتماء الحضاري للإسلام أم إعادة الهيمنة؟** على الرابط:http://taseel.com/articles/3902

– قدورة ،عماد يوسف،**الانعكاسات الأولية لمحاولة الانقلاب في تركيا**، على الرابط:http://www.dohainstitute.org/release/44767d8a47704ec2a031c30dfea15f53

- خولي، معمر فيصل،**المسألة الكردية في تركيا "من الإنكار إلى الاعتراف"**، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014،على الرابط:http://rawabetcenter.com/archives/106

-موقع رئاسة الجمهورية التركية: https://www.tccb.gov.tr/ar/receptayyiperdogan/biography/

- الموقع الرسمي لمؤسسة وقف الديانة التركي: http://www.diyanetvakfi.org.tr/ar-SA/site/icerik/hakkimizda-1038

- الموقع الرسمي لوكالة التعاون والتنسيق التركية: .http://www.tika.gov.tr/ar/page/-16377

– وزارة الخارجية الجمهورية التركية:**العلاقات التركية مع دول آسيا الوسطى**، على الرابط:http://www.mfa.gov.tr/العلاقات-التركية-مع-دول-آسيا-الوسطى

- عن تركيا بوست: "**داوود أوغلو" والمشروع الفكري الحضاري**، على الرابط: http://www.turkey-post.net/p-3237/ في:2017/04/30.

- برنامج حزب العدالة والتنمية 14 أوت 2001، ترجمة : طارق عبد الجليل،: مركز القاهرة للدراسات التركية، القاهرة ،2001،على الموقع الالكتروني للحزب:https://www.akparti.org.tr/arabic

–تركيا بوست:**3 مبادئ منهجية و5 عملية تلخص سياسة تركيا الخارجية**، مقال منشور في عام 2014، على الرابط :
http://www.turkey-post.net/p-8587/

– عن تركيا بوست:**استطلاع رأي: 59.77% من الأتراك يؤيدون التعديل الدستوري**، على الرابط:http://www.turkey-post.net/p-186560/

- عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:**الاستفتاء التركي: نعم ولكن؟** على الرابط:http://syria.alsafahat.net

–تركيا بوست، http://www.turkpress.co/node/4542

-http://www.turkpress.co/node/20530 3/11

- http://arabic.rt.com/news/819062

www.trtarabic.tv-

-http://data.albankaldawli.org/country/turkey

- http://www.aljazeera.com/news/europe/2007/04/200852512475038875O.html

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/C1936F4E9AF443C2AC1438B1E2C690AD

ب/ مراجع باللغة الأجنبية:

Reviews :

-Bozdaglioglu ,Yucel,Modernity ,Identity and Turkey 's Foreign Policy, Insight Turkey, vol.10, No. 1, 2008.
-Burak ,Bugum,The role of the Military in Turkish Politics :To Guard Whom and From What?, European Journal of Economic and Politics Studies,2011.

-Griacova,Ivana,Turkey at the Crossroads: Analysis and Determinant of Turkish Forgein Policy, Florida Atlantic University, Florida ,2011.

-Haugon ,Lars , The Turkish Armed Forces in politics,Institutt for forsvarsstudier,IFS Insight,2012, Norway.
- I Lecha, Eduard Soler, The Conceptual Architecture of Turkish Foreign Policy : An update in light of régional turbulence **, documentos cidob** MEDITERRÁNEO **18,** 2012.
-Yafuz ,Hakan:Islamic Political Identity in Turkey,Oxford University Press,New York ,2003 .

Web sites :

-Election Resources on the Internet: Elections to the Turkish Grand National Assembly – Results- Lookup http://www.electionresources.org/tr/assembly.php?election=2015

-Turkey's Political Parties, Carnegie Endowment For Intrenational Peace ,2015 , site :http://carnegieendowment.org/2015/10/26/turkey-s-political-parties-pub-61743

-http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=turkey

http://www.invest.gov.tr/arSA/investmentguide/investorsguide/Pages/DemographyAndLaborForces.aspx

-http://worldpopulationreview.com/countries/turkey-population/https://www.britannica.com/biography/AbdullahGul